أ. د. فلاح المديرس

الحركات والجماعات السياسية في البحرين

١٩٣٨ - ٢٠٠٢



الحركات والجماعات السياسية في البحرين

أ.د. فلاح عبدالله المديرس

الحركات والجماعات السياسية في البحرين ١٩٣٨-٢٠٠٢



الحركات والجماعات السياسية في البحرين (١٩٣٨ ــ ٢٠٠٢)

أ. د. فلاح المديرس

الطبعة الأولى ٢٠٠٤

دار الكنوز الادبية
هاتف / فاكس ٧٣٩٦٩٦ - ٠١
ص.ب / ٧٢٢٦ ١١
بيروت ــ لبنان

المحتويات

تمهيد

قبل ظهور وتبلور الحركات والجماعات السياسية في البحرين والتي تمثلت في ثلاثة تيارات رئيسة: التيار القومي والماركسي والديني والتي ظهرت في الخمسينات من هذا القرن، شهد المجتمع البحريني منذ العشرينات عدة تحركات شعبية تحت وطأة استغلال الطبقة المنتجة الأساسية في المجتمع والمتمثلة في طبقة الغواصين والسماكين والبحارة والفلاحين. ففي عام ١٩٢٣ ظهرت أول محاولة إصلاحية عندما اجتمع عدد من كبار التجار وزعماء القوى القبلية والدينية السنية في مدينة المحرق تحت اسم "المؤتمر الوطني"، وتقدم المجتمعون بلائحة تتضمن عددا من المطالب كان أبرزها انتخاب مجلس شورى من عامة الشعب ورفض التدخل البريطاني في شؤون البلاد الداخلية وتشكيل محكمة تنظر في الدعاوى المتعلقة بالغوص. ولكن لم يستجب الحاكم لهذه المطالب وأمر المقيم السياسي في الخليج أثناء زيارة للبحرين بابعاد اثنين من ابرز قادة اجتماع المحرق إلى الهند وهما: عبدالوهاب الزياني واحمد بن لاحج حيث بقي الاول في الهند حتى توفي. ويرجع البعض سبب عدم نجاح هذا التحرك إلى كونه يعبر عن مصالح شريحة معينة في الطائفة السنية وإنه لم يستوعب المصالح المشتركة للسنة والشيعة، كما إنه لم ينجح في تحديد العدو المشترك وهو الاسرة الحاكمة والإنجليز. كذلك فان هذا التحرك عبر عن مصالح كبار التجار والملاكين العقاريين ورجال الدين السنة المرتبطين بالحاكم ولم يعبر عن مصالح الطبقة الفقيرة. وفي ٢٦ مايو عام ١٩٣٢انتفض الغواصون ضد مستغليهم وتصدت لهم السلطة بدعم من المستشار تشارلز بلجريف حيث ألقي القبض على عشرات من الغواصين المتمردين. وتعتبر هذه الانتفاضة أول انتفاضة طبقية في تاريخ البحرين الحديث .

في عام ١٩٣٨ تزعمت البرجوازية الوطنية الحركة الإصلاحية والتي نادت بإصلاح نظام الحكم، وكان من أبرز مطالبها إصلاح الوضع الإداري وتشكيل مجلس تشريعي. ولم

يستجب الحاكم لهذه المطلب وأمر تشارلز بلجريف باعتقال قادة الحركة الإصلاحية وأعرب العمـال عـن تضامنهم مع قادة الحركة الإصلاحية حيث أعلنوا الإضراب وتبنوا المطالب الإصـلاحية مضيفين إليها مطالب عمالية مثل زيادة الأجور ومساواهم بالعمال الهنود. وفي عـام ١٩٥٤ تم تأسـيس "الهيـئة التـنفيذية العليا" والتي كان لها دور رئيسي في التحرك الجمـاهيري الذي شهدته الساحة السياسية في البحرين والذي استمر ثلاث سنوات حيث تمكـنت السلطة بعد ذلك من القضاء على هذه الحركة، وظهرت من رحم "الهيئة التنفيذية العـليا" عـدد من التنظيمات السياسية السرية مثل "جبهة التحرير الوطني البحرانية" والتي مثـلت التيار الماركسي و"حزب البعث العربي الاشتراكي" و "حركة القوميين العرب" التي مثـلت التيار القومي، وقد مثلت هذه التنظيمات المعارضة السياسية الرئيسة لنظام الحكم في الـبحرين حـتى الوقت الحاضر. وعلى الرغم من تواجد التيار الديني السني ممثلا في "جماعة الإخـوان المسلمين" في البحرين منذ أواخر الأربعينات حيث شكل الفرع المحلي "لجماعة الإخـوان المسـلمين" في الـبحرين عام ١٩٤٨ قوة رمزية شاركت في القتال في حرب فلسـطين، إلا أن هذا الاتجاه كان ضعيفا نتيجة المد القومي وسيطرته على الساحة السياسية في الـبحرين ومهادنة "جماعة الإخوان المسلمين" للسلطة السياسية. أما التيار الديني الشيعي فـلم يكن له دور يذكر في الحياة السياسية. وتشير الدكتورة منيرة فخرو إلى أن هذا التيار ظهر عام ١٩٧٣ عندما نجح عدد من ممثلي الكتلة الدينية الشيعة في انتخابات المجلس الوطني، وكـانوا يوجهون من قبل أصحاب القرار لمحاربة القوى الوطنية. ولكن بعد الإطاحة بنظام الشاه وانتصار الثورة الإسلامية في إيران ظهرت على الساحة السياسية تنظيمات دينية شيعية تعلن لأول مرة معارضة للحكم الإسروي ممثلا بأسرة آل خليفة واستطاعت هذه التنظيمات الـتي مثـلت التيار الديني الشيعي مثل "الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين" و "حركة أحرار البحرين الإسلامية" استقطاب الجماهير الشيعية خاصة بعد أن رفعت الشعارات الدينية مما وفر لها التأييد من النظام الإسلامي في إيران.

الهـدف من هذه الدراسة يتمثل في متابعة الدور السياسي والاجتماعي للجماعات والحـركات السياسية في البحرين من خلال توجهات الفكر القومي والماركسي والديني معتمدين منهج البحث التاريخي لتحليل هذه الاتجاهات داخل المجتمع البحريني سلطة وشعبا.

د. فلاح المديرس

الفصل الأول

الحركات والجماعات السياسية القومية

المقدمة

ظهر التيار القومي العربي في منطقة الخليج العربي منذ بدايات هذا القرن وذلك بفعل مؤثرات كثيرة منها مؤثر الانتماء العربي والارتباط بالحركة الثقافية في العراق ومصر ولبنان حيث عرفت الكويت والبحرين وبقية مناطق الخليج العربي الكثير من الصحف والمجلات التي كانت تصدر هناك وتوزع بشكل محدود في منطقة الخليج العربي واكتسبت هذه الصحف والمجلات صبغة قومية بفضل المد القومي خصوصا في نهاية الحرب العالمية الأولى والدعوة إلى وطن عربي موحد. كذلك تأثر الطلبة المبعوثون من مناطق الخليج العربي الذين كانوا يتلقون العلم في مناطق الإشعاع الثقافي في الوطن العربي في ذلك الوقت مثل بغداد، بيروت، دمشق والقاهرة بالمناخ السياسي هناك. كما تأثرت الفئة المتقفة من أبناء منطقة الخليج العربي بمفكري التنوير العرب الذين دعوا إلى إصلاح البلاد العربية، وبالزعماء العرب الذين رفعوا شعار القومية العربية واستقلال البلدان العربية عن الدولة العثمانية والدعوة لقيام دولة عربية واحدة وإحياء أمجاد العرب والتراث العربي وما أعقب ذلك من اندلاع الثورة العربية الكبرى بقيادة الشريف حسين وانهيار الدولة العثمانية حيث شهد الوطن العربي عددا من الثورات والانتفاضات ضد الوجود البريطاني والفرنسي. كذلك تأثرت الفئة المثقفة من الشعراء والأدباء من أبناء منطقة الخليج العربي بما يجري في الوطن العربي حيث اخذوا يتغنون بتراث الأجداد. وكان للأحداث التي جرت في فلسطين والتي تمثلت بالانتفاضات الجماهيرية التي شهدتها الأراضي الفلسطينية أثر في تكوين لجان مناصرة نضال الشعب الفلسطيني ضد الوجود الصهيوني في منطقة الخليج العربي. وساهمت كذلك ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ التي قادها عبد الناصر مساهمة كبيرة في انتشار الأفكار القومية في منطقة الخليج العربي والتي أكدت على سماتها القومية المعادية للاستعمار

البريطاني. جميع هذه المؤثرات ساهمت مساهمة كبيرة في انتشار فكرة القومية العربية في منطقة الخليج العربي.

على الرغم من انتشار الناصرية إلا أن التيار القومي كحركة سياسية تمثلت أيضا "حزب البعث العربي الاشتراكي" و"حركة القوميين العرب" التي ظهرتا في المنطقة نتيجة توافد أعداد كبيرة من المدرسين والمثقفين من أبناء سوريا ولبنان والأردن وفلسطين حيث حمل بعض هؤلاء أفكار ومبادئ أحزابهم إلى المنطقة بغية العمل في المنطقة. وبسبب المناخ السياسي السائد قام بعض هؤلاء بتأسيس فروع لأحزابهم وترافق هذا مع عودة بعض المثقفين من أبناء منطقة الخليج العربي والذين تلقوا علومهم في البلدان العربية فكان عليهم أن يمارسوا عملا وطنيا يشكل امتدادا للمنظمات التي ينتمون إليها، الأمر الذي ساعد على تنامي الاتجاه القومي كحركة سياسية في منطقة الخليج العربي.

ويسلط هذا الفصل من الدراسة الضوء على الحركات والجماعات القومية في البحرين في مرحلة ما قبل الاستقلال، والتي كان لها دور كبير وهام في تنمية الوعي السياسي والثقافة القومية في المجتمع البحريني وربط الشعب العربي في البحرين بقضايا الأمة العربية، ومحاربة الاستعمار البريطاني، والحركة الصهيونية، ومقاومة الهجرة الأجنبية، والادعاءات الإيرانية في البحرين التي كانت تستهدف القضاء على عروبة البحرين، وأيضا المطالبة بإقرار دستور للبلاد وانتخاب مجلس تشريعي يعبر عن إرادة الشعب .

وسوف نركز هنا على الفترة الزمنية التي تبدأ عام ١٩٣٨ حيث ظهرت أول حركة إصلاحية ذات توجه قومي، وتنتهي عام ١٩٦٧ وهو العام الذي شهد تراجع التنظيمات القومية بفعل التوجهات الجديدة التي طرأت على الحركات والأحزاب القومية في الوطن العربي بسبب هزيمة التيار القومي ممثلا في قيادة عبد الناصر على أثر هزيمة الخامس من يونيو، والتي ألقت بظلها على الحركات والأحزاب القومية في جميع الأقطار العربية بصورة سلبية.

الحركة القومية تمثلت في التنظيمات السياسية ذات التوجه القومي والتي تبنت سياسة مواجهة الاستعمار البريطاني، ومعارضة النظام السياسي البحريني القائم، إضافة إلى دراسة دورها في إشاعة الخطاب السياسي القومي وتنمية الثقافة السياسية بشكل عام لدى الشعب البحريني.

وبسبب امتداد الفترة الزمنية لنشاط الحركة القومية وتشعباتها التنظيمية فقد تم استخدام منهج البحث التحليلي لدراسة هذه الحركة ودورها الاجتماعي ـ السياسي في المجتمع البحريني المعاصر.

بذلك يصبح الهدف الأساسي من هذا الفصل تتبع نشأة وتنامي والنهايات التي آلت اليها الحركة القومية في البحرين لتبيان مدى تأثر المجتمع البحريني بالأفكار القومية وانعكاس التأثيرات الإقليمية العربية على الساحة البحرينية.

بدايات الوعي القومي

تعتبر البحرين من أولى إمارات الخليج العربي التي برز فيها الشعور القومي العربي. ويدلل المفكر أمين الريحاني الذي زار البحرين في العشرينات من القرن المنصرم على ذلك بالقول: "في البحرين كما رأيت نهضة سياسية هي قرينة النهضة الأدبية. أجل، إن في البحرين من ينشدون الوحدة العربية"[١]. وقد كان لمؤسسات المجتمع المدني، التي ظهرت في وقت مبكر عن طريق انتشار التعليم وتأسيس الأندية الثقافية والروابط الشعبية وظهور الصحافة المحلية دور كبير في تشكل الوعي السياسي من خلال تنمية الثقافة القومية في المجتمع البحريني. ويشير إبراهيم خلف العبيدي إلى دور مؤسسات المجتمع المدني في البحرين في تنمية الوعي السياسي في المجتمع البحريني بالقول: "إن موجة الشعور القومي التي غمرت البلاد العربية بعد الحرب العالمية الأولى وزادت حدتها في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ما لبثت أن وصلت إلى شطآن الخليج فنهضت تتلمس طريقها إلى حياة حرة كريمة وكانت البحرين سباقة في هذا المضمار. فقد برز الشعور القومي في البحرين قبل غيرها من الإمارات الأخرى وذلك لظهور النفط فيها منذ أمد بالنسبة لبقية الإمارات، كما إن تأسيس النوادي والجمعيات وظهور الصحافة وانتشار التعليم فيها بصورة واسعة أدى إلى ظهور وعي سياسي ونضوج فكرة التنظيم السياسي"[٢].

في عام ١٩١٩ تأسست أول مدرسة ذات نظام تعليمي حديث في المحرق، وهي "مدرسة الهداية الخليفية"، التي تعد أول مدرسة حديثة في منطقة الخليج العربي[٣]. ثم تلتها عدد من المدارس التي خضعت لإشراف لجنة من الأهالي، وتأثرت هذه المدارس بالمناهج السورية والمصرية، وينتمي المدرسون القائمون على التعليم آنذاك إلى البلاد

العربية مثل عثمان الحوراني (سوري) وحافظ وهبة (مصري) وخالد الفرج (كويتي) وعبد العزيز الرشيد (كويتي)، مما أدى إلى انفتاح المجتمع البحريني على الثقافة العربية فكانت أشعار الرصافي والشريف الرضي وأحمد شوقي ومؤلفات محمد عبده والمنفلوطي منتشرة في البحرين، وحمل هؤلاء المدرسون معهم الأفكار الوطنية المعادية للاستعمار حيث أن الاستعمار البريطاني هو ذاته في المشرق العربي وكان الحافز من مجيئهم حافزا قوميا وليس حافزا ماليا حيث لم يقتصر دورهم على التدريس بل تفاعلوا مع الحركة الأدبية والوطنية البحرينية وشكلوا حلقة وصل بين البحرينيين وبين الأوساط الصحافية والأدبية والسياسية في بلاد المشرق العربي[٤]. مما أدى ببريطانيا إلى أن تفصح عن تخوفها على السياسة التعليمية المتبعة من قبل لجنة الأهالي فعمدت إلى السيطرة على مجلس التعليم وإبعاد الأساتذة العرب عام ١٩٢٩[٥]. وفي عام ١٩٣٠ بدأت الحكومة البحرينية الإشراف على المدارس حيث أدى ظهور النفط إلى فتح عدد أكبر من المدارس، ففي الفترة ما بين ١٩٤٠ - ١٩٥٩ بلغ عدد مدارس البنين ٣٤ مدرسة ضمت ١٢٣٦٤ طالبا أما مدارس البنات فبلغ عددها ١٦ مدرسة ضمت ٥٤٦٧ طالبة[٦]. ويشير الدكتور محمد الرميحي إلى أن التعليم في البحرين قد لعب دورا في تحريك القوى السياسية من خلال تمكين الطلاب من الوعي بالأحداث السياسية في البحرين والعالم العربي، فكان الطلاب أول قطاع يبادر إلى الإعلان عن وجهة نظره في الأوضاع المحلية والخارجية[٧]. كانت ردة الفعل عنيفة عند الطلبة والأهالي على التدخل البريطاني في شؤون التدريس من خلال المظاهرات. وقد غذا هذا الاستياء وساعده على الظهور المدرسون العرب الذين كان لهم دور هام في نشر الأفكار القومية بين صفوف الطلبة وربطهم بالحركات الوطنية التي كانت تسود البلاد العربية والتي شكلت خطرا على المصالح البريطانية في البحرين[٨]. ويعلق تشارلز بلجريف على مدى خطورة تواجد المدرسين العرب بقوله: "لقد أصبح المدرسون المصريون بعثات متحمسة لنشر تعاليم الناصرية الخطرة"[٩].

شهد المجتمع البحريني ظاهرة تأسيس النوادي الرياضية والثقافية في ظل منع العمل السياسي[١٠]. ففي عام ١٩١٩ تم إنشاء أول نادي ثقافي هو "النادي الأدبي" ومن أبرز مؤسسيه عبد الله الزايد وأحمد فخرو وقاسم الشيراوي. وكان لـ "النادي الأدبي" دور كبير في إذكاء الشعور الوطني والقومي حيث دعا إلى الوقوف ضد الاستعمار البريطاني ليس في البحرين فقط بل في جميع الوطن العربي وكانت العضوية فيه تشمل أبناء البحرين

والعــرب المهاجرين، واستضاف النادي عددا من المثقفين العرب لإلقاء محاضرات مثل عــبد العزيــز الثعالبي والشيخ محمد الشنقيطي وأمين الريحاني كما وثق النادي علاقاته بالأنديــة والصحافة العربية في بلاد المشرق العربي عن طريق إرسال عدد من أعضائه إلى مصــر والشام للمشاركة في المناسبات الأدبية والثقافية. واستطاع النادي أن يستقطب المــثقفين ذوي الــتوجه الوطني والقومي في المحرق (العاصمة القديمة). واستمر "النادي الأدبي" في نشاطه حتى تم إغلاقه في أواخر العشرينات من هذا القرن[١١].

في عام ١٩٣٧ تحول "نادي الشبيبة"، وهو ناد رياضي، إلى "نادي البحرين" نظرا لــتوجهه إلى النشــاطات الاجتماعية والثقافية. وترأس النادي عبد العزيز الشملان الذي لعــب دورا هامــا في الحركة الوطنية في الخمسينات من هذا القرن. وفي عام ١٩٣٨ أســس "النادي الأهلي" بالمنامة وبعد ذلك أسس "نادي العروبة" عام ١٩٤٢ وشارك في تأســيس "نادي العروبة" مجموعة من الشباب الذين ينتمون إلى الطائفتين الشيعية والسنية ولهــذا ركز دستور النادي على محاربة الطائفية وتنمية الشعور القومي العربي حسب مــبادئ القوميــة العربية[١٢]. وقد بلغ عدد الأندية الثقافية والرياضية في الثمانينات ٦٦ ناديا[١٣].

ويؤكــد تشــارلز بــلجريف ذلك بالقول "لقد كانت البحرين هادئة. إنني كنت أشعر بإحســاس جديــد، غيــر محدد، بالوعي السياسي الآخذ بالظهور. ومن الدلائل على هذا الوعــي الــدور الذي كانت النوادي العربية تقوم به في حياة الشباب المتعلم"[١٤]. ويشير الــرميحي إلى أن هــذه الأندية قد تأسست ظاهريا لتكون نواد وجمعيات رياضية إلا أنها تطورت بسرعة إلى بؤر للفكر السياسي[١٥]. وكانت معظم التحركات السياسية في تاريخ البحرين قد انطلقت من هذه الأندية[١٦].

ســاهمت الصحف المحلية التي صدرت بعد الحرب العالمية الثانية والتي تزامنت مع الدعــوة لإقامة الجامعة العربية في الدعوة للخطاب السياسي القومي، حيث حددت صحيفة "البحرين" عام ١٩٤٤ خمسة مبادئ تقوم على أساسها الوحدة[١٧]:

١ – رفع الحواجز الجمركية بين البلدان العربية.

٢ – إلغاء جوازات السفر بين البلدان العربية.

٣ – توحيد المناهج الدراسية.

٤ – إيجاد نظام عسكري موحد للبلاد العربية.

٥ – عقد حلف دفاعي بين الأقطار العربية للدفاع عنها ضد أي اعتداء خارجي.

في عام ١٩٤٩ صدرت صحيفة "صوت البحرين" وكان عبد الرحمن الباكر الذي يعتبر من أبرز قيادات "الهيئة التنفيذية العليا" التي تزعمت الحركة الوطنية في الخمسينات سكرتيرا لتحريرها. وتعتبر صحيفة "صوت البحرين" منبرا حرا ساهمت في خلق الوعي القومي في المجتمع البحريني وسائر مجتمعات منطقة الخليج العربي، وقد طرحت "صوت البحرين" منذ تأسيسها قضايا سياسية واقتصادية واجتماعية مثل مسألة الوحدة العربية وضرورتها والقضية الفلسطينية ومسألة الاستعمار وقضايا حركات التحرر الوطني في العراق وسوريا ومصر. كما أولت اهتماما خاصة بثورة ٢٣ يوليو في مصر، وأثر الهجرة الأجنبية على المجتمع العربي في البحرين، ومهاجمة شركة النفط واستغلالها للعمال حتى تم إغلاقها عام ١٩٥٢[١٨].

في نفس العام صدرت صحيفة "القافلة" التي ساهمت كذلك في الوعي الوطني في البحرين من خلال المقالات التي نشرتها والتي هاجمت فيها السياسة الاستعمارية التي طبقتها الحكومة البريطانية في البحرين[١٩]. ومع ظهور "الهيئة التنفيذية العليا" في عام ١٩٥٤ أصبحت صحيفة "القافلة" لسان حال هذه الهيئة مما أدى إلى أن تقدم السلطة على إغلاقها. بعد ذلك صدرت صحيفة "الوطن" عام ١٩٥٥ والتي استمرت في حمل راية الدفاع عن الحركة الوطنية مما أدى بـ تشارلز بلجريف بأن يأمر بإغلاقها عام ١٩٥٦[٢٠]. وفي نفس العام صدرت مجلة "الميزان" التي ساهمت كذلك في الدفاع عن القضايا القومية[٢١].

بجانب الدور الذي اضطلعت به الأندية والصحافة في تطور الوعي القومي في المجتمع البحريني كان للقضية الفلسطينية والادعاءات الإيرانية بالبحرين دور كبير في إذكاء الشعور القومي العربي. على صعيد القضية الفلسطينية تأثر البحرينيون بأحداث فلسطين ابتداء بالإضراب العام عام ١٩٣٦ وانتهاء بقيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨. ففي عام ١٩٣٩ عقد اجتماع لجمع الأموال لصالح فلسطين في "مسرح البحرين" برئاسة الشيخ عبد الله بن عيسى شقيق الحاكم وتم جمع ٢٤ ألف روبية[٢٢]. وبعد الإعلان عن خطة الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين أعلن في المنامة عن إحياء يوم فلسطين حيث أغلقت المحلات والمتاجر أبوابها وعقد تجمع جماهيري ألقيت فيه الخطب احتجاجا على خطة التقسيم وتم جمع التبرعات لمساعدة الشعب الفلسطيني[٢٣]. وتشكلت "لجنة تحرير فلسطين" من شخصيات بحرينية كان من بينهم محمد الفاضل وعبد العزيز الشملان وخليفة القصيبي وترأس اللجنة الشيخ عبد الله بن عيسى عم الحاكم الشيخ سلمان بن حمد وكان غرضها

الرئيســي جمــع الأمــوال لمساعدة الشعب الفلسطيني في الاحتفاظ بأراضيهم في مواجهة مؤامرات اليهود لشرائها وتم جمع ٦٦ ألف روبية[٢٤]. وردا على قرار تقسيم فلسطين الذي أصدرته الأمم المتحدة نظمت المعارضة السياسية المظاهرات في النوادي حيث خرج طلاب المدارس في مظاهرات في شوارع مدينة المحرق في ديسمبر من عام ١٩٤٧ احتجاجا على قرار التقسيم وقد أسفرت هذه المظاهرات عن اعتقال ٥٠ شخصا[٢٥].

فــي يــناير ١٩٤٨ قدم ممثلو الحركة الوطنية الفلسطينية إلى البحرين وهما جمال الحســيني وجميــل بركات ابن عم مفتي فلسطين أمين الحسيني والمبعوث الخاص "للجنة العــربية العــليا لفلسطين" حيث لقيا ترحيبا حارا من قبل الشباب البحريني، وفي مارس ١٩٤٨ تــرأس الشيخ عبد الله بن عيسى رئيس "لجنة تحرير فلسطين" اجتماعا تقرر فيه إنشاء "صندوق فلسطين" وتم جمع ١٠٥ ألف روبية[٢٦].

من مظاهر الشعور القومي المناوئة لتغيير الهوية العربية للبحرين مقاومة الادعاءات الإيــرانية بتــبعية البحرين للإمبراطورية الإيرانية وتعرضها إلى موجات من الهجرات الأجنــبية الــتي توافدت عليها من إيران والهند وبلوشستان مما أدى إلى تعزيز الشعور القومــي العربي خاصة وإن هذه الادعاءات والهجرة الأجنبية كانتا تشكلان خطرا على عروبة البحرين وتتنافى مع أهداف الأمة العربية والقومية العربية[٢٧].

شــهد المجــتمع البحريني ظهور عدة تنظيمات سياسية قومية غير قانونية وسرية باستثناء "الهيئة التنفيذية العليا". وتعد هذه التنظيمات امتدادا لحركات وأحزاب قومية خارج البحرين.

جمعية اتحاد عرب الخليج

شــهدت الســاحة السياسية في البحرين حركة إصلاحية عام ١٩٣٨ والتي جاءت إثر الأحــداث التي شهدتها فلسطين عام ١٩٣٦ وظهور "الكتلة الوطنية" في الكويت ذات التوجه القومــي العــربي التي تزعمت حركة الإصلاح السياسي في المجتمع الكويتي عام ١٩٣٨، وكذلك ظهور حركة الإصلاح السياسي في دبي. تقدمت الحركة الإصلاحية في البحرين، والتي شارك بها التجار والعمال والطلاب، بعدة مطالب للحاكم مشابهة للمطالب التي تقدمت بهــا الحــركة الإصلاحية في الكويت ودبي كان من أبرزها إنشاء مجلس تشريعي وإيجاد قوانيــن وأنظمة مسئولة تجاه الحاكم والأمة وإيجاد شرطة عربية بدلا من الإيرانيين وإحلال

موظفين وطنيين بدلا من الموظفين الأجانب، وإصلاح نظام التعليم ومنع اليهود من دخول البحرين وإلغاء جنسياتهم البحرينية(٢٨). وبعد انهيار الحركة الإصلاحية بسبب اعتقال قادة الحركة، وهم سعد الشملان وأحمد الشيراوي وعلى الفاضل، كما أقدمت شركة نفط البحرين "بـابكو" على فصل ثمانية عشر عاملا وهروب عدد من المشاركين في الحركة الإصلاحية إلى المناطق المجاورة(٢٩). حيث شكل هؤلاء "جمعية اتحاد عرب الخليج" عام ١٩٣٩ في البصرة بمساعدة الحكومة العراقية، وضمت "جمعية اتحاد عرب الخليج" عددا من الشباب القومي من البحرين والكويت وإمارات الساحل وكان الغرض الأساسي من تأسيسها إظهار معاناة الشعب البحريني من قبل الاستعمار البريطاني والمطالبة بحق تقرير مصير الشعب في الخليج العربي(٣٠). ولم تستمر "جمعية عرب اتحاد الخليج" فترة طويلة نتيجة انشغال العالم بالحرب العالمية الثانية وتقلص الدعم الإعلامي الذي كانت الحكومة العراقية تقدمه للجمعية(٣١).

مكتب تحرير الخليج العربي وجنوب الجزيرة

كذلك ساهم القوميون العرب في البحرين عام ١٩٥٦ في اللقاءات التي ضمت العديد من الحركات والتجمعات السياسية في منطقة الجزيرة والخليج العربي. وشارك في هذه اللقاءات "حركة القوميين العرب" ممثلة في قيادة إقليم الجزيرة والخليج، و"الاتحاد اليمني"، "حزب الاتحاد العماني" ، وتمخضت هذه اللقاءات عن انبثاق "مكتب تحرير الخليج العربي وجنوب الجزيرة". الذي وصف نفسه في بيانه التأسيسي الصادر في ٩/٢٥/ ١٩٥٦، بأنه جبهة قومية موحدة تضم جميع الحركات النضالية في المنطقة كخطوة أولى في طريق توحيد النضال العربي كله، وأنه يؤكد على التعاون مع جميع الهيئات والأحزاب القومية التي تقوم على أساس الإيمان بالقومية العربية والأهداف التي يؤمن بها. ويشترك في هذا المكتب ممثلون عن الكويت والبحرين وقطر وإمارات ساحل عمان وسلطنة مسقط وإمامة عمان وحضرموت وعدن والمحميات واليمن، واتخذ المكتب من دمشق مقرا رئيسيا له(٣٢).

وحدد المكتب أهدافه التي يؤمن بها كما يلي:(٣٣)

"١- دمج الجنوب العربي وإمارات الخليج في الوطن العربي الواحد.

٢- تحريــر الشــعب العــربي فــي مــنطقة الجنوب العربي وإمارات الخليج من الاستعمار من أجل تحقيق سيادته على أرضه.

٣- النضال من أجل تمثيل الشعب في الحكم تمثيلا صادقا.

٤- الســعي من أجل تشكيل مؤسسات المجتمع المدني مثل تكوين جمعيات تعاونية واتحادات طلابية ونقابات عمالية وذلك في المناطق الواعية مثل الكويت.

٥- القيــام بمشروعات اجتماعية وصحية في المناطق المتخلفة وتشمل هذه المناطق من أبوظبي إلي ظفار.

٦- الاتصــال ببعض الدول العربية مثل الكويت ومصر وسوريا والعراق لإعطاء مــنح دراسية للطلاب من أبناء ساحل عمان وعمان الداخل ومسقط وحضرموت وجنوب الجزيرة.

٧- عــلى كــل منطقة أن تباشر بإرسال بعثات للتدريب العسكري وعمليات حرب العصابات للدول العربية التي تؤيد المكتب(٣٤).

ومن أجل هذا شكل "مكتب تحرير الخليج العربي وجنوب الجزيرة" عدة لجان على مستوى منطقة الجزيرة والخليج العربي:

أولا: لجنة الكويت:

١ - الدكتور أحمد الخطيب	الكويت
٢ - عبد الرحمن النعمان	اليمن
٣ - عبد العزيز الشيخ علي	البحرين
٤ - عبد الله سليمان	عمان
٥ - علي عقيل	جنوب اليمن

ثانيا: لجنة القاهرة:

١ - محمد النعمان، شيخان الحبشي	جنوب اليمن
٢ - محمد أمين عبد الله،	عمان

وتتمــثل مهــام هــذه الــلجان في تنسيق العمل المشترك بين هذه المناطق وتبادل المعــلومات وتقديــم المساعدات المالية ونشر الأدبيات الصادرة عن مكتب تحرير الخليج العربي وجنوب الجزيرة من بيانات ومنشورات وكتيبات"(٣٥).

مـن أبـرز نشـاطات المكتب إصدار البيانات التي تدعو إلى مقاومة الاستعمار البريطاني في منطقة الخليج والجزيرة العربية حيث اعتبرت مشروع الاتحاد الهاشمي بين العـراق والأردن مشـروعا استعماريا مضاد لقيام الجمهورية العربية المتحدة ومؤامرة مكشـوفة ضد الوحدة العربية الحقيقية، وأعلن المكتب عن تأييد قيام الجمهورية العربية المـتحدة والـرئيس جمال عبد الناصر وأكد في أحد بياناته على أن الشعب العربي في الخـليج وجـنوب الجزيـرة يعلن بكل ثقة وصمود أن الانضمام إلى الجمهورية العربية المـتحدة هـو الشعار الذي يرفعه في نضاله ملتقيا مع قوافل الزحف العربي المقدس من اجـل تحقيـق الوحدة العربية الشاملة تحت ظل الدولة العربية الواحدة[٣٦]. وأعلن مكتب الخليج تأييده لاتحاد اليمن مع الجمهورية العربية المتحدة ودعا الشعب العربي في جنوب اليمـن للتصـدي لاتحـاد الفدرالـي التي تسعى بريطانيا لإقامته والذي يضم السلطنات والمحميات في جنوب اليمن. واعتبر ذلك مخطط استعماري يستهدف تجزئة اليمن. وأكد البيان على إن الشعب العربي في كل أجزاء اليمن الطبيعية ليدرك معنى حقائق الأخطار الـتي يجرها عليه هذا الاتحاد الاستعماري، أو أي نوع من الاتحادات الرجعية، لا تنبثق عـن رغبته في التحرر والوحدة. ويؤكد ارتباطاته القومية التحررية، بالجمهورية العربية المتحدة ودعا البيان الشعب اليمني أن يقاوم هذا المشروع الفاشل مقاومة عنيدة وحادة"[٣٧].

الهيئة التنفيذية العليا

تأسست عام ١٩٥٤ على أثر الاجتماع الشعبي الذي دعا إليه أعيان ووجهاء البحرين. وجـاء تشـكيل الهيئة ردا على الأحداث الطائفية التي شهدتها البحرين في سبتمبر ١٩٥٣، وكذلـك ردا على الرسوم التي فرضتها شركات التأمين البريطانية على سائقي التاكسي مما أدى إلى إضـراب سائقي التاكسي مدة أسبوع. وتمخضت سلسلة الاتصالات التي قامت بها العناصـر الوطـنية من السنة والشيعة في حسينية قرية سنابس في الثالث عشر من أكتوبر ١٩٥٤ عـن اختيار "هيئة تنفيذية عليا" قوامها مائة وعشرون عضوا تنبثق منها لجنة تنفيذية قوامهـا ثمانية أعضاء ممثلين عن الشعب، وكان عبد الرحمن الباكر وعبد العزيز الشملان مـن أبرز أعضائها. وكان من أبرز المطالب التي تقدمت بها الهيئة: الحصول على شرعية الهيئة من قبل الحكومة البحرينية، تأسيس مجلس تشريعي عن طريق انتخابات حرة، وضع قـانون عام للبلاد جنائي ومدني، إصلاح القضاء، السماح بتأليف نقابة تمثل العمال ونقابات

لأصحاب المهن الحرة، وتأسيس محكمة عليا للنقض والإبرام[٣٨]. ولم تستجب الحكومة لهذه المطـالب ممـا دفع بـ "الهيئة التنفيذية العليا" إلى دعوة الشعب إلى الإضراب العام في ٤ ديسـمبر ١٩٥٤ ممـا أجـبر السلطة على الاستجابة للمفاوضات ثم الاعتراف بـ "الهيئة التنفيذية العليا" بعد أن وافقت على تغيير المسمى إلى "هيئة الاتحاد الوطني"[٣٩].

تعتـبر "هيـئة الاتحاد الوطني" أول تجمع سياسي علني له مكانته وممثليه في منطقة الجزيرة والخليج العربي، كذلك تعتبر أول تنظيم سياسي وطني لا طائفي في تاريخ البحرين الحديـث. ومـن أبـرز نشاطات "هيئة الاتحاد الوطني" إصدار البيانات وعقد الاجتماعات الجماهيرية الواسعة. واستطاعت الهيئة تشكيل نقابة للعمال باسم "اتحاد العمل البحريني"[٤٠]. يضاف إلى ذلك ارتباطها بالنظام السياسي الناصري، وقد تجسد هذا الارتباط بالدعم المعنوي ضد الاستعمار البريطاني، ومساعدات أخرى تعليمية على شكل بعثات دراسية في القاهرة. وسـجل عبد الرحمن الباكر في مذكراته الخاصة مسيرة العلاقة بين "هيئة الاتحاد الوطني" الـتي قادت النضال الوطني في تلك الفترة والنظام الناصري وكيف أن الشعور القومي إبان العـدوان الـثلاثي عـلى مصر في عام ١٩٥٦ قد استغل استغلالا مفيدا في إلهاب حماس الجماهيـر لإشـعال فتيل الثورة ضد الوجود الاستعماري والنظام القائم[٤١]. وأكدت بيانات الهيئة على قضية الوحدة العربية من خلال البيانات التي أصدرتها[٤٢]. أما فيما يتعلق بالوحدة في الخليج العربي فأن تصوراتها جاءت على النحو التالي[٤٣]:

١ – وضع ميثاق لاتحاد فيدرالي بين إمارات الخليج العربي يضم الكويت، البحرين، قطر، أبو ظبي، دبي، الشارقة، عجمان، أم القيوين، رأس الخيمة، والفجيرة.

٢ – يـتألف مجـلس الاتحاد الأعلى من أمراء الإمارات بالتعاون مع ممثلي الشعب العربي في الخليج العربي.

٣ – إلغـاء الاتفاقيـة الـبريطانية الكويتية، وإلغاء الحماية البريطانية للخليج العربي، وإلحاق الاتحاد بعضوية الجامعة العربية.

٤ – إنشـاء قيـادة عليا لحماية الخليج العربي، من اتحاد الإمارات وعضوية كل من الجمهورية العربية المتحدة والعراق والسعودية، والدول الأعضاء في الجامعة العربية.

٥ – يباشر حالما يتم الاتفاق على مبدأ الاتحاد توحيد التعليم في منطقة الخليج العربي تحت إشراف لجنة عليا من الكويت والبحرين وقطر ومندوب من الجامعة العربية.

٦ – توحيد العملة في الخليج العربي.

٧ – اتحــاد إقليم عمان ضمن وحدة لا تتجزأ وإلحاق الإقليم مباشرة بعضوية الجامعة العربية وضمه بعد فترة الانتقال إذا كان ذلك ممكنا إلي اتحاد إمارات الخليج العربي.

بعـد العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ أعلنت الهيئة عن معارضتها للاستعمار البـريطاني مما وضعها وجها لوجه مع الإنكليز خاصة بعد ارتباط الهيئة بالنظام الناصري وإعلانها عن تأييد الرئيس عبد الناصر لتأميمه لقناة السويس، حيث أدلى الأمين العام للهيئة عـبد الرحمن الباكر بتصريحات هجومية ضد البريطانيين. ونظمت "هيئة الاتحاد الوطني" يوم مصر في ١٣ أغسطس ١٩٥٦ المظاهرات التي تندد ببريطانيا ودعت الهيئة للإضراب لمـدة يوم واحد كتأكيد لتأييد مصر[٤٤]. وأثناء العدوان الثلاثي دعت الهيئة الشعب للانتظام في المظاهرات تأييدا لمصر، كما دعت إلى الإضراب العام حتى إشعار آخر ونددت النشرة الـتي تصـدرها الهيـئة بإسرائيل وبريطانيا وفرنسا وأيدت مصر والقومية العربية ودعت الحـاكم إلى تأييد موقف شعبه في التنديد بالمعتدين وإلى رفض توجهات الإمبرياليين ودعت الشعب إلى الاتحاد في وجه الصليبيين الجدد[٤٥].

اسـتغلت السـلطة ومعها الإنكليز، الانتفاضة الجماهيرية التي تعرضت فيها المصالح الـبريطانية للـتخريب من قبل المظاهرات الصاخبة التي شهدتها البحرين ردا على العدوان الثلاثي على مصر كسبب لاعتقال زعماء الهيئة وقياداتها وإبعاد ثلاثة منهم إلى جزيرة سنت هيلانــه وكان من بينهم عبد الرحمن الباكر، وحكم على إبراهيم فخرو وإبراهيم موسى لمدة عشر سنوات[٤٦].

هـناك عدة عوامل وأسباب أدت إلى عدم استطاعة الهيئة تحقيق أهدافها منها حسب تحليلات التنظيمات اليسارية اللاحقة:

١ – الـتكوين الطـبقي لعناصـر "هيـئة الاتحاد الوطني" حيث أن معظم عناصرها بـرجوازية صـغيرة الـتي تعرف بالتذبذب السياسي، مما سهل استمالتها أو تحييدها حيث استطاعت السلطات تحييد مجموعة منهم وأن ترضي اقتصاديا مجموعة أخرى وأن تضطهد وتنفي المجموعة الباقية.

٢ – عـدم وضـوح الـرؤية السياسية والنظرية التي تقود التنظيم السياسي حيث أن عناصر الهيئة هي في الأساس مكونة من عناصر وطنية قادها حماسها الوطني إلى أن تقوم بالدعوة للتحرر الوطني دون تحديد الهدف المطلوب تحقيقه.

٣ – انعـدام التـنظيم السياسـي الذي يقود الحركة السياسية، حيث أن الهيئة أسست بواسطة عناصر برجوازية صغيرة لا تنتمي إلى أي تيار سياسي اللهم الا شعورها القومي.

وحيـن ضـربت القيـادة تفككت الهيئة لانعدام عناصر الصف الثاني التي من الممكن أن تواصل قيادة الهيئة في حالة غياب الصف الأول.

٤ - القمـع الـذي قابـلت به السلطة وبريطانيا عناصر الهيئة ومناصريها قد أرهب الكثيرين حيث تم سجن البعض وأبعد البعض الآخر.

بعـد تصـفية "هيئة الاتحاد الوطني" من قبل السلطة نمت نوى التنظيمات السرية في المجـتمع البحريني بعدما اتضح لكافة العناصر الراديكالية عجز "هيئة الاتحاد الوطني" عن تحقيق أهدافها وتعبئة الجماهير بشكل صحيح. وفي هذا الصدد يقول حسين موسى في كتابه الموسـوم "الـبحرين النضـال الوطني والديمقراطي" "شهدت تلك الفترة ظهور التنظيمات الحـزبية السرية على أنقاض حركة "الهيئة". ان دروس انهيار حركة "الهيئة" المريرة شكلت حافزا للمناضلين في البحث عن أداة تنظيمية بديلة عن التنظيم العلني الفضفاض لهيئة الاتحاد الوطني"[٤٧]. بجانب العجز الذي أصاب الهيئة كانت هناك عدة عوامل داخلية وخارجية تمثل السبب وراء ظهور التنظيمات السياسية التي اتخذت شكل الأحزاب السياسية:

١- تزايد الوجود العسكري البريطاني في قاعدة المحرق وبناء قواعد جديدة مثل قاعدة الهمـلة وذلـك من أجل مواجهة الثورة العمانية التي اندلعت عام ١٩٥٧ ومواجهة تصاعد الكفاح المسلح في جنوب اليمن ومقاومة ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ في شمال اليمن.

٢ - الانتصارات التي حققتها حركة التحرر العربية في مصر والعراق واليمن.

٣ - تـزايد عـدد الطلبة البحرينيين المتخرجين من عواصم المد القومي مثل القاهرة وبغـداد وبيروت ودمشق والذين انضموا أثناء دراستهم إلى حزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب.

٤ - التأثير الكبير الذي لعبته الزعامة الناصرية وأجهزة الإعلام الناصري.

٥ - المهاجـرين العـرب وخاصة من المدرسين والذين كانوا منضمين في حركات قومية ومتأثرين بالفكر الناصري[٤٨].

إن هذه العوامل ساهمت بشكل مباشر في تشكيل التنظيمات القومية السرية في البحرين في أواخر الخمسينات مثل "حزب البعث العربي الاشتراكي" و"حركة القوميين العرب".

حزب البعث العربي الاشتراكي

تأســس في سوريا في عام ١٩٤٧ وقد رفع شعارات (وحدة حرية اشتراكية) (أمة عــربية واحدة ذات رسالة خالدة) ودعا الحزب إلى تحرير البلدان العربية من الاستعمار الغربي وتوحيدها في دولة عربية واحدة وتبنى نظام اشتراكي عربي، ونشط الحزب بين الطلبة العرب الدارسين في الجامعة الأمريكية في بيروت وجامعة القاهرة وجامعة دمشق، ونجــح الحزب في استقطاب وتنظيم بعض الطلبة من منطقة الجزيرة والخليج العربي من أجــل نشــر أفكار الحزب في بلادهم وتأسيس الحلقات الحزبية حتى أصبح بعض الطلبة الدارسين في الجامعة الأمريكية في بيروت أعضاء بارزين في الحزب منذ عام ١٩٥٨ ، فقد كان د. علي فخرو أحد الطلبة البحرينيين في بيروت من الأعضاء المؤسسين للحزب فــي لبــنان وأصبح عضوا في القيادة القطرية[٤٩]. وتزامن هذا مع حاجة المنطقة للأيدي العاملة الفنية والإدارية والتعليمية حيث تدفق الكثير من السوريين والفلسطينيين واللبنانيين الذين كان من بينهم من ينتمي إلى حزب البعث العربي الاشتراكي حيث عملوا في أجهزة الدولة الحديثة والشركات البترولية[٥٠].

بعد عودة على فخرو وجواد الجشي إلى البحرين عام ١٩٥٨ بعد تخرجهم من الجامعة الأمريكية في بيروت أسسوا أولى حلقات الحزب وانتشرت بعد ذلك أفكار الحزب وأنشطته بين القطاع الطلابي، وكذلك استطاع الحزب أن ينشر أفكاره في أوساط العمال[٥١]. ولم تكن لــلحزب نشــرات ناطقة باسمه عدا ما يصدر عن الحزب الرئيسي في دمشق كما لا يوجد بــرنامج مكتوب لتنظيم حزب البعث العربي الاشتراكي في البحرين ويعتبر برنامج الحزب المركــزي هو برنامج فرع الحزب في البحرين. كذلك شارك الحزب في بداية تأسيسه في مظاهــرات تــأييد لــلوحدة بين مصر وسوريا في عام ١٩٥٨ ثم بدأ يعاني من انعكاسات الخلاف البعثي الناصري مما أثر على جماهيرية الحزب داخل البحرين.

عــام ١٩٦٣ تعرض الحزب لحملة اعتقالات أقدم عليها القسم الخاص في البحرين والــذي هــو بمثابة جهاز أمن الدولة[٥٢]. وفي نفس العام عانى الحزب من الصراعات الأيديولوجية التي ألمت بالحزب مركزيا حيث انعكست الخلافات الأيديولوجية بين قيادتي الحزب في سوريا والعراق على الحزب في البحرين.

شــارك الحــزب في انتفاضة ٥ مارس ١٩٦٥ بأشخاصه دون أن يصدر بيان من الحــزب حــول الانتفاضة ودون أن يشترك مع القوميين والشيوعيين في البيان السداسي

الــذي حددوا فيه مطالبهم بالسماح للعمال البحرينيين بتشكيل نقابات ورفع حالة الطوارئ وإطلاق سراح المعتقلين(٥٣).

عــلى أثــر نجــاح حركة ٢٣ شباط ١٩٦٦ الانقلابية حيث استولت مجموعة من الضــباط الممثـلين للجـناح البعـثي (المتطرف) في سورية على السلطة وأبعاد القيادة التاريخية ممثلة بميشل عفلق وصلاح الدين البيطار عن قيادة الحزب(٥٤)، برز على إثر ذلك قيــادة جديدة متطرفة يتزعمها إبراهيم ماخوس، يوسف زعين وصلاح جديد، حيث أسقطت شــعارات الاشــتراكية العربية وحلت محلها شعارات الاشتراكية العلمية(٥٥) متبنية سياسة مناهضـــة للأنظمـــة المحافظة في منطقة الجزيرة والخليج العربي واصفة إياها بأنها أنظمة عشــائرية مرتبطة بالاستعمار. وفي نفس الوقت عززت علاقاتها بالجبهات الثورية العربية مــثل "الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل" ورفضت الاعتراف بدولة الإمارات العــربية المتحدة والبحرين وقطر وأعلنت عن مقاطعتها لمؤتمرات القمة العربية ودعت إلى عقــد مؤتمــر شــعبي يضم القوى والنظم التقدمية العربية(٥٦) وانعكس ذلك على البعث في الــبحرين حيث انحاز العديد من عناصر البعث إلى هذا الاتجاه اليساري المتشدد. وأدى ذلــك إلى انشــقاق أعضــاء الحــزب في البحرين إلى مؤيدين لسوريا (القيادة القطرية) ومؤيدين للعراق (القيادة القومية) مما أثر على وضعية الحزب حيث بدأت العلاقة تضعف بيــن الحــزب وأنصاره كنتيجة للأنشقاقات التي حدثت مركزيا وبدأت العناصر اليسارية بقيادة عوض اليماني تعيد ترتيب صفوفها منذ عام ١٩٦٧ وتمكنت عام ١٩٦٨ من تشكيل تــنظيم إقليمي "جبهة تحرير شرق الجزيرة العربية" واقتصر عملها على البحرين على أن تمــتد لبقية مناطق الخليج والمنطقة الشرقية، ولكن السلطة في البحرين تمكنت من توجيه ضربة شديدة للجبهة في نوفمبر ١٩٧٠ وكشفت فيها بنية التنظيم وأسمائه.

في عام ١٩٦٨ عندما سيطر حزب البعث في العراق على السلطة، بدأت العناصر الموالية للقيادة التاريخية في البحرين تنشط من جديد وتستعيد مواقعها حيث شارك الحزب فــي انــتخابات المجلس التأسيسي عام ١٩٧٢ والمجلس الوطني عام ١٩٧٣ بأحد رموز الحــزب السيد رسول الجشي واقتصر نشاط الحزب بعد ذلك بين الطلبة البحرينيين الذين يدرسون في العراق وتلقى هذا التنظيم الطلابي البحريني دعما كبيرا من قبل حزب البعث الحاكم في العراق وأصبحت مواقفه شبيهة وتابعة بالكامل للعراق وفقد قدرته على التعبير

عن القضايا المحلية مما أدى به إلى فقدان مواقعه داخل الساحة الشعبية في البحرين ماعدا نشاطاته العلنية في "منظمة الطليعة الشبابية" والتي تعد واجهه للحزب في الحركة الطلابية والشبابية. وخلال السنوات الخمس من السبعينات تخلى العديد من قياداته نهائيا عن الحزب وتولى بعضهم مناصب وزارية وقيادية في الحكومة وأصبحوا جزءا من النظام، أما البعض الآخر فعلى الرغم من انقطاع صلاتهم التنظيمية بالحزب إلا أن ولائهم الفكري الأيديولوجي للحزب مازال قائما ويواصلون نشاطهم الفكري والثقافي ضمن توجه قومي عربي من خلال نادي العروبة(٥٧).

بعد إقرار "ميثاق العمل الوطني" في البحرين أعاد البعثيون تجمعهم من جديد في ظل الانفراج السياسي الذي حدث في البحرين عام ٢٠٠١ عندما سمحت السلطة بإشهار الجمعيات السياسية وكان من بين هذه الجمعيات "جمعية التجمع القومي الديمقراطي" التي يرأسها أحد أقطاب منظمة البعث الموالية للعراق الأستاذ رسول الجشي.

ومن أهم نشاطاتها التوقيع على البيانات مع القوى السياسية البحرينية التي أعلنت أنها لن تشارك في الانتخابات التي أجرتها السلطة السياسية في البحرين لانتخاب أعضاء المجلس الوطني في ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٢ حيث أكدت الجمعية على أن قرار المقاطعة الذي اتخذتــه لكي تمنع تفسير المشاركة على أنها إقرار من جانبها بالأحكام الدستورية التي لا أساس لها في الميثاق، أو تفسيرها بأنها موافقة على ما تم سلبه من حقوق شعبية أصيلة. كذلك نظمت الجمعية المظاهرات الإحتجاجية ضد السياسة الأمريكية تجاه العراق وتأييدا للرئيس العراقي السابق صدام حسين ولحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق.

حركة القوميين العرب

تأسست عام ١٩٥٩ في البحرين حيث بدأت الحركة في تأطير نفسها ونسج خلاياها داخل نسيج المجتمع البحريني على يد مجموعة من الطلبة البحرينيين الذين تلقوا تعليمهم العالي في مناطق المد القومي في القاهرة، بيروت، بغداد ودمشق، وكان من أبرز هؤلاء الطلبة أحمد حميدان وعبد الرحمن كمال اللذان عادا من مقاعد الدراسة في بيروت وباشرا في تأسيس تنظيم الحركة. وكانت خلايا الحركة في البحرين تستلهم من ارتباطها التنظيمي وعلاقاتها الخارجية روحا نضالية متزايدة في العداء ضد الاستعمار

البريطاني وإن معركتها هي معركة الأمة العربية ضد الاستعمار البريطاني. وعلى صعيد آخر ارتبط النضال ضد الاستعمار البريطاني بالنضال ضد الهجرة الإيرانية واعتبرت هذه الهجرة خطرا داهما يهدد عروبة البحرين وأكدت على ضرورة التعبئة المكثفة ضد الإيرانيين كما أكدت على وجوب محاربة القوى القومية للتسلل الإيراني لان هؤلاء قد أصبحوا سلاحا بيد الاستعمار يهددون العمال العرب(٥٨).

انتشرت الحركة بشكل كبير بين صفوف المواطنين البحرينيين وذلك يرجع إلى أن الحركة وضعت نفسها مدافعا عن عبد الناصر أمام خصوم الناصرية من البعثيين والشيوعيين حيث كانت الناصرية في ذلك الوقت تخوض صراعا مع الحزبين مركزيا مما ألقى بظلاله على الجماهير البحرينية التي رأت في عبد الناصر محرر العرب وبطلها القومي. وفي العام ١٩٥٩ و١٩٦١ تم تضييق الخناق على أعضاء الحركة من قبل السلطة مما أضطر مؤسسوها إلى مغادرة البحرين إلى الكويت حيث أن تنظيم الحركة الكويتي يملك إمكانيات مادية وإعلامية، ونشط قياديو الحركة البحرينيين في الكويت في قيادة العمل التنظيمي من الخارج، وشهد تنظيم الحركة في البحرين توسع تنظيمياً وانتشاراً جماهيرياً في أوساط الطلبة والعمال مما مكن التنظيم من تشكيل "الاتحاد الوطني لطلبة البحرين" و"الاتحاد الوطني لعمال البحرين"، وأصدر تنظيم الحركة نشرة شهرية "صوت الشعب" وهي عبارة عن نشرة سرية تعتبر لسان حال الحركة في البحرين في ذلك الوقت. كذلك وجدت مجلة "الحرية" لسان حال "حركة القوميين العرب" والتي تصدر من مركز الحركة في بيروت سوقا رائجة في البحرين وكان الكثير من البحرينيين يحرصون على اقتنائها وقراءتها(٥٩). ولكن الحركة في البحرين تعرض أعضائها في عام ١٩٦٣ - ١٩٦٤ للإعتقال والمضايقات من قبل السلطة.

رغم المضايقات التي وجهت للحركة إلا أنها نجحت عام ١٩٦٥ في تأسيس "جبهة القوى القومية" والتي تكونت من "حركة القوميين العرب" ومن تنظيمات قومية صغيرة وتجمعات نقابية مثل "الاتحاد الوطني لعمال البحرين" "الشعب أقوى" و"رابطة فتاة البحرين" و"الشبيبة القومية" و"الاتحاد الوطني لطلاب وطالبات البحرين"، وأضطلع تنظيم "حركة القوميين العرب" بدور أساسي ورئيسي في قيادة وتنظيم انتفاضة ٥ مارس ١٩٦٥ من خلال "جبهة القوى القومية"(٦٠).

كان السبب الرئيسي وراء انتفاضة ٥ مارس الشعبية هو قيام شركة نفط البحرين المحدودة (بابكو) والتي تعتبرها المعارضة في البحرين دولة داخل دولة وتجسد الاحتكار الأجنبي في إنهاء خدمة ١٥٠٠ عامل فأضرب ٥٠٠٠ عامل بحريني تضامنا مع زملائهم ثم انضم إليهم الطلاب وجرت موجة سخط شديدة وسط الجماهير باتجاه القيام بالمظاهرات والإضرابات لإجبار السلطة على تحسين الوضع الذي يزداد سوءا من كبت وخنق للحريات(٦١). بالإضافة للوضع الاجتماعي والاقتصادي المتردي فقد ساعدت الممارسات الخاطئة للقسم الخاص (الجهاز الأمني) والتدخل البريطاني في كل مجالات الحياة اليومية للمواطن البحريني في قيام انتفاضة شعبية استمرت قرابة الشهر والتي تحولت إلى انتفاضة مسلحة ردا على استخدام السلطة السلاح للقضاء على الانتفاضة(٦٢).

وأعلنت "جبهة القوى القومية" عن مطالبها والتي تضمنت إنشاء مجلس تأسيسي تتمثل فيه كافة الفئات الوطنية، الدخول في مفاوضات مع الحكومة البريطانية على أساس منح الاستقلال وإلغاء القواعد العسكرية، السماح بحرية العمل النقابي، محاكمة العناصر التي وقفت وراء الأحداث، إطلاق سراح المعتقلين منذ عام ١٩٦٥ وإعادة المبعدين السياسيين وإعادة جميع العمال المسرحيين إلى أعمالهم(٦٣). لكن السلطة لم تستجب لمطالب الجبهة وتمكنت من سحق الانتفاضة الشعبية. وقد وصفت صحيفة "The Observer" الإجراءات التي اتخذتها السلطة ضد الانتفاضة بأنها بالغة العنف خاصة وإن الانتفاضة حركة إصلاحية محضة وإن استعمال الحكومة القوة والعنف في استعادة ما يسمى بالنظام لم يؤدي إلا إلى مزيد من الخيبة واليأس(٦٤). وهناك عدت أسباب ساعدت السلطة على القضاء على انتفاضة ٥ مارس ١٩٦٥ :

١ - الفكر القومي الضيق الذي ولد نوعا من الفرقة بين أبناء الشعب حيث أن الحديث الدائم عن الهجرة الإيرانية قد سبب بعض الأذى النفسي لذوي الأصول الإيرانية والعاملين ضمن الحركة القومية، ونظرا لعدم توفر الحرص المطلوب من قبل القيادات إلى هذه المسألة، أدى ذلك إلى نوع من التنافر الشخصي بين الأعضاء، وكذلك بين فصائل العمل الوطني في البحرين.

٢ - إن "حركة القوميين العرب" التي تزعمت "جبهة القوى القومية" آنذاك كانت تعبيرا في الواقع عن طموحات البرجوازية الصغيرة العربية في الوحدة القومية حيث ارتكزت هذه الحركة على مفاهيم مثالية وأخلاقية عامة فقد حملت في ثناياها نزعة

شــوفينية بشكل أو بآخر حيث كانت الادعاءات الإيرانية الرسمية تنعكس وسط جماهير واســعة فــي الــبحرين فقــد كانت تجد انعكاسات حادة لها في الأوساط القومية، وهذه النزعات يمكن تفسيرها من ناحية على أنها دفاع عن الذات ومن ناحية أخرى كان لدى العديد من الأطراف مصلحة على تأجيجها بين الشعب الواحد.

٣ - المجابهة الشرسة التي واجهت بها السلطة الانتفاضة الجماهيرية من اغتيالات ووضــع العديــد مــن المواطــنين فــي السجون مما أرهب الكثيرين ممن شاركوا في الانتفاضة.

٤ - قدرة السلطة على تخريب المنظمات من الداخل من خلال دس عناصرها في التــنظيمات القومية التي برزت خلال انتفاضة ٥ مارس حيث تمكن جهازها الأمني من خلال عملائهم بأن يتصدروا بعض الوقت المنظمات الثورية مما مكن السلطة من خلال عناصرها أن يتعرف من الداخل على نشاط المنظمات الثورية القومية والذي أدى بالتالي إلى سهولة ضرب هذه التنظيمات.

بعــد فشل انتفاضة ٥ مارس ١٩٦٥ عانت "حركة القوميين العرب" من الانقسامات التــنظيمية بين قيادات الداخل والخارج مما أدى إلى ظهور عدد من التنظيمات الصغيرة مــن يســار "حــركة القوميــن العرب" مثل "منظمة القوى التقدمية" و "منظمة الريف الديمقراطية" و"منظمة النضال من أجل تحرير الطبقة العاملة" و"جبهة تحرير الخليج"[٦٥].

بعــد أن أعلــنت بريطانيا نيتها عن الانسحاب من منطقة الخليج العربي عام ١٩٦٨ طــرحت مشــروع إقامــة اتحــاد بين الإمارات التسع في الخليج العربي (البحرين، قطر، أبوظبي، دبي، الشارقة، عجمان، ام القيوين، الفجيرة، رأس الخيمة). على أثر هذا المشروع الــبريطاني دعــت "حــركة القوميين العرب" شعب الخليج العربي إلى مقاومة هذا الاتحاد باعتــباره اتحاداً مزيفاً وإن الترتيبات التي تقوم بها بريطانيا لقيام هذا الاتحاد تتم بمعزل عن قوى الشعب صاحبة المصلحة الحقيقية، وان قيام هذا الاتحاد لا يغير من الواقع الحالي. أن هذا الشكل من الاتحادات إنما يخدم المخططات الجديدة الإمبريالية في الحفاظ على مصالحها ودعــت "حــركة القوميين العرب" القوى الثورية إلى توحيد قواها للقضاء على الاستعمار وأعوانــه مــن أجــل قيام كيان واحد يشمل عمان وإمارات الخليج ابتداء من ظفار وحتى الكويت ودعت الحركة إلى قيام ثورة مسلحة للقضاء على الاستعمار والأنظمة التابعة لها[٦٦]

بعـد هـزيمة العرب في الحرب العربية الإسرائيلية والتي أدت بالتالي إلى انهيار الـنظام الناصري شهدت "حركة القوميين العرب" في جميع فروعها في الوطن العربي انقسـامات حيـث التزمت معظم فروع الحركة بالماركسية مما ألقى بظلاله على فرع الحـركة في البحرين الذي أعلن عن تشكيل "الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي- إقليم البحرين" والتي التزمت بالماركسية والكفاح المسلح لإسقاط النظام السياسي في البحرين. وشكل هؤلاء جناحا عسكريا في قوة دفاع البحرين عام ١٩٦٩ واستطاعت السلطة اكتشاف أمر التنظيم العسكري والمدني وتم القضاء عليه(٦٧).

خاتمة

استهدف هذا الفصل دراسة الحركة القومية، كحركة معارضة سياسية رئيسية في البحرين. وقد كان للحركة دور رئيسي في تنمية الثقافة القومية في المجتمع البحريني وفي تطور الوعي الوطني والقومي حيث ساهم الاتجاه القومي من خلال الأندية الثقافية والروابط الشعبية في تنمية الشعور القومي العربي لدى أبناء الشعب البحريني منذ بداية هذا القرن ولعبت القضية الفلسطينية والادعاءات الإيرانية في البحرين دورا كبيرا في تعميق الارتباط القومي العربي بين المجتمع البحريني والمجتمعات العربية في مختلف الأقطار العربية.

مع ظهور الحركات والأحزاب القومية في بداية الخمسينات والتي كانت شعاراتها تتمحور حول مقاومة الاستعمار البريطاني ومعارضة المطالب الإيرانية ومعارضة النظام السياسي في البحرين استطاعت هذه الحركات والأحزاب استقطاب أعداد كبيرة من البحرينيين وربطهم بإخوانهم من أبناء الجزيرة والخليج العربي والعرب العاملين في البحرين حيث خلقت شعورا موحدا إقليميا وقوميا مما عزز الروح المعنوية لدى أبناء المنطقة من خلال ربط المعركة في الخليج والجزيرة بالمعركة القومية وخلقت شعورا بالانتماء إلى أمة واحدة لديها أهداف وطنية وديمقراطية.

استطاعت الحركات القومية تنظيم انتفاضة ٥ مارس ١٩٦٥ التي رفعت شعارات إصلاحية كما استطاعت استقطاب الطبقة العاملة التي لعبت دورا رئيسيا في الانتفاضة حيث علقت صحفية " The Guardian" على الدور الذي لعبه العمال في الانتفاضة بأن الطبقة العاملة كانت تقف وراء الاضطرابات التي شهدتها البحرين في ٥ مارس ١٩٦٥ خلافا للاضطرابات التي حدثت عام ١٩٥٣ - ١٩٥٦ والتي كان وراءها الطبقة

المتوسطة[٦٨]. وتحولت بعد ذلك إلى استخدام السلاح في مواجهة السلطة حيث أقدمت السلطة على القضاء على الانتفاضة بشكل دموي.

على الرغم من الدور الذي لعبته الحركات والأحزاب القومية في معارضتها للسلطة والاستعمار البريطاني إلا إنها ارتكبت جملة من الأخطاء مثل موقفها من القوى الماركسية حيث رفعت شعارات معادية للشيوعية مما أدى إلى عدم توحيد القوى المعارضة ضد السلطة والموقف الشوفيني من البحرينيين من أصول إيرانية الأمر الذي دفعهم إلى العزوف عن الانضمام إلى صفوف المعارضة مما سهل الطريق للسلطة لضرب المعارضة السياسية.

في نهاية الستينات أصاب الانحسار والزوال معظم التنظيمات السياسية القومية التي مثلت الاتجاه القومي والتي تأسست في الخمسينات حيث هجرها معظم أعضائها، خاصة إذا عرفنا أن البنية الطبقية لمعظم قيادات التنظيمات السياسية القومية كانت من المثقفين خريجي الجامعات الذين ثاروا بعد عودتهم من الدراسة ضد تخلف الوضع السياسي السائد، فانخرط بعضهم في العمل في مؤسسات الدولة، أما القسم الآخر من القوميين، وبعد سقوط النظام الناصري وسقوط الأيدلوجية القومية، فقد اتجه نحو الأفكار الماركسية - اللينينية حيث أعلنوا عن تبنيهم لمبادئ الاشتراكية العلمية. ولا تزال بعض هذه التوجهات تعمل بشكل سري في المجتمع البحريني. ومن شواهد فعاليتها السياسية المشاركة في الانتفاضة الشعبية الأخيرة التي حدثت في البحرين[٦٩].

هوامش الفصل الاول

١- أمين الريحاني، ملوك العرب، المجلد الأول، الجزء الثاني، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٨٠ ، ص ٢١٩ .

٢ ـ إبراهيم العبيدي، الحركة الوطنية في البحرين ١٩١٤ - ١٩٧١، بغداد : جامعة بغداد، ١٩٧٦ ، ص ١٦٥ .

٣ - المرجع السابق، ص ١٨٥ .

٤ - حسين موسى، البحرين النضال الوطني والديمقراطي ١٩٢٠ - ١٩٨١، قبرص: الحقيقة برس، ٩٨٧، ص ٢٠٤ . العبيدي، مرجع سابق، ص ١٦٢ .

٥ - موسى، مرجع سابق، ص ١٥٩ .

٦ - إبراهيم غلوم، القصة القصيرة في الخليج العربي: الكويت والبحرين، بغداد : مطبعة الإرشاد، ١٩٨١ ، ص ٦٩ .

٧- العبيدي، مرجع سابق، ص ١٥٩-١٦٠.

٨ - Mohammed G . AL - Rumaihi , Bahrain a Study on Social and Changes Since the First World War , University of Kuwait , 1975 . p. 186

٩ ـ Belgrave, Charles, D., Personnal Column, (Hutchinson & Co Ltd.,London , 1960). p. 145.

١٠ - وحيث أن القانون يمنع إقامة الأحزاب السياسية، فقد أصبحت الأندية الثقافية تمثل الواجهة الاجتماعية لهذه الأحزاب على اختلاف توجهاتها القومية والشيوعية والدينية خلال فترة الخمسينات والستينات.

١١ - موسى، مرجع سابق، ص ٢٠٤ - ٢٠٥ .

١٢ - Fuad I. Khuri , Tribe and State in Bahrain : The Transformation of Social and Political Authority in an Arab State . (The University of Chicago Press , Chicago and London, 1980)

Mohammed G . AL - Rumaihi , o p cit., p. 282.

١٣ - Fuad I. Khuri , o p. cit., P. 172.

١٤ - Belgrave, Charles, D., o p. cit., p 144.
١٥ - Mohammed G . AL - Rumaihi , o p. cit., p. 282.
١٦ - موسى، مرجع سابق ، ص ٣٦ .
١٧ - جريدة البحرين، ٩/٣/ ١٩٤٤ .
١٨ - العبيدي، مرجع سابق، ص ١٦٤ . موسى، مرجع سابق، ص ٢٠٧ .
١٩ - العبيدي، مرجع سابق، ص١٦٤ .
٢٠ - المرجع السابق، ص ١٦٥ .
٢١ - المرجع السابق، ص ١٦٥ .
٢٢ - روزماري سعيد زحلان "الخليج العربي والمشكلة الفلسطينية"، المستقبل العربي، أبريل ١٩٨١، العدد ٢٦، بيروت ، ص ١٦ .
٢٣ - المرجع السابق، ص ١٨
٢٤ - المرجع السابق، ص ١٨ .
٢٥ - المرجع السابق، ص ١٩ - ٢٠ .
٢٦ - المرجع السابق، ص ٢٠ - ٢١ .
٢٧ - موسى، مرجع سابق، ص ٢٢٢ .
٢٨ - العبيدي، مرجع سابق، ص ١٥٣ .
٢٩ - العبيدي، مرجع سابق، ص ١٥٥ - ١٥٦ . Mohammed G . AL - Rumaihi , op. cit., p.272
٣٠ - العبيدي، مرجع سابق، ص ١٥٥ - ١٥٦ .
٣١ - المرجع السابق، ص ١٥٧ .
٣٢ - بيان صادر عن "مكتب تحرير الخليج العربي وجنوب الجزيرة"، ٢٥ سبتمبر ١٩٥٦، دمشق. كذلك راجع محاضر اجتماعات اللجنة التحضيرية "لمكتب تحرير الخليج العربي وجنوب الجزيرة "، مكتوب بخط اليد، يناير ١٩٥٨.
٣٣ - المرجع السابق.
٣٤ - المرجع السابق.
٣٥ - محاضر اجتماعات اللجنة التحضيرية لمكتب تحرير الخليج العربي وجنوب الجزيرة "، مرجع سابق.
٣٦ - بيان إلي الشعب العربي، "مكتب تحرير الخليج العربي وجنوب الجزيرة ، ١٤ مارس ١٩٥٨.
٣٧ - المرجع السابق.
٣٨- موسى، مرجع سابق، ص ٤٩ .
٣٩- المرجع السابق، ص ٥٤ .

٤٠- عبدالرحمن الباكر، من البحرين إلى المنفى، بيروت: دار مكتبة الحياة، ١٩٦٥، ص ١٠٣ .
٤١- المرجع السابق، ص ١٧٣ .
٤٢- المرجع السابق، ص ١٧٣ .
٤٣- المرجع السابق، ص ٢٦ – ٢٧ .
٤٤- الباكر، مرجع سابق، ص ١٧٢ . Mohammed G . AL - Rumaihi , o p. cit., p.298.
٤٥- Mohammed G . AL - Rumaihi , 298 o p. cit., p.298
٤٦- موسى، مرجع سابق، ص ٦٩ .
٤٧- المرجع السابق، ص ٧٦ .
٤٨- المرجع السابق، ص ٧٥ – ٧٧ .
٤٩- منيرة فخرو، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في البحرين، القاهرة : مركز ابن خلدون، ١٩٩٥، ص ٩٣ – ٩٤ .
٥٠- الجبهة الشعبية في البحرين، الحركة الوطنية والمعارضة في الجزيرة والخليج، دراسة غير منشورة مكتوبة على الآلة الكاتبة، (د. ت) ص ٢٨.
٥١- فخرو، مرجع سابق، ص٩٤ .
٥٢- لمزيد من الاطلاع حول ممارسات القسم الخاص برئاسة Ian Stewart Henderson تجاه المعارضة السياسية في البحرين انظر: The Independent, 28/2/1996.
٥٣- وقع البيان السداسي بمناسبة بدء انتفاضة ٥ مارس الشعبية كل من التنظيمات التالية: الحركة العربية الواحدة، جبهة التحرير الوطني البحرانية، اتحاد العمال البحريني، اتحاد الطلبة البحريني، الشباب القومي البحريني، وحركة القوميين العرب.
٥٤- أحمد سرحال، النظم السياسية والدستورية في لبنان وكافة الدول العربية، بيروت: دار الفكر العربي، ١٩٩٠، ص ٢٤٤ .
٥٥- جورج بيرة ، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في سوريا، القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٥ ، ص ٦٢.
٥٦- جورج جبور، الفكر السياسي في سوريا، لندن : رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٨٧، ص ، ٢٢٤ – ٢٢٩ .
٥٧- فخرو، مرجع سابق، ص ٩٤ .
٥٨- موسى، مرجع سابق، ص ٨٠ – ٨١ .
٥٩- Mohammed G . AL - Rumaihi , o p. cit., p.301.
٦٠- الجبهة الشعبية في البحرين، انتفاضة مارس ١٩٦٥ ، ديترويت : لجنة مناصرة الثورة العمانية، ١٩٧٨ ، ص ٢٠ – ٢١ .
٦١- العبيدي، مرجع سابق، ص ٢٣٨ .

٦٢- موسى، مرجع سابق، ص ٨٥ .
٦٣-مذكرة من جبهة القوى القومية إلى اتحاد المحامين العرب، ١٩٦٥.
٦٤- The Economist, 28 /3/1965. The Observer, 28 /3/1965
٦٥- الجبهة الشعبية في البحرين، "التجربة التنظيمية في البحرين حتى ١٩٧٥"، دراسة غير منشورة مطبوعة على الآلة الكاتبة. ص٢ .
٦٦- حركة القوميين العرب، بيان صادر عن المكتب السياسي "لحركة القوميين العرب" في الخليج العربي، ١٩٦٨ .
٦٧- فخرو، مرجع سابق، ص ٩٥ .
٦٨- The Guardian, 24/3/1995
٦٩- بيان القوى الوطنية والإسلامية تطالب باستعادة الدستور والحريات العامة في البحرين موقع من الجبهة الشعبية في البحرين، الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين، جبهة التحرر الوطني البحرانية وحركة أحرار البحرين الإسلامية، ١٩٩٤ .

الفصل الثاني

الحركات والجماعات الماركسية

المقدمة

بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وانهيار دول المنظومة الاشتراكية في أوروبا الشرقية لم تتوقف الدعاية الرأسمالية عن محاولاتها إقناع العالم بأن الاشتراكية قد انتهت ولن يكون هناك بعد الآن أحزاب شيوعية، إلا أن الواقع يقول خلاف ذلك حيث أن الأحزاب والحركات الماركسية سواء في أوروبا أو في دول العالم الثالث لا زالت تعمل ولها أنصارها ومؤيدوها كما أنها حققت عدة انتصارات على الرغم من الحملة الإعلامية الغربية خاصة بعد أن جددت الأحزاب الشيوعية برامجها الأيديولوجية وخطابها السياسي(١).

من هذا المنطلق يسعى هذا الفصل إلى تسليط الضوء على الحركات والجماعات الماركسية في البحرين(٢)، التي تعد من الحركات الرئيسة في المعارضة السياسية في البحرين منذ منتصف الخمسينات من هذا القرن، وهي لا تزال موجودة على الساحة ومن الشواهد على وجودها مشاركتها في أحداث الانتفاضة الدستورية الأخيرة التي شهدتها الساحة السياسية في البحرين عام ١٩٩٢ وحتى الوقت الراهن(٣).

تتمثل الحركة الماركسية في البحرين باتجاهين رئيسيين: الاتجاه الأول المؤيد للخط العام للحركة الشيوعية العالمية بقيادة الاتحاد السوفيتي سابقا والتي تعبر عنها "جبهة التحرير الوطني البحرانية"، أما الاتجاه الثاني فيتمثل باليسار الجديد المتأثر بالماوية والتروتسكية والتجربة الفيتنامية والذي يضم يسار القوميين العرب ويسار حزب البعث العربي الاشتراكي في البحرين اللذان أعلنا عن تخليهما عن الأيديولوجية القومية بعد نتائج حرب حزيران عام ١٩٦٧ وشكلا تنظيمات يسارية أعلنت عن التزامها بالماركسية-

اللينينية ورفعا شعار النضال المسلح مثل "جبهة تحرير شرق الجزيرة العربية" و"الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي ـ إقليم البحرين".

يركز هذا الفصل على فترة تاريخية محددة بدءا من عام ١٩٥٥ وهو العام الذي شهد ميلاد أول حزب شيوعي سري في البحرين وحتى عام ١٩٩٠ عندما انهارت الحركة الشيوعية عالميا بعد سقوط الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي في أوروبا الشرقية والذي أثر بشكل مباشر على الحركة الماركسية في البحرين.

كذلك سوف يتناول هذا الفصل مواقف الحركة الماركسية في معارضتها للسياسات البريطانية والنظام السياسي في البحرين من خلال المطالب التي تقدمت بها الحركة الماركسية والتي نادت بالديمقراطية وبتوفير الحريات العامة للشعب البحريني وتصفية الوجود الأجنبي من البحرين، وموقفها من الحركة الدينية التي ظهرت على الساحة السياسية بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران.

نحاول في هذا الفصل كذلك إلقاء الضوء على التحولات الفكرية التي حدثت في الحركة الماركسية في البحرين خاصة بعد التحولات الذاتية والموضوعية التي حدثت داخل الحركة الشيوعية عالميا والتي كان أبرزها انهيار الاتحاد السوفيتي والذي كان يتبنى المنهج الماركسي، ودول المنظومة الاشتراكية عام ١٩٩٠ وظهور ما يسمى بالنظام العالمي الجديد الذي يدعو إلى احترام حقوق الإنسان والتعددية السياسية، والذي انعكس على التوجه الأيديولوجي والتفكير السياسي على الحركة الماركسية في البحرين.

البدايات الأولية للفكر الماركسي

يمكن القول أن نقطة البداية لدخول الأفكار الماركسية – اللينينية في نسيج المجتمع البحريني كانت في النصف الأول من الأربعينات عندما حاول "حزب توده" الإيراني أن يزرع خلاياه الحزبية في البحرين عن طريق إرسال اثنين من أعضائه، هما علي أكبر باقر زادة وإسماعيل كاظمي. وفي ١٩٤٦/٥/٦ عقد الحزب مؤتمرا له في نادي "أراني" التابع للحزب في طهران حيث قرر الحزب إرسال خمسة من أعضائه من منطقة خوزستان إلى البحرين واثنين من قيادات الحزب من طهران. وفي نفس العام أعلن الحزب عن نيته بأن يرسل عددا آخر من الأعضاء للكويت يتولون تنظيم العمال هناك، ولكن السلطات البحرينية تمكنت من اعتقال علي باقر زادة بعد ظهور إشاعات عن وجود

خطـــة معدة من قبل "حزب توده" لقلب نظام الشيخ سلمان عام ١٩٥٠ حيث تم إبعاد محمد رئيس الذي أشتبه بأنه سكرتير "حزب توده" مع أحد أعضاء الحزب من البحرين[٤].

بعـــد الانقـــلاب الـــذي دبرته المخابرات الأمريكية ضد حكومة الدكتور محمد مصدق الوطـــنية عام ١٩٥٣ وما تلا ذلك من حملة الملاحقات والاعتقالات التي جرت في صفوف قوى المعارضة في إيران لجأ بعض من كوادر "حزب توده" إلى إمارات الخليج العربي هربا من ملاحقات السافاك (البوليس السري الإيراني). ومن بين هذه الإمارات كانت البحرين. بعد إعدام سلمان يوسف، الأمين العام "للحزب الشيوعي العراقي" في العراق والملاحقات الواسعة التي تعرض لها الحزب تدفق عدد من عناصر الحزب إلى مناطق الخليج العربي ومن ضمنها الـــبحرين[٥]. ونشط هؤلاء بالتبشير للأفكار الماركسية التي أخذت تنتشر بين صفوف الطبقة العاملة البحرينية في أوساط شركة (كريمي) وهي من كبرى شركات المقاولات في البحرين فـــي ذلـــك الوقـــت والتي كانت تقوم بتنفيذ الأعمال الإنشائية لشركة نفط البحرين (بابكو)[٦]. ويشـــير سعد سالم أحد قياديي "جبهة التحرير الوطني البحرانية" أن الأفكار الماركسية أخذت طـــريقها للانتشار ليس على أيدي المثقفين، كما حدث في الأقطار العربية ودول العالم الثالث وإنمـــا عـــلى أيدي عمال لم يعرفوا الجدل والمناظرة. لهذا لم تكن الماركسية وسيلة للترف الذهني في البحرين وإنما سلاحا نضاليا[٧].

تنظيمات الحركة الماركسية

أحـــدث إنتاج النفط وتصديره من البحرين عام ١٩٣٤ - ١٩٣٥ انقلابا سواء على مســـتوى البـــنية الاقتصادية أو البنية الاجتماعية حيث ظهرت تشكيلة اقتصادية واجتماعية جديـــدة أي مـــن اقتصاد يعتمد على الإنتاج الطبيعي للؤلؤ والأسماك والزراعة إلى اقتصاد يعـــتمد على صناعة النفط، وأدى هذا إلى تغيير في التشكيلة الاجتماعية عندما التحق أغلبية الغواصـــين العامـــلين في صيد اللؤلؤ والفلاحين بهذه الصناعة. وقد قدر تشارلز بلجريف مستشـــار حكومة البحرين عدد العاملين في استخراج اللؤلؤ في البحرين في ذلك الوقت بـــ ٢٠ ألـــف شخص[٨]. في عام ١٩٣٧ بلغ تعداد عمال النفط في "بابكو" ٣٣٥٠ عاملا بينهم ٢٠٠٠ عـــامل بحريـــني، أما في عام ١٩٤٨ فبلغ عدد العمال ٦٠٧٨ عاملا بينهم ٤٦٥٠ عـــاملا بحريـــني، وفـــي عام ١٩٥١ أصبح عدد عمال النفط ٧٧٤٩ عاملا وعدد العمال البحرينيين ٤٩٣٧[٩].

على أثر تزايد عدد أفراد الطبقة العاملة في القطاع النفطي شهد عام ١٩٣٨ أول إضراب عمالي عندما أعلن عمال شركة نفط البحرين (بابكو) عن أول إضراب منظم للدفاع عن مصالحهم. ومن أبرز المطالب زيادة الأجور وتحسين ظروف العمل. وشهد القطاع النفطي في فترة الأربعينات وبداية الخمسينات عددا من الإضرابات العمالية ضد تعسف شركة نفط البحرين (بابكو) التي طالبت بنفس المطالب[١٠].

في عام ١٩٥٤ تم تأسيس "الهيئة التنفيذية العليا"[١١] والتي تزعمت التحرك الجماهيري الذي شهدته البحرين في تلك الفترة وشارك العمال بدور رئيسي في هذا التحرك، وكان المطلب النقابي من أبرز مطالب الهيئة عام ١٩٥٤ حيث طالبت في بيانها الأول بالسماح بتأليف نقابة للعمال وتمكنت الهيئة وبتأييد من العمال، من تشكيل "اتحاد العمل البحراني". في عام ١٩٥٦ قامت "الهيئة التنفيذية العليا" بتنظيم المظاهرات تأييدا للشعب المصري في تصديه للعدوان الثلاثي مما اضطر السلطات الرسمية إلى حل الهيئة وكافة ملحقاتها بما في ذلك "اتحاد العمل البحريني"، وتعرضت القيادة العمالية للسجن والنفي مما اضطر العمال للجوء إلى العمل السري[١٢].

ظهر من رحم "الهيئة التنفيذية العليا" عدد من التنظيمات السياسية العقائدية السرية مثل "جبهة التحرير الوطني البحرانية" التي مثلت الاتجاه الماركسي في البحرين والتي يرجع لها الفضل في تأسيس أول حزب شيوعي ليس في البحرين فقط بل في منطقة الخليج العربي، وكذلك "حزب البعث العربي الاشتراكي" و"حركة القوميين العرب" التي أعلنت التزامها الماركسية بعد هزيمة الخامس من حزيران ١٩٦٧. وفيما يلي شرح تفصيلي لبعض التنظيمات السياسية ذات التوجه الماركسي:

جبهة التحرير الوطني البحرانية

تشير أدبيات الجبهة أنها نشأت في الخامس عشر من فبراير عام ١٩٥٥ تعبيرا عن الحاجة الموضوعية لوجود أداة تنظيمية مستقلة للطبقة العاملة[١٣]. وقد مارس الشيوعيون الإيرانيون والعراقيون دورا واضحا في تأسيس "جبهة التحرير الوطني البحرانية"، وفي هذا الصدد يقول أحد قياديي الجبهة حسين عبد الله: "وفي هذا الوقت وتحديدا في ١٥ فبراير ١٩٥٥ برز إلى الوجود تنظيم سياسي من طراز جديد القائم على نظرية الاشتراكية العلمية وهو جبهة التحرير الوطني التي نشأت وسط التجمعات العمالية

المتصـــلة بأكثر وسائل الإنتاج تطورا حينها، وبمساعدة بعض المناضلين الإيرانيين الذين شـــردهم الإرهـــاب إلى الـــبحرين وحملوا معهم الأفكار الثورية والاشتراكية"[١٤]. ويؤكد الأســـتاذ سيف بن علي الأمين العام "لجبهة التحرير الوطني البحرانية" بأن الجبهة ارتبطت بعلاقـــات قوية مع حزب تودة والحزب الشيوعي العراقي منذ تأسيس الجبهة وكان لكوادر حـــزب توده دور أساسي لكنه غير مباشر في تأسيس الجبهة، ويرجع سبب وجود كوادر حزب تودة في البحرين لوجود أقارب لهم، وللعمل فهم ليسوا مبعوثين من الحزب لتأسيس الجـــبهة، ولكن كانوا يقومون بنشاط بارز في نشر الأفكار الاشتراكية، كذلك ساعد أعضاء مـــن الحـــزب الشيوعي العراقي بتأسيس الجبهة بحكم وجود الطلبة البحراينين في العراق ولوجود اثنين من كوادر الحزب الشيوعي العراقي في البحرين المطاردين من نظام نوري السعيد حيث عملا صحفيين في جريدة "الخميلة" ثم اكتشفت السلطات البريطانية في البحرين أمـــرهم فتم إعتقالهم ونفيهما إلى الهند. وقد تجنب مؤسسي الجبهة إطلاق تسمية تشير إلى طابعهـــا الشـــيوعي، ويكمن السبب وراء ذلك في أن هناك ظروف دقيقة تم تقديرها بوعي ولهـــذا اخـــتيرت تسمية "جبهة التحرير الوطني" بالذات تيمنا بالثورة الجزائرية بقيادة "جبهة التحرير الوطني الجزائرية"، وكذلك بـــ"الجبهة الوطنية في إيران"[١٥].

مـــن أبـــرز مؤسسي الجبهة حسن نظام الذي تلقي دراسته في إيران والذي تأثر "بحـــزب توده" وبعد ذلك أصبح عضوا في الحزب وتم بعد ذلك اختياره عضوا في قيادة فـــرع الحزب في خوزستان، وبعد عودة الشاه واستعادة حكمه بعد القضاء على حكومة محمـــد مصـــدق الوطـــنية عـــاد إلى البحرين وساهم في تشكيل "جبهة التحرير الوطني البحرانية"[١٦].

تركـــز نشاط الجبهة التنظيمي في بداية تأسيسها في أوساط شركة (كريمي) وفي الأنديـــة الثقافية والرياضية ولجذب العمال، وخاصة الشباب منهم، حول الحزب بدأت حمـــلات الدعايـــة للأفكـــار الماركسية اللينينية الجديدة بين العمال والجماهير وساهم أعضـــاء الجـــبهة في تأسيس أندية ثقافية ورياضية علنية في بداية عام ١٩٥٩، كنادي الفجـــر، ونادي النور، ونادي العلم الأحمر والفريق الرياضي المبدأ الجديد[١٧]. وتعتبر هـــذه الأنديـــة مراكز النشاط والاستقطاب للشيوعيين البحرينيين في فترة الخمسينات وأوائل الستينات[١٨].

أولت "جبهة التحرير الوطني البحرانية" منذ تأسيسها اهتماما خاصا بالطبقة العاملة حيث نشط مؤسسوها في تشكيل لجان عمالية من بين الطبقة العاملة وتنظيمها ضمن خلايا الجبهة. وقامت هذه اللجان بدور كبير في قيادة الإضرابات التي حدثت في تلك الفترة، مثل إضرابات قسم النظافة في البلدية عام ١٩٥٨ وإضراب عمال ومستخدمي شركة الخطوط البريطانية والتي طالب فيها العمال بزيادة الأجور وتحسين ظروف العمل[١٩].

في ديسمبر عام ١٩٥٨ ولأول مرة تمكنت الجبهة من توزيع عدد من المنشورات باسم "جبهة التحرير الوطني البحرانية" هاجمت فيه سياسة شركة النفط لفصلها ٦٠٠ عامل ودعت نشرة "الجماهير" عمال النفط العاملين بشركة نفط البحرين (بابكو) بتوحيد صفوفهم ضد ممارسات الشركة تجاه العمال وطالبت بزيادة الأجور وتحسين ظروف العمل وإيقاف فصل العمال[٢٠]، وعن طريق انتشار البيانات والنداءات التي وجهتها في أوساط العمال استطاعت الجبهة نشر الوعي الطبقي والحس الأممي بين صفوف العمال[٢١].

في ديسمبر عام ١٩٦٢ أعلنت الجبهة عن برنامجها المعنون "برنامج الحرية والاستقلال الوطني والديمقراطية والسلم"، حيث أكدت على الدفاع عن مصالح العمال الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وفي سبيل تنظيم نقابي ومن أجل إلغاء قانون العمل الحالي وسن قوانين تحمي مصالحهم ومن أجل ضمان اجتماعي يقيهم عوز المرض والبطالة والشيخوخة وتناضل الجبهة ضد تعسف الشركات وأصحاب الأعمال وضد تعسف السلطات[٢٢]. كذلك دعا برنامج الجبهة إلى إقامة دولة ديمقراطية ذات سيادة مستقلة وإلغاء معاهدة الحماية البريطانية وإيجاد حكومة وطنية ديمقراطية تعمل لصالح الشعب البحريني وتطهير جهاز الإدارة الاستعمارية من الإداريين الإنجليز، وإقامة مؤسسات ديمقراطية تكفل الحريات الديمقراطية للشعب البحريني ومجالس برلمانية وبلدية ينتخبها الشعب من أجل وضع دستور للبلاد يقوم على أساس ديمقراطية. وأكد برنامج الجبهة على حق مساواة المرأة البحرينية بالرجل من أجل نيل كافة حقوقها السياسية والاجتماعية والاقتصادية[٢٣]. بالنسبة للقضايا القومية فقد تجاهل برنامج الجبهة هذه القضايا حيث أن البرنامج لم يأت على ذكر للقضية الفلسطينية والوحدة العربية وهي قضايا خلافية بين الأحزاب الشيوعية العربية والأحزاب والحركات القومية في الوطن العربي، والتي ألقت بظلالها على علاقات القوى السياسية في البحرين. كذلك خلا البرنامج من التطرق لقضية عروبة الخليج.

في عام ١٩٦٥ ساهمت "جبهة التحرير الوطني البحرانية" في انتفاضة ٥ مارس الشعبية والتي اندلعت أثر فصل ١٥٠٠ عاملاً من العاملين في شركة (بابكو). وردا على إقدام الشركة بفصل هؤلاء العمال أضرب ٥٠٠٠ عامل، وتحول الإضراب إلى انتفاضة شعبية بعد مشاركة الطلبة. وتطورت الانتفاضة إلى مستوى العصيان المدني[٢٤]، ووقعت الجبهة مع مختلف القوى السياسية والمنظمات الجماهيرية بيانا دعت فيه السلطة إلى السماح بقيام نقابات عمالية وإرجاع العمال المفصولين إلى أعمالهم ورفع حالة الطوارئ وإطلاق الحريات العامة وتصفية الأجهزة الأمنية من البريطانيين والأجانب وإطلاق سراح المعتقلين[٢٥].

بعد صدور بيان القوى السياسية حدث انقسام في صفوف هذه القوى حيث انهار التحالف القومي الشيوعي عندما اختلفوا على تسمية الجبهة حيث أراد القوميون تسميتها بـ"جبهة القوى القومية" وأرادت "جبهة التحرير الوطني البحرانية" أن يطلق عليها "جبهة القوى التقدمية" ونظرا لأن "جبهة التحرير الوطني البحرانية" تعارض المفهوم القومي من منظور أممي مما أدى إلى هذا الانقسام[٢٦]، وهكذا برزت عدة تسميات حيث شكلت القوى القومية بقيادة "حركة القوميين العرب" "جبهة القوى القومية"، وشارك في هذه الجبهة عدد من القوى السياسية القومية والمنظمات الجماهيرية ذات التوجه القومي، وشكلت "جبهة التحرير الوطني البحرانية" "جبهة القوى التقدمية"[٢٧]، وشنت "جبهة القوى القومية" هجوما على المهاجرين الإيرانيين وربطت النضال المحلي بالنضال التحرري العربي[٢٨]، بينما ركزت "جبهة القوى التقدمية" على تطور الصراع المحلي ووجهت نداءات إلى الأقطار العربية مناشدة الشعب العربي مد يد العون للشعب البحريني في صراعه مع السلطة. وأكدت كذلك بيانات الجبهة على ضرورة طرد الاستعمار البريطاني من البحرين ودعت الجبهة الشعب البحريني إلى مواصلة الإضرابات حتى تتحقق مطالب الشعب[٢٩].

في عام ١٩٦٦ برز توجه داخل الجناح السياسي "لجبهة التحرير الوطني البحرانية" للقيام بعمليات عسكرية واغتيالات في صفوف المخابرات البحرينية المشكلة من بريطانيين وأردنيين، واستهدفت هذه المحاولات اغتيال مدير المخابرات البريطاني ومساعده الأردني الجنسية، وقد جرت محاولة اغتيال، اصيب بها ضابطا امن. ولكن في عام ١٩٦٨ تمكن جهاز الأمن من كشف أمر التنظيم المدني والعسكري واعتقال معظم أفراده[٣٠].

بدأت حركة الاضرابات العمالية منذ العام ١٩٦٨ في محطة الكهرباء ودائرة التوزيع، والميناء، وفي عام ١٩٧٠ تجددت الإضرابات العمالية بعد الإضراب الذي نفذه عمال شركة طيران الخليج في إبريل ١٩٧٠ بالمطالبة بإنشاء نقابة عمالية والذي رفض من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وكانت هذه الاضرابات والمطالبات عمالية ساهمت فيها كافة القوى السياسية السرية من القوميين والشيوعيين، ومع الاستقلال الوطني في اغسطس ١٩٧١، نشطت القوى السياسية في الوسط العمالي، وكان من بينها "جبهة التحرير الوطني البحرانية" في تكوين لجنة ضمت العديد من النشطاء العمال والموظفين على مستوى البحرين، وكان من مهامها العمل على إطلاق الحريات النقابية والسماح بتشكيل المنظمات النقابية. وقد أطلقوا على لجنتهم اسم "اللجنة التأسيسية للاتحاد العام للعمال والموظفين وأصحاب المهن الحرة في البحرين". واستطاعت هذه اللجنة من جمع ٢٥٠٠٠ توقيع للعمال والموظفين وتقديم الطلب إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ولكن تم تجاهل هذا الطلب من قبل الوزارة، وأدى هذا مع تدهور الأوضاع المعيشية للطبقة العاملة، ورفض السلطة في الاعتراف في حق العمال من إقامة تنظيمهم النقابي، إلى قيام العمال بتحرك كبير في الثامن من مارس ١٩٧٢ تحول إلى انتفاضة جماهيرية استمرت أسبوعا كاملا والتي عرفت بانتفاضة الثامن من مارس ١٩٧٢ وسوف نتعرض لنتائجها لاحقا[٣١].

أما في خارج البحرين فقد كان لـ"جبهة التحرير الوطني البحرانية" نشاط ملحوظ وحضور واضح في بعض العواصم العربية مثل القاهرة ودمشق وكان هذا الحضور يتمثل بإصدار البيانات السياسية التي تهاجم النظام السياسي القائم في البحرين.

تعتبر "جبهة التحرير الوطني البحرانية" إحدى الفصائل الماركسية المؤيدة للاتحاد السوفيتي سابقا والتي أعلنت عن نفسها في بداية تأسيسها بأنها تنظيم ماركسي لينيني وإنها جزء من الحركة الشيوعية العالمية والعربية والتزمت دوليا بالسياسة السوفيتية، لهذا حظيت الجبهة بدعم رسمي من قبل "الحزب الاشتراكي اليمني" الذي تأسس في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية سابقا عام ١٩٧٦والذي أعلن عن تبنيه الماركسية والذي اعتبر نفسه جزءا من المعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفيتي سابقا، لهذا أصبح لـ "جبهة التحرير الوطني البحرانية" حضور رسمي في عدن، وتمارس نشاطها بشكل علني في البلدان الاشتراكية وتلك التي تدور في فلك الاتحاد السوفيتي سابقا[٣٢]. وبما أن الجبهة مرتبطة بسياسة الاتحاد السوفيتي فقد أحدث سقوطه تأثيرات كبيرة على أوضاع الجبهة .

الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي/إقليم البحرين

ظهرت "الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي" من رحم "حركة القوميين العرب"[٣٣]. فمنذ الانفصال الذي حدث في عهد الوحدة بين مصر وسوريا عام ١٩٦١ برزت أزمة حادة في صفوف "حركة القوميين العرب" على ضوء سلسلة التأميمات الواسعة التي أقدم عليها الرئيس الراحل جمال عبد الناصر حيث دار صراع عنيف في صفوف قيادة "حركة القوميين العرب" على مسألة الاشتراكية العلمية وأهمية الالتزام بها وما يمثله عبد الناصر وموقع "حركة القوميين العرب" في العملية الثورية في المنطقة، وعلى اثر هذه الخلافات عقدت "حركة القوميين العرب" مؤتمرا استثنائيا عام ١٩٦٣ لمناقشة كافة التطورات السياسية والأيديولوجية. وبرز بوضوح تياران أحدهما يتبنى الاشتراكية العلمية والآخر يتمسك بالمثالية ويرفض اعتبار الاشتراكية هدفا لنضاله، واتفق أعضاء المؤتمر على تجميد أعمال المؤتمر لكي لا يحدث انشقاق في الحركة[٣٤].

ألقت هذه الخلافات الأيديولوجية ظلالها على "حركة القوميين العرب" فرع البحرين حيث حدث انشقاق عام ١٩٦٤ في صفوف الطلبة البحرينيين الذين يتلقون العلم في الجامعة الأمريكية في بيروت فتبنى بعضهم الماركسية اللينينية ووضعوا برنامجا فكريا يرتكز على دراسة مؤلفات ماركس/ انجلز/ لينين/ ستالين/ ماوتسي تونغ - الثورة الفيتنامية، وكان للثورة اليمنية بقيادة "الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل" والصراعات الحادة التي جرت في صفوفها منذ ١٣ يناير ١٩٦٣ ولاحقاً بعد الحركة التصحيحية التي استلم فيها اليسار زمام السلطة في منتصف العام ١٩٦٨، أثر في دفع العناصر الثورية من يسار "حركة القوميين العرب" في الفرع البحريني إلى تبني الكفاح المسلح وضرورته وأهمية الارتباط مع القوى الثورية خارج البحرين لإجبار الإنجليز على الانسحاب من الخليج وتحرير المنطقة[٣٥].

بعد هزيمة النظام الناصري من قبل إسرائيل في حرب الخامس من حزيران ١٩٦٧ عقدت عدد من اللقاءات بين قوى اليسار في فروع "حركة القوميين العرب" في منطقة الخليج والجزيرة العربية تمخضت عن عقد المؤتمر الأول لفروع "حركة القوميين العرب" في منطقة الخليج والجزيرة العربية في بيروت في نهاية ١٩٦٧ وخرج المؤتمر بعدة قرارات كان من أهمها:[٣٦]

١ – تشـــكيل قيادة مركزية ومكتب سياسي لفروع الحركة في الخليج ولجنة مركزية ومكتب سياسي لفرع الحركة في الجزيرة العربية (السعودية).

٢ – الالتزام بالاشتراكية العلمية أيديولوجية لتنظيم الحركة.

٣ – الالـــتزام بخـــط الكفـــاح المسلح لتحرير المنطقة من الاستعمار وإسقاط الأنظمة العشائرية.

٤ – اعتبار عمان الداخل البؤرة الأساسية التي يجب العمل لتفجير الكفاح المسلح فيها كامتداد للثورة المسلحة في الإقليم الجنوبي من عمان.

عـــلى أثـــر النتائج التي خرج بها المؤتمر الأول لفروع "حركة القوميين العرب" في منطقة الخليج والجزيرة العربية، والتحولات التي جرت في اليمن الجنوبي بين يسار الجبهة القوميـــة بقيادة عبدالفتاح اسماعيل ويمينها بقيادة قحطان الشعبي، دعت قيادات فرع "حركة القوميين العرب" في عمان الساحل والداخل إلى عقد مؤتمر استثنائي لفروع "حركة القوميين العـــرب" في عمان والخليج في يوليو ١٩٦٨ في دبي لمناقشة أيديولوجية التنظيم وارتباطه بـــ "حـــركة القوميـــن العرب" وخرج المؤتمر الاستثنائي بعدة قرارات كان أهمها تبني الماركســـية اللينيـــنية والعنف الثوري. وأقر المكتب السياسي الذي انتخب من قبل المؤتمر الاســـتثنائي تسمية التنظيم الجديد باسم "الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي" بـــدلا مـــن التسمية السابقة "حركة القوميين العرب" وصدر بيان بهذا المعنى في فبراير عام ١٩٦٩ نشر في "مجلة الحرية" الناطقة باسم "حركة القوميين العرب" التي تصدر من بيروت بعدما سيطر عليها يسار "حركة القوميين العرب"[٣٧].

عـــلى ضـــوء قـــرارات مؤتمر دبي الاستثنائي عقدت "حركة القوميين العرب" فرع البحرين مؤتمرا محليا لمناقشة قرارات مؤتمر دبي الاستثنائي حيث قبلت الهيئة القيادية التي تنتمي للعناصر الراديكالية اليسارية بكل قرارات مؤتمر دبي الاستثنائي وإعلان الطلاق مع كافـــة الأفكـــار المـــثالية ووضعت برنامجا فكريا لدراسة الماركسية وأقامت علاقات مع المنظمات الماركسية في البحرين لإيجاد صيغة للتعاون والعمل المشترك.

اتخـــذت "الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي" خطا سياسيا متطرفا من مســـألة الـــتعايش الســـلمي وإمكانيـــة تعايش الأنظمة المتناقضة: الاشتراكية والرأسمالية، واعتبرت سياسة التعايش السلمي بين المعسكر الاشتراكي والرأسمالي سياسة مناقضة تماما لـــروح الاشـــتراكية العلمية والماركسية اللينينية واعتبر التقرير التنظيمي للحركة المقدم من

المكتب السياسي للمؤتمر الحزبي الثالث للحركة هذه النظرية نظرية تحريفية والتي لم تغيرها القيـادة السوفيتية رغم تغير قائلها خروتشوف وأن التمسك بهذه النظرية يعني تجاهل النضال الطبقي الذي تشنه القوى الثورية والشيوعية في العالم وإفساح المجال لكافة الانتهازيين لضرب الثورة العمالية وحركات التحرر الوطني(٣٨).

نشـطت "الحركة الثورية الشعبية ـ إقليم البحرين" من خلال واجهتها السياسية "الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي ـ إقليم البحرين"، بين الطبقة العاملة وكان هناك اهتمام كـبير سـواء عـن طـريق تنظيم عدد كبير من العمال في صفوفها أو عن طريق قيادات الإضرابات العمالية التي شهدتها الساحة البحرينية حيث تمكن عدد من العمال من تبوؤ مراكز قياديـة داخل تنظيم الجبهة. ولعبت الجبهة دورا أساسيا في قيام التنظيم النقابي العمالي "اللجنة التأسيسية لاتحاد العمال والموظفين واصحاب المهن الحرة في البحرين". على الرغم من منع السـلطة أي عمل نقابي إلا أن اللجنة التأسيسية نشطت في مجال التوعية بين صفوف العمال مـن أجل الاعتراف بها وعقدت عدة اجتماعات ولقاءات في الأندية والمصانع وتعرض عدد من قادتها للاعتقال من قبل السلطات.

على أثر رفض السلطة الاستجابة لقيام تنظيم نقابي للطبقة العاملة أعلن العمال الإضراب عـن العمـل فـي عدد من المؤسسات مثل شركة طيران الخليج، وزارة الصحة، والمنطقة الصـناعية لميناء سلمان، واعلن العمال الاضراب العام منذ اليوم الثامن من مارس ١٩٧٢، وجـرت مسيرات احتجاجية طيلة الايام الاربعة اللاحقة وقدم أعضاء "اللجنة التأسيسة لاتحاد عمـال الـبحرين" الذين لم يعتقلوا عدة مطالب للحكومة البحرينية، من أبرزها إشهار اللجنة التأسيسية، إطلاق سراح المعتقلين من العمال، زيادة الأجور، وتوفير العمل للعاطلين. وجابهت السـلطة هذا الموقف بالمزيد من الاعتقالات في صفوف العمال مما أدى باللجنة التأسيسية إلى التحول إلى العمل السري(٣٩).

وحيـث تـرابط العمـل التنظيمي في البحرين مع بقية المناطق، وحيث شكلت الثورة العمانيـة العمـود الفقري للجبهة الشعبية والحركة الثورية، فقد كان للتحولات العسكرية التي جـرت في جنوب عمان اثر دخول الجيش الايراني، بالاضافة الى التحولات السياسية الكبيرة الـتي تمثلت في الانقلاب السلطاني في عمان، والاستقلالات السياسية في مناطق الخليج عام ١٩٧١، فقـد كـان مـن الضروري اعادة النظر في اوضاع الحركة اليسارية، وهكذا طرح المكـتب السياسـي للحركة الثورية الشعبية وثيقة هامة في مطلع العام ١٩٧٤ مطالباً باعادة النظر في الخط السياسي والاستراتيجي الذي تسير عليه الحركة الثورية والجبهة الشعبية على

على حد سواء[٤٠]، ودعت اللجنة المركزية "للحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي" إلى عقد مؤتمر عام "للحركة الثورية الشعبية والجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي" والتي تعتبر الواجهة السياسية للحركة في منتصف العام ١٩٧٤، واتخذ المؤتمر عدة قرارات وكان من أهمها:[٤١]

١ – تتأطر أفرع الحركة الثورية الشعبية المتواجدة في أقاليم عمان الطبيعية السلطنة والاتحاد ضمن حزب عماني واحد ومستقل ببرنامج عمل مرحلي يهدف إلى تحرير كافة إقليم عمان الطبيعية وتوحيدها.

٢ – تغيير اسم "الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي" إلى "الجبهة الشعبية لتحرير عمان" وتركز الجبهة في برنامجها العلني على ضرورة إسقاط النظام القائم في السلطنة مع التأكيد على وحدة عمان الطبيعية والدعوة لتحقيقها.

٣ – يصبح فرع الحركة الثورية الشعبية المتواجد في البحرين حزبا مستقلا وكذلك فرع الجبهة الشعبية في البحرين ويختار الحزب البحريني الذي كان يشكل فرع الحركة الثورية الشعبية تسمية جديدة وكذلك فرع الجبهة الشعبية في البحرين.

٣ – يعتبر فرع الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي المتواجد في الكويت فرعا تابعا للجبهة الشعبية لتحرير عمان نظرا لان كافة أعضاء هذا الفرع هم من أبناء الأقاليم العمانية.

٤ – يشكل مكتب تنسيق بين فرع الحركة الثورية الشعبية في عمان وبقية أفرع الحركة في الخليج ويتولى هذا المكتب مهمة المحافظة على العلاقة الرفاقية بين التنظيمات المعنية".

هكذا أنهت الحركة الثورية الشعبية تاريخها من خلال عملية انشطار طوعي حيث أكد المؤتمر الرابع للحركة والجبهة على أن مسؤولية التنظيمات التي كانت تشكل الحركة الثورية الشعبية كل في كيانه السياسي أن يناضل بكل الوسائل وعلى ضوء ظروفه الخاصة من أجل الإسهام في تحقيق شمولية الثورة في كل ساحة وتحقيق تحررها ووحدتها.

الجبهة الشعبية في البحرين

بعد الانشطار الطوعي الذي حدث بعد المؤتمر الوطني الثاني للجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي والمؤتمر العام الرابع "للحركة الثورية الشعبية في عمان

والخليج العربي" أعلنت "الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي – إقليم البحرين" و"الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي–إقليم البحرين" عن تأسيس "الجبهة الشعبية في البحرين" بدلا من التسمية السابقة "الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي"– إقليم البحرين. وظهر هذا المسمى الجديد في مقال نشرته مجلة "الهدف" بعنوان "الطبقة العاملة البحرانية ستفشل قانون أمن الدولة الرجعي موقع من سعيد سيف الذي أصبح الأمين العام للجبهة الشعبية في البحرين، كما صدر لاحقاً البرنامج السياسي للجبهة، حيث أفصح عن هوية "الجبهة الشعبية في البحرين" بأنها منظمة ثورية تلتزم بالاشتراكية العلمية وتعبر عن مصالح الطبقة العاملة وتعمل لقيادة الطبقة العاملة وحلفائها الطبقيين من أجل تحقيق الأهداف الوطنية الديمقراطية ومن أجل الوصول إلى الاشتراكية، وفي هذا الصدد يقول أحد قيادي الجبهة حسين موسى بأن الجبهة الشعبية في البحرين" منظمة ماركسية لينينية تفترق عن الأحزاب الشيوعية الرسمية العربية في المواقف من القضايا القومية العربية "الوحدة العربية وقضية فلسطين" وتعتبر نفسها ملتزمة بالماركسية واللينينية كمنهج ودليل عملي وليس كنظرية جامدة أو انحياز لمواقف هذا البلد الاشتراكي أو ذاك"(٤٢). ويؤكد برنامجها السياسي كذلك على أن النضال في المرحلة الراهنة يتجه نحو تصفية الوجود الأجنبي وانتزاع الحريات الديمقراطية في البحرين والنضال من أجل الوحدة في منطقة الخليج والجزيرة كرافد من روافد الوحدة العربية الشاملة، وكذلك تؤكد الجبهة على "استخدام العنف الثوري كشكل من أشكال النضال عندما تستخدم السلطة العنف ضد الجماهير فإنه من حق الجماهير أن تستخدم العنف للرد على العنف الرجعي"(٤٣). وأكدت الجبهة بأنها تناضل من أجل إلغاء كافة الاتفاقيات العلنية والسرية بين السلطة وبريطانيا وأمريكا وتصفية القواعد العسكرية وكافة التسهيلات التي تقدم لهذه الدول ومقاومة الأحلاف المشبوهة التي تطرحها الإمبريالية الأمريكية والمتمثلة في مشروع الأمن الخليجي. ودعت الجبهة إلى إقامة مجلس نيابي منتخب، إجراء تعديلات أساسية في الدستور، إلغاء الامتيازات العشائرية، إلغاء حالة الطوارئ وقانون أمن الدولة وقانون العقوبات، إطلاق سراح جميع المعتقلين والسجناء السياسيين والسماح بعودة المبعدين، وإطلاق الحريات العامة وتشكيل الأحزاب والتجمعات السياسية والجمعيات والمؤسسات الاجتماعية(٤٤).

للجبهة نشاط ملحوظ وحضور واضح سواء على صعيد داخل البحرين أو خارج البحرين ففي الداخل تنشط الجبهة في الحركة العمالية حيث كانت وراء تشكيل "اللجنة

التأسيسية لاتحاد العمال والموظفين وأصحاب المهن الحرة في البحرين" حيث كان لهذه اللجنة دور كبير في الإضرابات التي شهدتها الساحة العمالية في البحرين عام ١٩٧٢. وللجبهة نفوذ واسع في الحركة الطلابية البحرينية حيث يلعب أعضاؤها وأنصارها دور كبير في الاتحاد الوطني لطلبة البحرين. وتمثل حضورها الواضح في الحركة الشبابية من خلال تشكيل منظمة الشباب البحراني. كذلك حرصت الجبهة أن يكون لها نفوذ في الحركة النسائية ومن أجل هذا عملت على تشكيل "منظمة المرأة البحرانية". ونشطت جميع هذه المنظمات الجماهيرية في استقطاب وتأطير وتعبئة أبناء الشعب البحريني من أجل الدفاع عن الحريات العامة والمطالبة بالديمقراطية وفضح السياسات القمعية للنظام السياسي في البحرين. ومن ابرز نشاطات الجبهة في الخارج إصدار البيانات السياسية والنشرات مثل نشرة ٥ مارس والكتب التي تعبر عن مواقفها تجاه السلطة الحاكمة في البحرين[٤٥]. اضافة الى ما كانت تصدرها المنظمات الجماهيرية ذات الصلة بالجبهة من فعاليات ونشاطات اعلامية وسواها.

جبهة تحرير شرق الجزيرة العربية

تأسست "جبهة تحرير شرق الجزيرة العربية" على أثر نجاح حركة ٢٣ شباط ١٩٦٦ الانقلابية حيث استولت مجموعة من الضباط الممثلة للجناح البعثي (المتطرف) في سورية على السلطة وإبعاد القيادة التاريخية ممثلة بميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار عن قيادة الحزب. وبرز على إثر ذلك قيادة جديدة متطرفة يتزعمها صلاح جديد حيث أسقطت شعارات الاشتراكية العربية وحلت محلها شعارات الاشتراكية العلمية. انعكست هذه التطورات التي حدثت في المركز على بقية فروع الحزب في الوطن العربي حيث بدأت العناصر اليسارية في منظمة حزب البعث في البحرين بقيادة عوض اليماني عام ١٩٦٨في تشكيل تنظيم مستقل عن حزب البعث حمل تسمية "جبهة تحرير شرق الجزيرة العربية"[٤٦]. ويذكر محمد جمال باروت بأن مؤسسي "جبهة تحرير شرق الجزيرة العربية " هم من العناصر البعثية البحرينية القريبين من خط ياسين الحافظ في حزب العمال العربي الثوري الذي ورث حزب البعث العربي الاشتراكي اليساري[٤٧].

وجهت الجبهة انتقادات حادة للمنظمات السياسية في البحرين التي لم تعطي حلولا مناسبة للأوضاع المتردية التي تعيشها الجماهير وأن هذه المنظمات قد فشلت في نضالها

ضـد السلطة وفشلت في استقطاب الجماهير وقيادتها وحملت هذه المنظمات الفشل الذي لازم انتفاضـة ١٩٥٦ وانتفاضة ١٩٦٥[٤٨]، ودعا برنامج الجبهة إلى توحيد المنظمات اليسارية والتقدمية العاملة في منطقة شرق الجزيرة وتكوين تنظيم عسكري شعبي مرتبط بالتـنظيم السياسي للبدء بالكفاح المسلح وحرب التحرير الشعبية لاستلام السلطة وإنهاء السـيطرة الاسـتعمارية وتحقيـق الاسـتقلال الوطني عن طريق تصفية النفوذ الأجنبي والقواعـد الأجنـبية تصفية تامة وإنشاء نظام ديمقراطي شعبي[٤٩]. ونشطت الجبهة في عمـلها التنظيمي على صعيد الساحة البحرينية إلا أنه في نوفمبر من عام ١٩٧٠ كشفت السـلطة بنية التنظيم وتم اعتقال معظم عناصره مما أدى ببعض عناصر الجبهة التي لم يطالها الاعتقال بالانضمام إلى "الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي"[٥٠].

الحركات والجماعات الماركسية والصراع القومي الشيوعي

عـانت الحـركات والجماعـات الماركسية في الخمسينات والستينات من المواقف العدائية من قبل التيار القومي بقيادة "حركة القوميين العرب" حيث لعبت صحافة الحركة مثل مجلة "الطليعة" والتي تعبر عن مواقف قيادة إقليم الجزيرة والخليج في الكويت ومجلة "الحرية" التي تعبر عن مواقف "حركة القوميين العرب" مركزيا والتي تصدر في بيروت ونشـرة "صـوت الشعب" التي كانت تصدرها الحركة سرا في البحرين بمثابة المنابر السياسـية لمواقفها المعادية للشيوعية والتي لعبت دورا كبيرا في تأجيج الشعور المعادي للشـيوعية، وألقى الخلاف الشيوعي القومي في الساحتين المصرية والعراقية ظلاله على السـاحة البحريـنية وكـان لهذا الصراع صداه داخل البحرين بين الشيوعيين والقوميين والـذي أخذ شكلا علنيا خاصة في الأندية والمدارس الثانوية في أوساط الطلبة والمثقفين المنـتمين للتـنظيمين حيث خرج المتظاهرون الذين ينتمون للحركة في شوارع البحرين رافعين شعارات معادية للشيوعية بعد الاغتيالات والمطاردات للقوميين في العراق[٥١]. ويقول سيف بن علي أحد قياديي "جبهة التحرير الوطني البحرانية" "حال وصول موجات العـداء للشـيوعية للـبحرين وتبنيها من قبل بعض أطراف الحركة الوطنية حال، لمدة طويـلة، دون وحدة هذه الأطراف بل عملت على شق صفوفها وبلبلتها وقد أثر ذلك سلبا في نمو الحركة الوطنية البحرينية"[٥٢]. كذلك عانت "جبهة التحرير الوطني البحرانية" من الانـتقادات الـتي وجهـت إليها من قبل الحركة القومية التي كانت تقوم بتعبئة الشارع

البحريـــني ضـــد الهجرة الإيرانية في البحرين وبقية مناطق الخليج العربي حيث اتخذت الجـــبهة مواقـــف مؤيدة للهجرة الإيرانية ورفعت شعار "عاشت الاخوة العربية الإيرانية" وكـــانت الجبهة تنظر للهجرة الإيرانية على أساس هجرة بعض الكادحين من أجل العمل وأن هؤلاء لا يشكلون خطرا على عروبة الخليج وانه يجب تركيز نضال الحركة الوطنية ضد الاستعمار البريطاني مما وتر العلاقة مع القوى القومية العربية التي تنظر إلى هؤلاء بأنهم مجرد قوة منظمة تهدف إلى محو عروبة الخليج وتنفيذ المخطط الإيراني[٥٣].

الحركات والجماعات الماركسية والاستعمار البريطاني

عـــبرت البيانات الصادرة عن "جبهة التحرير الوطني البحرانية" في سنواتها الأولى عـــن عدائهـــا للاســـتعمار حيـــث أكـــدت أن الهدف السامي الذي تطمح إليه هو الحرية والاســـتقلال والديمقراطية للشعب البحريني. وعبرت نشرة "الجماهير" لسان حال الجبهة والتي تطبع وتوزع بشكل سري داخل البحرين عن موقفها تجاه الاستعمار البريطاني في الـــبحرين بقولها: " فالمستقبل في ظل السيطرة الاستعمارية حالك السواد وبدون استقلال البحرين وانتزاع حريتها وتحرر اقتصادنا لا يمكن رفع معيشة الشعب"[٥٤]. وأكدت نشرة "الجماهيـــر" على أن المستعمرين البريطانيين لن يسلموا الشعب البحريني مطالبه الوطنية بسهولة ولابد من النضال الحازم ضد الاستعمار البريطاني لأنه الكفيل بتحقيق الاستقلال الوطـــني والديمقـــراطية للشـــعب البحريـــني[٥٥]. وأكـــد برنامج الجبهة رفضه الحماية الاســـتعمارية والمعـــاهدات الـــتي وصفها بأنها معاهدات غير متكافئة فرضها الاستعمار البريطاني على الشعب البحريني وطالبت بإلغائها[٥٦]، كما طالبت الجبهة في بيان أصدرته في شهر نوفمبر ١٩٦٢ بتصفية القواعد العسكرية[٥٧].

أمـــا "الجـــبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي" فقد طالبت بإلغاء المعاهدات والاتفاقيـــات الـــتي أبرمـــتها الحكومة البريطانية مع حكام الخليج العربي والتي بموجبها ســـيطر الاستعمار البريطاني على ساحة عمان والخليج العربي الممتدة من ظفار وحتى الكويـــت والـــتي من خلالها مارس الاستعمار البريطاني ابشع سياسات القمع والإرهاب وأنها هي المسئولة عن تفتيت المنطقة سياسيا وتحويلها إلى مجموعة كبيرة من السلطنات والمشـــيخات والكيانات السياسية الهزيلة من أجل إضعاف المنطقة وعزل أبنائها بعضهم عن بعض وزرع التناحرات المصطنعة والنعرات المحلية والإقليمية بين كل جزء وآخر

حتى يسهل له بذلك إخضاعها واستغلالها لأطول مدة ممكنة. ودعت "الجبهة الشعبية لتحرير عمـان والخـليج العربي" إلى تحرير المنطقة من كافة أشكال الوجود الاستعماري وتحقيق الاستقلال والقضاء على التجزئة وتحقيق وحدة المنطقة السياسية(٥٨).

عـندما أعلنت بريطانيا عن قرارها بالانسحاب من شرق السويس، صعّد شاه إيران مـن ادعاءاته حول تبعية البحرين لايران. وتشير بعض المصادر غير الموثقة أنه على أثر هذا الإدعاء تمكنت بريطانيا مع إيران عبر مجلس الأمن من عقد صفقة يتم بموجبها تخلي إيـران عـن إدعاءاتها في البحرين مقابل حصول إيران على الجزر العربية الثلاث طنب الكـبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، وتم تكليف يوثانت الأمين العام الأمم المتحدة القيام بهـذه المهمة عبر مندوبه فيتوري جوشباردي بمهمة تقصي الحقائق حول مستقبل البحرين السياسـي(٥٩)، واتخذت "جبهة التحرير الوطني البحرانية" موقفا رافضا لدور الأمم المتحدة على اعتبار أن البحرين جزء من الوطن العربي وأكدت على أن الاستقلال الحقيقي للبحرين يتمـثل فـي رفض الاستعمار البريطاني والحكم الرجعي وإدانة الادعاء الإيراني. وطالبت بحـق تقريـر المصير بحيث يكفل الاستقلال الحقيقي وإلغاء المعاهدات والقواعد العسكرية وإطلاق الحريات الديمقراطية(٦٠).

عندما أعلنت البحرين استقلالها في ١٤ أغسطس ١٩٧١ وإلغاء المعاهدات الخاصة الـتي كـانت تحكم العلاقة بن المملكة المتحدة والبحرين، اعتبرت "جبهة التحرير الوطني البحرانية" هذا الاستقلال حلقة من حلقات التحركات الإمبريالية وان هذا الاستقلال المزعوم يعـني ربـط الـبحرين بعجلة الاستعمار الانجلو- أمريكي وبمعاهدات جديدة تقيد الشعب الـبحرين بقيود ثقيلة وتستغل ثروة الشعب البحريني عن طريق وضع جميع مقدرات البلاد تحـت هيمـنة رؤوس الأمـوال الأجنـبية وفتح الباب على مصراعيه للشركات والبنوك الرأسمالية، وجعل البحرين قاعدة عسكرية تحت سيطرة الدول الاستعمارية(٦١).

أمـا "الجـبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي" فقد اعتبرت إعلان الانسحاب الـبريطاني مـن المنطقة ما هو إلا أحد المشاريع الإجرامية من قبل الاستعمار البريطاني لإحكـام قبضتهم على شعب المنطقة ومنعه بكل الوسائل من استلام مقدرات أموره بنفسه. ووصـفت الجـبهة الاسـتقلالات التي أعطيت لحكام المنطقة في كل من البحرين وقطر وسلطنة عمان وقيام اتحاد الإمارات بأنها استقلالات مزيفة خلقها الاستعمار البريطاني(٦٢).

الحركات والجماعات الماركسية والقضايا الديمقراطية

اهتمت الفصائل الماركسية بمسألة الديمقراطية حيث تضمن البند الثالث من برنامج "جـبهة تحرير الوطني البحرانية" الصادر في ديسمبر عام ١٩٦٢ بأنها تناضل من أجل إيجـاد حكومة وطنية ديمقراطية وإقامة مؤسسات ديمقراطية تكفل الحريات الديمقراطية لجميـع أفـراد الشـعب البحريني وهذا لا يأتي إلا بوجود برلمان ومجالس إدارة وبلدية ينتخبها الشعب وتمثله حقا وتضع دستورا يقوم على أساس ديمقراطي(٦٣).

بعد استقلال البحرين عن بريطانيا كانت مسألة الديمقراطية من القضايا التي أولتها الفصـائل الماركسـية اهتماما كبيراً حيث شاركت عناصر "الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخـليج العـربي" إقـليم الـبحرين و"جبهة التحرير الوطني البحرانية" من العمال في المسيرات والمظاهرات العمالية في مارس ١٩٧٢ والتي رفعت شعارات إطلاق الحريات العامـة والمطالـبة بالسـماح بتشكيل التنظيمات النقابية العمالية، وعلى أثر هذا أصدرت الحكومـة البحرينية مرسوما بقانون رقم ١٢ / ١٩٧٢ بشأن إنشاء مجلس تأسيسي لإعداد دسـتور للـبلاد ووجهت "جبهة التحرير الوطني البحرانية" انتقادات عنيفة لهذا المرسوم حيـث اعتـبرت مـواد هذا المرسوم تؤدي إلى جعل المجلس التأسيسي مجلسا للحكومة وبالـتالي فـأن الحكومـة هي التي ستضع الدستور، ودعت الجبهة الشعب إلى مقاطعة الانـتخابات عـلى أساس أنه لا يمكن إجراء انتخابات في ظل مصادرة الحريات العامة واشـترطت رفـع حالـة الطوارئ وإطلاق حرية القول والتعبير والاجتماع والصحافة وتشـكيل المنظمات السياسية والجماهيرية الممثلة لإرادة الشعب وإطلاق المعتقلين وعودة المنفيين(٦٤)، وإبعاد أجهزة القسم الخاص عن ملاحقة الشعب(٦٥).

عـلى الـرغم مـن مقاطعـة "جبهة التحرير الوطني البحرانية" انتخابات المجلس التأسيسـي إلا أنها شاركت في انتخابات المجلس الوطني حيث شارك عدد من مرشحيها مـع عدد من العناصر الديمقراطية تحت تسمية "كتلة الشعب" وكانت وجهة نظر الجبهة أن المشاركة في الحملة الانتخابية للمجلس الوطني سيتيح لها طرح برنامجها للوصول إلى قطاعـات أوسـع مـن الجماهير(٦٦). وتضمن البرنامج الانتخابي لـ"كتلة الشعب" عدة مطالب مثل: إطلاق حرية التنظيم النقابي، وضع قانون عمل جديد، إعادة النظر في كافة الاتفاقيـات الـنفطية، بحـرنة الجهـاز الإداري، القضاء على التقسيم الطائفي المتبع في

مؤسسات الدولة واعتماد معيار الكفاءة بغض النظر عن المذهب والجنس، تأكيد حق ممارسة الديمقراطية والحريات السياسية، وإنهاء حالة الطوارئ[٦٧].

قام العمال المنتمون إلى "جبهة التحرير الوطني البحرانية" بدور كبير في الدعاية لمرشحي "كتلة الشعب" من خلال لجان الأحياء التي تولت شرح برنامج "كتلة الشعب" للعمال في المصانع والمعامل أو عن طريق المشاركة في الندوات الانتخابية التي كانت تقام في المساجد والأندية مما مكن "كتلة الشعب" من تحقيق انتصار كبير بفوز ستة من مرشحي الكتلة[٦٨]. وتبنى ممثلو "كتلة الشعب" داخل المجلس الوطني قضايا الطبقة العاملة البحرينية عن طريق الدفاع عن العمال وحقهم بتشكيل النقابات العمالية حيث تقدموا بمشروع قانون جديد للعمال ومشروع قانون باعتبار يوم الأول من أيار، وهو اليوم التضامني العالمي للعمال، عطلة رسمية[٦٩]. وقد تصدت السلطة وممثلي "الكتلة الدينية" الذين عارضوا الاقتراح وتمكنوا من إسقاطه وقد برر أحد ممثلي "الكتلة الدينية" مصطفى القصاب موقفها بالقول أثناء مناقشة المشروع داخل المجلس الوطني "إننا غنيون بمناسباتنا الدينية وحري بنا أن نحييها وأن نجعلها عيدا رسميا. إنني مقتنع أن هذا العيد بعيد كل البعد عن واقعنا وهو دخيل علينا ... وأن الأخذ بهذا العيد يعني ربط ذهنية العمال بالصراع الذي يفتت عضد المجتمعات ... هذا من جهة، ومن جهة ثانية تبني الشيوعيون هذا العيد باعتباره يدغدغ عواطف العمال...وهذا ما ترتكز عليه العقيدة الشيوعية"[٧٠].

أما "الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج" - إقليم البحرين فقد اتخذت مواقف جذرية من النظام السياسي في البحرين حيث دعت إلى إسقاطه عن طريق الكفاح المسلح ومن هذا المنطلق دعت إلى مقاطعة انتخابات المجلس التأسيسي واعتبرت هذه الانتخابات مهزلة انتخابية وطالبت الشعب البحريني عدم إعطاء صك غفران للسلطة على الجرائم التي ارتكبتها في حق العمال والفقراء من أبناء الشعب البحريني[٧١]. وفي هذا الصدد يشرح أحد قيادي الجبهة محمد بونفور موقف الجبهة من مقاطعة انتخابات المجلس التأسيسي ويقول "فالطبقة الحاكمة تنتقل من أسلوب إلى أخر لا بدافع الصدفة ولا بدافع حساب سيئ النية يقوم به بعض الأشخاص، بل بدافع التناقض الأساسي في وضعها بالذات. إذ أن مجتمعا رأسماليا لا يستطيع أن يتطور بنجاح دون نظام تمثيلي مستقر، دون بعض الحقوق السياسية، هكذا يقول لينين. وعلى هذا الأساس تأتي لعبة الدستور والانتخابات والمجلس النيابي والديمقراطية في البحرين. وعلى هذا الأساس سوف نتصرف بوعي وسنبني تكتيكاتنا بشكل علمي على أساس أن النضال الجماهيري هو

المولد للأساليب الجديدة التي تزداد تنوعا يوما بعد يوم. فالحزب الثوري لا يمكن أن يرفض سلفا وبصورة مطلقة أي شكل من أشكال النضال أو يدير ظهره لأشكال النضال الممكنة والقائمة في فترة معينة"[٧٢].

عندما أعلن عن إنشاء المجلس الوطني عام ١٩٧٣ دعت "الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي - إقليم البحرين" الشعب البحريني لمقاطعة انتخابات المجلس الوطني مؤكدة أن مقاطعتها لانتخابات المجلس الوطني لا يعني أن الجبهة هي ضد مبدأ الانتخابات العامة وإقامة مجلس وطني منتخب ولكن الجبهة لا تريد بأن تعطي السلطة لنفسها شرعية من خلال المجلس الوطني الذي سبق تحديد صلاحياته وآفاقه من خلال الدستور والقوانين الحكومية وهو مجلس محدود الصلاحيات[٧٣]. في الحقيقة أن الدستور الذي أقره المجلس التأسيسي وهو يعتبر نسخة طبق الأصل من الدستور الكويتي قد تضمن مواداً تخرق مبدأ المساواة ما بين المواطنين مثل حرمان المرأة من حقوقها السياسية، واحتوى كذلك مواداً تخول السلطة التنفيذية التدخل والتأثير على السلطة التشريعية وهو ما يتناقض مع مبدأ فصل السلطات مثل تعيين الوزراء أعضاء في المجلس الوطني ولهم كامل حقوق الأعضاء المنتخبين بينما هم لا يستندون إلى إرادة شعبية[٧٤]، اضافة الى ان السلطة قد شنت حملة اعتقالات واسعة النطاق في مارس ـ ابريل من العام ١٩٧٣، ورفضت اطلاق سراح المعتقلين ابان الحملة الانتخابية للمجلس الوطني.

وعلى الرغم من مقاطعة الجبهة انتخابات المجلس التأسيسي والمجلس الوطني ألا أنها أصدرت بيانا حددت فيه مطالبها التي يجب أن تستجيب لها السلطة وهي:[٧٥]

١ ـ إطلاق حرية الرأي والصحافة والتجمع.

٢ ـ السماح بالعمل النقابي .

٣ ـ إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين وعودة المنفيين والمبعدين.

٤ ـ إيقاف الاعتقالات الكيفية الذي يقوم بها القسم الخاص.

٥ ـ رفع حالة الطوارئ المفروضة منذ ١٩٥٦.

٦ ـ ضمان الحقوق السياسية والديمقراطية للمرأة.

٧ ـ تحديد سن الترشيح بـ ٢٦ عاما والسن الانتخابية بـ١٨ عاما.

الا ان الخلاف على المشاركة او المقاطعة في المجلس الوطني ، بالاضافة الى خلافات اخرى قد فجر الصراع العلني بين "الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي – إقليم البحرين" و "جبهة التحرير الوطني البحرانية" حيث تبودلت الاتهامات والتشهير التي انعكست على التنظيمات الجماهيرية مثل القطاع الطلابي والقطاع العمالي وأثرت على المعارضة السياسية بشكل عام في البحرين[٧٦].

لم يستمر المجلس الوطني لأكثر من عشرين شهرا حيث لم تحتمل السلطة وجود مجلس تشريعي محدود الصلاحيات خاصة بعد أن تقدمت "كتلة الشعب" بمشروع قرار بسحب سلطات الأمير من التصرف بجميع أراضي الدولة القائمة وجعلها ملكا للدولة حيث أن تلك الأراضي كانت تحت تصرف الأمير قبل استقلال البحرين، كذلك أعلن النواب معارضتهم بالإجماع القانون بمرسوم تدابير أمن الدولة المكروه شعبيا والذي أصدرته الحكومة قبل يوم واحد من استئناف المجلس الوطني دور الانعقاد الثاني في ٢٢ / ١٠ / ١٩٧٤ لهذا أقدم الأمير على حل المجلس في ٢٦ / ٨ / ١٩٧٥[٧٧].

بعد حل المجلس الوطني شنت أجهزة الأمن حملة كبيرة ضد أعضاء وقيادات "جبهة التحرير الوطني البحرانية" و"الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي – إقليم البحرين" في ظل قانون أمن الدولة الذي يخول أجهزة الأمن اعتقال أي مواطن لمدة ثلاث سنوات دون محاكمة[٧٨]. وعلى ضوء هذا الوضع اتخذت القوى السياسية موقفا موحدا من الإجراءات التي أقدم عليها النظام حيث وصف البيان الصادر عن هذه القوى هذه الإجراءات بأنها جزء من مخطط التصفية الذي تنفذه الدوائر الإمبريالية في منطقة الخليج العربي وهي ضمن المخطط الإمبريالي لإعادة رسم الخارطة في الشرق الأوسط[٧٩].

الحركات والجماعات الماركسية والتيار الديني

حرصت الحركات والجماعات الماركسية في البحرين على ربط المناسبات الوطنية والدينية للطائفتين الشيعية والسنية بالقضايا الوطنية، وفي هذا الصدد يقول يوسف الحسن، أحد قياديي "جبهة التحرير الوطني البحرانية"، "مع أن الفترة البرلمانية شهدت اتساعا ...في نضالات الطبقة العاملة وحلفائها وانخرطت الجماهير الكادحة المتدينة بسرعة في الحركة الإضرابية والمطلبية، إلا أن التقدميين ظلوا محافظين على تقاليد العمل المتواصل في أوساط هذه الجماهير وأماكن تجمعاتها الدينية"[٨٠]. واستثمرت الفصائل الماركسية

الحسينيات ومواكب عاشوراء في المناسبات مثل شهر محرم كمنابر تحريضية ضد ممارسات النظام السياسي فعندما أعلنت الفصائل الماركسية مقاطعتها لانتخابات المجلس التأسيسي حولت مواكب عاشوراء إلى مسيرات احتجاجية ضد المجلس التأسيسي من خلال الهتافات التي أطلقتها الجموع في هذه المواكب. وعندما تم إلغاء عضوية الدكتور عبد الهادي خلف أحد قياديي "جبهة التحرير الوطني البحرانية" وأحد ممثلي "كتلة الشعب" من المجلس الوطني بحجة عدم اكتمال السن القانونية للترشيح وتم إحلال أحد المرشحين من الذين سقطوا في الانتخابات، هتفت الجماهير ضد السلطة:

مال ميزان العدالة — وفاز بالكرسي بديل
من بعد سحب الثقة — أصبح الكرسي هزيل[٨١]

واتخذت "كتلة الشعب" مع "الكتلة الدينية" بعض المواقف المشتركة داخل المجلس الوطني مثل إلزام وزير الخارجية للالتزام أمام البرلمان بإلغاء اتفاقية التسهيلات العسكرية الممنوحة للأمريكان في البحرين كذلك رفض قانون أمن الدولة في المجلس الوطني[٨٢].

عندما انتصرت الثورة الإسلامية في إيران عبرت الفصائل الماركسية عن تأييدها وتضامنها معها واعتبرت "جبهة التحرير الوطني البحرانية" انتصار الثورة في إيران مؤشرا كبيرا على تغيير ميزان القوى لصالح قوى التحرر والاشتراكية في العالم واعتبرتها حافزا عظيما للجماهير البحرينية التي تناضل من أجل الديمقراطية، ودعت الجبهة إلى الوقوف مع الشعب الإيراني من أجل تثبيت دعائم المجتمع الإيراني الجديد وإلى عدم استخدام الجزر البحرينية ومياه البحرين الإقليمية كمراكز للتآمر الإمبريالي ضد الثورة الإسلامية في إيران[٨٣]. ورأت الجبهة في قيام الثورة الإسلامية في إيران بأنها "وحدت أهداف التحرر والديمقراطية والتقدم الاجتماعي للغالبية الساحقة من الجماهير الإيرانية بغض النظر عن انتماءاتها الفكرية والقومية. وهذه الوحدة الداخلية بالتحالف مع القوى الثورية العالمية تشكل الضمانة الحقيقية لاستمرارية الثورة"[٨٤]. وأكدت الجبهة على أن المضمون الاجتماعي للدين لا يتعارض مع تطلعات الشعب البحريني نحو الاشتراكية والتقدم ودعت إلى عدم إعطاء الفرصة للمتاجرين بالدين وبالطائفية وبوقف نضال شعب البحرين نحو أهدافه المشروعة يدا بيد مع الشعب الإيراني[٨٥].

أمـــا "الجــبهة الشعبية في البحرين" فقد أعلنت تضامنها وتأييدها للثورة الإسلامية في إيــران وشاركت عناصرها في المظاهرات التي انطلقت احتفالا بانتصار الثورة الإسلامية في إيران، وحاولت السلطة دق إسفين ما بين العناصر المتدينة وعناصر الجبهة الشعبية في الــبحرين(٨٦). واســتندت السلطة في مواجهتها للحركة الوطنية على إحداث الشقاق ما بين الــتيار الوطني اليساري والتيار الديني كامتداد لسياسة الإنجليز(فرق تسد) وحققت في ذلك نجاحــا كــبيراً خصوصا قبل عام ١٩٧٩، أما بعد ظهور الثورة الإسلامية في إيران فانه رغــم وجود الخلاف الأيديولوجي، فان التيارين اليساري والديني قد طرحا مهمات متماثلة ممــا جعل جماهير التيارين يلتقيان عمليا في الشارع حتى بدون اتفاق رسمي وهذا مما زاد فـــي رعب السلطة السياسة وجعلها تعود إلى استخدام السلاح القديم الطائفية(٨٧). واستثمرت الفصائل الماركسية هذا الوضع حيث وزعت "الجبهة الشعبية في البحرين" نداءا يدعو إلى إقامـــة "الــتجمع الوطني الديمقراطي" بين جموع المتظاهرين(٨٨)، ونشطت اللجان السرية العماليـــة التابعة للفصائل الماركسية فأصدرت "لجنة التنسيق بين النقابات واللجان العمالية" نشـــرتها الشـــهرية "صـــوت العامل" كما أصدرت "اللجنة التأسيسية لاتحاد عمال البحرين" نشـــرتها الشـــهرية "صـــوت العمـــال"، واســـتغلت الفصائل الماركسية الوضع خاصة في المناســـبات الدينية مثل عاشوراء وشهر رمضان للقيام بالمسيرات وإلقاء الخطابات المنددة بسياسة النظام(٨٩).

دعت نشرة ٥ مارس (الناطقة بلسان الجبهة الشعبية في البحرين) إلى صياغة برنامج الحد الأدنى الذي تلتقي عليه القوى الوطنية والتقدمية الخليجية مع النظام الإسلامي في إيران بدلا من تجاهل النظام الإسلامي في إيران للقوى الوطنية والتقدمية الفاعلة في الساحة الخليجية وحصر تعاطيه مع هذه الساحة من خلال منظمات شيعية(٩٠).

عندما واجهت تنظيمات التيار الديني الشيعي التي ظهرت بعد انتصار الثورة الإسلامية فـــي إيران، السلطة في البحرين(٩١)، أبدى هذا التيار معارضة قوية وجريئة للنظام البحريني الــذي واجـــه ذلك بكل وحشية فامتلأت السجون والمعتقلات بأعضاء التنظيمات الشيعية(٩٢)، وأدى هذا إلى تضامن الفصائل الماركسية مع التيار الديني الشيعي ولأول مرة يجتمع ممثلي الفصائل الماركسية وممثلي التيار الديني الشيعي لتدارس الأوضاع في البحرين وأصدار بيان مشترك من قبل لجان التضامن والتي تمثل الفصائل الماركسية والتيار الديني الشيعي احتجاجا على ممارسات السلطة ضد الحركة الدينية الشيعية(٩٣).

أثناء الأحداث التي شهدتها الساحة السياسية في البحرين والتي تمثلت بالانتفاضة الدستورية عام ١٩٩٢ بدءا بتقديم العرائض إلى حاكم البحرين وانتهاء بانتفاضة شعبية شاركت فيها جميع القوى السياسية. هذه الأحداث مهدت الطريق إلى تعاون أكبر بين الفصائل الماركسية وتنظيمات التيار الديني الشيعي. وفي هذا الصدد يقول عبد الرحمن النعيمي الأمين العام للجبهة الشعبية في البحرين "نحن الآن مع الإسلاميين متفقون على قضية الديمقراطية وهي ستحل المشكلة على الصعيد المذهبي وحقوق الناس"[٩٤]. واعتبر سيف بن على الأمين العام "لجبهة التحرير الوطني البحرانية" الحركة الدينية في البحرين بأنها حركة سياسية تطرح المطالب التي تطرحها الفصائل الماركسية والتي تتمثل بتفعيل الدستور وعودة الحياة البرلمانية وإطلاق سراح المعتقلين والحوار بين السلطة والناس والشعب والمعارضة[٩٥].

عام ١٩٩٤ شارك ممثلو الفصائل الماركسية مع القوى الدينية في التوقيع على العرائض وفي المسيرات الجماهيرية، وتشكلت لجان التنسيق بين الفصائل الماركسية و"الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين" و"حركة أحرار البحرين الإسلامية"، وصدر بيان من قبل الفصائل الماركسية والدينية يطالب السلطة في البحرين بالاستجابة للمطالب التي رفعتها الحركة الدستورية في البحرين[٩٦]. وفي لندن عقدت لجنة التنسيق اجتماعا ضم "الجبهة الشعبية في البحرين" و"جبهة التحرير الوطني البحرانية" و"الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين" و"حركة الأحرار الإسلامية في البحرين" وتم الاتفاق على أن المطالب التي أجمع عليها المواطنين والتي وقع عليها ٢٥ ألف مواطن تتفق مع ما تناضل من أجله الفصائل الماركسية والحركة الدينية والتي تتمثل في احترام أمير البحرين لدستور البلاد وأن يعيد الحياة البرلمانية وأن يسمح للمبعدين بالعودة إلى البلاد وأن يطلق سراح المعتقلين السياسيين وأن يحل مشكلة البطالة[٩٧].

الحركات والجماعات الماركسية واحتلال الكويت

في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ احتلت القوات العراقية الكويت وقد عبرت الحركة الماركسية في البحرين عن رفضها وإدانتها لهذا الاحتلال وتضامنها الثابت مع الشعب الكويتي وترك الشعب الكويتي يقرر بنفسه مصيره والنظام الذي يرتئيه بعيدا عن الفرض والضغوط الخارجية ورفضت ضم الكويت للعراق قسرا أو فرض أي حكومة أو تشكيلة

عسكرية عليه، وأكدت على ضرورة احترام المبادئ والمواثيق الدولية والقانون الدولي في العلاقات ما بين الدول على اختلاف نظمها السياسية والاقتصادية وعدم جواز ضم أراضي الغير بالقوة. واعتبرت أن احتلال الكويت يشكل بادرة خطيرة في حل الخلافات العربية، وخرقا فاضحا لميثاق الجامعة العربية[٩٨]. كما انتقدت الحركة الماركسية مجلس التعاون الخليجي الذي فشل في الاختبار إزاء هذا الحدث الخطير واعتبرت الكيانات الصغيرة لا مستقبل لها ودعت إلى وحدة دول الخليج العربي على أساس وطني ديمقراطي ودعت أنظمة الحكم في منطقة الخليج العربي والعراق أن تبادر باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق الديمقراطية وإشاعة الحريات العامة عن طريق تفعيل الدساتير المعلقة وسن دساتير جديدة في البلدان التي ليس لديها دساتير وترسيخ دولة النظام والقانون والمؤسسات الديمقراطية مؤكدة على أن غياب الديمقراطية والمشاركة الشعبية في بلدان مجلس التعاون الخليجي والعراق هو الذي سمح لهذه الأنظمة باللعب بمصائرها سواء بالتفريط بالثروات والسيادة الوطنية أو بارتكاب المغامرات والاعتداءات العسكرية[٩٩].

عندما شرعت قوات التحالف الدولي في الوصول إلي الأراضي السعودية من أجل تحرير الكويت اتخذت الحركة الماركسية مواقف متشددة إزاء قوات التحالف الدولي حيث كتبت نشرة ٥ مارس لسان حال الجبهة الشعبية في البحرين "وأمام هذا الاحتلال الأجنبي الواسع والمتعدد الجنسيات بقيادة الولايات المتحدة يصبح الاجتياح العراقي للكويت في المرتبة الثانية، شأنا عربيا يمكن حله في الإطار العربي، ولم يعد مسموحا تسويق الاحتلال الأمريكي والأطلسي تحت أي حجة من الحجج". ودعت إلى مقاومة الأمريكان عن طريق مقاطعة البضائع والمصالح الأمريكية، وأن تتحول جزيرة العرب إلى مقبرة للغزاة الصليبيين[١٠٠]. واعتبرت "جبهة التحرير البحرانية" أن احتلال الكويت من قبل النظام العراقي قد صرف أنظار العالم عن الاحتلال الإسرائيلي وجرائم الصهاينة اليومية ضد الشعب العربي الفلسطيني وانتفاضة الباسلة، كما ضرب ذلك ليس الحد الأدنى من التضامن العربي فقط، وإنما زعزع أركان التجمعات العربية الإقليمية وهدد الجامعة العربية ذاتها وأكدت بأن السبيل لإنقاذ المنطقة من الدمار ومن القبضة العسكرية الأمريكية والأطلسية هو بإنهاء احتلال الكويت بانسحاب عراقي كامل منها متواز مع انسحاب كامل للقوات الأجنبية وأساطيلها من كل منطقة الخليج، وعبرت عن تضامنها مع الشعب الكويتي[١٠١]. أما الجبهة الشعبية في البحرين" فقد دعت إلي مساندة الشعب الكويتي

واحترام سيادته وإرادته وحقه في تقرير مصيره بنفسه، واختيار النظام السياسي الذي يرتضيه، وطالبت بسحب قواته العسكرية فورا من الأراضي الكويتية[١٠٢].

تأثير التغيرات في المعسكر الاشتراكي على الجماعات الماركسية

بعد التغيرات التي حدثت في الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩٠ والتي أدت في النهاية إلى انهيار الاتحاد السوفيتي ودول المنظومة الاشتراكية في أوربا الشرقية والتي اتجهت إلى إحداث تغيرات جذرية في أيديولوجياتها الشيوعية وانتهاج الطريق الرأسمالي، لاقت هذه التغيرات استجابة من معظم الأحزاب والحركات الماركسية في منطقة الجزيرة والخليج العربي، حيث مال الخطاب السياسي لهذه الأحزاب والحركات إلى النهج الإصلاحي في الطرح السياسي بدلا من الطرح الثوري الذي يدعو إلى تغيير جذري عن طريق إسقاط الأنظمة السياسية القائمة. وفي هذا الصدد يقول عبد الرحمن النعيمي الأمين العام "للجبهة الشعبية في البحرين" "نحن نعتقد إننا جزء من تركيبة اسمها مجلس التعاون الخليجي، وهذا المجلس ضمنه البحرين، ونعتقد أن هناك حاجة إلى إصلاح البحرين وإصلاح المنطقة والاستجابة للمتغيرات،... ويجب أن تكون هناك دساتير وأن تكون هناك مشاركة وأن يقف التمييز.... ولا نستطيع إسقاط النظام في البحرين. فقط المجنون أو الخرفان يتكلم عن إسقاط النظام. وطالما أنها ضمن مجلس التعاون الخليجي فان نظام البحرين سيستمر تحت حكم آل خليفة. وهناك حاجة ماسة إلى تطوير الوضع الداخلي فقط"[١٠٣]. ومن الشواهد على التغيرات التي طرأت على الخطاب السياسي والأيديولوجي ليس فقط بالنسبة للحركة الماركسية في البحرين، بل ومعظم الحركات الماركسية في منطقة الجزيرة والخليج العربي التي استبعدت من خطابها السياسي إسقاط الأنظمة السياسية الحاكمة إلى إصلاحها، ونستكشف هذا من خلال البيانات وتصريحات قيادات الفصائل الماركسية والتي ذهبت إلى حد تغيير مسمياتها، ففي السعودية طرأ تحول أساسي في الحزب الشيوعي في السعودية فأعلن عن تشكيل "التجمع الوطني الديمقراطي في السعودية" متخليا عن الشيوعية ومؤكدا على التغيير السلمي والإصلاحي. كذلك فعل "حزب العمل العربي الاشتراكي في الجزيرة العربية" ذو التوجه الماركسي وأعلنت بعض كوادره عن حل الحزب[١٠٤]. وفي عمان أتخذ المؤتمر الرابع للجبهة الشعبية لتحرير عمان الذي عقد عام ١٩٩٢ قرارا بتغيير مسمى

الجـبهة مـن "الجبهة الشعبية لتحرير عمان" إلى "الجبهة الشعبية الديمقراطية العمانية". وحدث تغيير كبير في الخطاب السياسي وفي تفكير الجبهة حول أساليب العمل والأهداف الـتي تناضل من أجلها واستبدلت الجبهة العبارات الثورية بعبارات معتدلة تحمل طابعا تصـالحيا مع النظام السياسي الحاكم في عمان، وأسقطت الجبهة من برنامجها السياسي التوجه الأيديولوجي وانعكس هذا التغيير على البرنامج السياسي للجبهة الجديدة حيث أكد البرنامج أن "الجبهة الشعبية الديمقراطية العمانية" تنظيم سياسي وطني ديمقراطي يناضل مـن أجـل المصالح العليا للوطن والشعب العماني المتمثلة في السيادة الوطنية وتحقيق الديمقـراطية واحترام حقوق الإنسان وإقامة دولة المؤسسات والقانون والمساواة والعدالة اجتماعية وأن النضال الديمقراطي السلمي هو الأفضل والأصوب لظروف عمان. ودعا الـنظام الداخلي للجبهة إلى العمل وسط كافة المؤسسات، الاجتماعية والثقافية والتجمعات الشعبية ودعا كذلك إلى حرية العمل السياسي والنقابي العلني[١٠٥].

وفي الكويت تخلى "حزب اتحاد الشعب في الكويت" والذي يعتبر الحزب الشيوعي في الكويـت عـن أيديولوجيته الماركسية وشارك مع "حركة التقدميين الديمقراطيين الكويتيين" وهـو تـنظيم يساري و"التجمع الوطني" ذو التوجه الناصري في تأسيس تجمع ليبرالي هو "المنـبر الديمقـراطي الكويـتي"، وتبـنى مؤسسو المنبر النهج الرأسمالي بدلا من النهج الاشتراكي[١٠٦].

من هنا نجد أن معظم الحركات الماركسية في المنطقة قد استبدلت العبارات الثورية بعـبارات تحمل طابعا تصالحيا مع الأنظمة السياسية الحاكمة، وبدأت بطرح مطلب الحد الممكـن والواقعي في برامجها وشعاراتها السياسية والتي تدعو إلى تحديث وتطوير هيكل النظم السياسية الخليجية القائمة ليتسع إلى حد يمكن معه مشاركة القوى الفاعلة في المجتمع في صناعة القرار السياسي[١٠٧].

الحركات والجماعات الماركسية وميثاق العمل الوطني

بعـد وفاة أمير البحرين الشيخ عيسى آل خليفة في مارس ١٩٩٩ شهدت الساحة السياسـية فـي الـبحرين تطـورات مثيرة وغير متوقعة عندما أتخذ الأمير الجديد عدة خطـوات عـلى صعيد التغيير في النهج السياسي بدأ في التغيير الذي طرأ على تشكيلة مجلس الشورى حيث ضم ممثلين عن المرأة وعن الطائفتان اليهودية والمسيحية والجالية

الأسـيوية، وتعتـبر هذه الخطوة التي اقدم عليها الأمير من الخطوات الجريئة التي تقدم عـليها دولة خليجية كذلك طرح أمير البحرين الجديد مشروعه الإصلاحي الذي تضمنه "ميثاق العمل الوطني"، والذي تطرق فيه الى نظام المجلسين، حيث سيكون البرلمان هو المجـلس المنـتخب ذو الصلاحيات التشريعية، وسيكون مجلس الشورى للمشورة وابداء الـرأي. وسـيكون المجـلس الـنيابي من أعضاء منتخبين يمثلون كافة طوائف الشعب واتجاهاته[١٠٨]. والذي قوبلت مسودة الميثاق بالرفض من قبل المعارضة السياسية، وكانت وجهة نظرها في أنه يجب على الأمير أن ينفذ جميع المطالب التي طرحتها المعارضة السياسـية قـبل الموافقة على "ميثاق العمل الوطني"[١٠٩]. ونتيجة لهذا الرفض استجاب الأميـر لمطـالب المعارضة السياسية عندما أعلن عن إطلاق جميع المعتقلين السياسيين الذيـن ينـتمون إلى مختـلف التيارات السياسية والسماح بعودة جميع المنفيين والمبعدين السياسـيين وإلغـاء قـانون تدابيـر أمـن الدولة المكروه شعبيا وطرح مشروع الأمير الإصلاحي "ميثاق العمل الوطني" على الاستفتاء الشعبي[١١٠].

ومع عودة قيادات الحركة الماركسية إلى البحرين والتي تخلت عن برامجها الجذرية وأعلـنت تأييدهـا "لميـثاق العمل الوطني" ودعت أعضائها ومناصريها بالتصويت بنعم للميـثاق وحصـل الميثاق على ٩٨,٤% من أصوات المشاركين[١١١]، في نفس الوقت دعـت الجـبهة الشعبية في البحرين إلي تأسيس "التجمع الوطني الديمقراطي" من أجل احتضـان الشخصيات ذات الأصول القومية واليسارية والليبرالية المؤمنين بالديمقراطية والمدافعين عن العدالة والمساواة، وجاء في إعلان المبادئ والبرنامج السياسي للتجمع أن الصيغ العقائدية والتنظيمية والسياسية السابقة لا يمكن قبولها وأن مبادئ التجمع وبرنامجه السياسي هو الذي يعبر عن ضرورة موضوعية وذاتية، فرضها منطق التطور والنمو في الحركة الوطنية الديمقراطية وأن "التجمع الوطني الديمقراطي" المقترح يؤمن بأهمية وجود معارضـة سياسـية إصـلاحية، عقلانيـة النزعة، دستورية التوجه، تعتمد العمل العلني والسلمي، ونبذ العنف فكرا وأسلوبا[١١٢].

ودعا برنامج "التجمع الوطني الديمقراطي" إلى احترام الدستور، والدفاع عن حقوق المـرأة، وتفعيـل دور مؤسسات المجتمع المدني ونبذ التميز الطائفي، وإلغاء كل القوانين الاسـتثنائية التي تعطل القانون وتهميش القضاء وتعديل قانون العقوبات وقانون الجنسية وقـانون المطبوعات والصحافة بما يكفل حرية النشر وتعديل قانون العمل وإطلاق حرية العمل النقابي واستقلالية منظماته العمالية[١١٣].

وكـــان مقدمـــي مشروع "التجمع الوطني الديمقراطي" يطمحون بأن يكون التجمع وعـــاءاً يضـــم جميع القوى السياسية اليسارية والشيوعية والبعثية والناصرية ولكن هذه المحاولة لم يكتب لها النجاح بسبب إصرار كل تيار سياسي على تأسيس جماعة مستقلة، كذلــك واجه مشروع التجمع الديمقراطي إصرار السلطة السياسية في البحرين على منع قيـــام أي مـــن التـــنظيمات السياسية ولكن أبدت السلطة موافقتها على تشكيل جمعيات سياسية[١١٤].

ووجـــه عبدالرحمن النعيمي الأمين العام للجبهة الشعبية في البحرين والتي كانت تمثل أقصـــى اليســـار انـــتقادات لاذعة لتجربة اليسار في البحرين في كتابة الموسوم "البحرين- موضـــوعات الإصـــلاح السياســـي" حيث وصف اليسار في البحرين، وبالتحديد الجبهة الشـــعبية، كـــان يعيـــش مرحلة الطفولة اليسارية، السياسية. كان محكوما باحلامه الكبيرة، بالـــنظريات الـــثورية، بالعلاقـــات الثورية الخارجية، وبالتالي لم تكن مواقفه في المقاطعة صـــائبة، لا فـــي المجـــلس التأسيسي ولا في المجلس الوطني، وكان موقف المشاركة في التجربتين اكثر تعبيرا عن قراءة الواقع[١١٥]. وأكد النعيمي على أن المشاركة والمساهمة في الاصـــلاح السياسي يتم عبر البرلمان وهو الساحة التي يمكن التعبير عن مصالح والرؤى لمختلف الفئات الشعبية.

في مايو ٢٠٠١ وبعد فشل مشروع "التجمع الوطني الديمقراطي" المقدم من الجبهة الشـــعبية فـــي الـــبحرين ســـعى مقدمي هذا المشروع إلي تأسيس "جمعية العمل الوطني الديمقـــراطي" والتي تعد أول جمعية سياسية يتم إشهارها رسميا من قبل الحكومة البحرانية حيـــث عقـــد مؤسسو الجمعية اجتماعا في نادي العروبة وتم انتخاب عبد الرحمن النعيمي رئيســـا لـــلجمعية والدكتورة منيرة فخرو نائباً للرئيس[١١٦]، في حين أصرت مجموعة من أعضـــاء الجـــبهة الشعبية يقودها الأستاذ عبد الله هاشم التي شاركت في تأسيس "جمعية العمـــل الوطـــني الديمقراطي" لكنها أصرت على إحياء تنظيم الجبهة الشعبية، لكنها وأمام توجـــه كـــل القوى السياسية الى تشكيل جمعيات سياسية، أعلنت عن تشكيل جمعية مستقلة اتخذت مسمى "جمعية التجمع الوطني الديمقراطي"[١١٧].

وأكـــد عـــبد الـــرحمن النعيمي على أن أسلوب عمل المعارضة السياسية اختلف عن الســـابق فبدلا من السرية في العمل أكدنا على العلنية وضرورة السماح لكل القوى السياسية بالنشـــاط العلني الشرعي وتم التوافق على أن تكون الجمعيات السياسية في المرحلة الراهنة

هـــي الشـــكل المعـــتمد لهـــذه القـــوى ويؤكد النعيمي على تمسك "جمعية العمل الوطني الديمقـــراطي" بالدســـتور والميثاق الوطني ودفاعها عن مصالح المواطنين وعلى ضرورة المســـاواة بيـــن جميع المواطنين. وطالبت الجمعية بإصدار قانون يجرم التمييز على أساس طـــائفي أو عرقي وعلى ضرورة الحريات العامة مثل حرية الصحافة وكذلك سيادة القانون على الجميع دون تمييز. وتؤيد جمعية العمل الوطني الديمقراطي تحويل البحرين إلي ملكية دستورية(١١٨).

عـــندما أعلنت السلطة في البحرين عن نيتها إجراء انتخابات عامة لانتخاب أعضاء للمجـــلس الوطني في ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٢ أعلنت "جمعية العمل الوطني الديمقراطي" أنها لن تشـــارك في هذه الانتخابات وأكدت الجمعية على أن قرار المقاطعة الذي اتخذته لكي تمنع تفســـير المشـــاركة عـــلى إنها إقرار من جانبها بالأحكام الدستورية التي لا أساس لها في الميثاق، أو تفسيرها بأنها موافقة على ما تم سلبه من حقوق شعبية أصيلة. وأكدا البيان على أن إعطـــاء ســـلطة التشـــريع حسب الدستور الجديد، مناصفة بين المجلس النيابي المنتخب ومجـــلس الشورى المعين أدى إلى الانتقاص من سلطة الشعب في التشريع والرقابة وأدى إلى إفراغ نظامنا الدستوري من أهم مبادئه الديمقراطية وهو أن السيادة للشعب وهو مصدر السلطة جميعها ومبدأ الفصل بين السلطات الثلاث.

عـــلى الـــرغم من قرار عدم المشاركة في انتخابات ٢٤ أكتوبر الا أن "جمعية العمل الوطـــني الديمقـــراطي" أكدت في بيانها على تمسكها بالنظام السياسي القائم وتعاونها معه والعمـــل الـــدؤوب على تعزيز الوحدة الوطنية، وأكد رئيس الجمعية على استعداد الجمعية لمراجعة موقفها من عدم المشاركة إذا ما تمت الاستجابة للمطالب الشعبية المشروعة(١١٩). بيـــنما شـــاركت "جمعية التجمع الوطني الديمقراطي" في هذه الانتخابات وأسفرت نتائج الانتخابات عن فوز أحد مرشحيها (المحامي فريد غازي، في حين فشل رئيس الجمعية عن الـــنجاح في دائرته). وعلى الرغم من هذه الجمعية قد اتخذت موقفاً متشدداً وأصرت على التمســـك بالجبهة الشعبية في البحرين ورفضت صيغة "جمعية العمل الوطني الديمقراطي" ومـــع ذلك اتخذت الجمعية موقفا مهادنا مع السلطة حينما شاركت في هذه الانتخابات التي قاطعها القسم الأكبر من المعارضة.

أمـــا "جبهة التحرير الوطني البحرانية" فقد أعلنت في الثالث عشر من يوليو ٢٠٠١ عـــن تأســـيس "جمعية المنبر الديمقراطي التقدمي" حيث عقد قرابة ٣٠٠ شخصاً يمثلون

مختلف مراحل جبهة التحرير الوطني اجتماعا تحضيريا شكلوا لجنة تحضيرية لتأسيس "جمعية المنبر الديمقراطي التقدمي"[١٢٠]. وفي ١٠ أكتوبر عام ٢٠٠١ تم إشهارها رسميا من قبل وزارة العمل والشئون الاجتماعية [١٢١]. وأكدت الجمعية على أنه منبر اجتماعي سياسي علني حر يلبي الحاجة في تجميع وحشد الطاقات وتأطير الجهود وتوحيدها للقيام بواجبها الوطني التاريخي وأن الجمعية تدعم التوجهات الإصلاحية وتكريس الديمقراطية. ومن أبرز الأهداف التي دعت إليها "جمعية المنبر الديمقراطي التقدمي" الدفاع عن الدستور وميثاق العمل الوطني وتعزيز الاستقلال الوطني وحماية وحدة البلاد وسيادتها الوطنية، وترسيخ دولة القانون والمؤسسات والتأكيد على الحياة الديمقراطية واعتماد التعددية الفكرية والسياسية في ظل الشرعية الدستورية ومبدأ استقلال السلطات الثلاث، بما في ذلك ضمان استمرارية السلطة التشريعية المنتخبة، التي يدخل في صلاحياتها التشريع والمحاسبة ومراقبة المال العام، وإشاعة قيم التسامح وترسيخ المساواة والعدالة الاجتماعية بين كافة أفراد المجتمع دون تمييز على أسس طائفية أو قبلية أو عرقية. ودعم الحقوق المشروعة للمرأة ومساواتها بالرجل في كافة مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كذلك أكدت "جمعية المنبر الديمقراطي التقدمي" على تعزيز ودعم الاتجاه نحو الوحدة الخليجية والعربية على أسس ديمقراطية، وأكدت على تعميق الوعي الوطني والقومي لدى أبناء الشعب البحريني من أجل التفاعل مع القضايا العربية والإنسانية وعلى رأس هذه القضايا نضال الشعب الفلسطيني الذي يناضل من أجل العودة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة[١٢٢].

عندما اصدر الامير الدستور الجديد يوم ١٤ فبراير ٢٠٠٢، اصدرت ادارة جمعية المنبر الديمقراطي بياناً اعلنت فيها عن مشاركتها في الانتخابات النيابية القادمة، قبل انتظار ردود فعل الجمعيات السياسية الاخرى، وقبل العودة الى قواعدها التنظيمية، وعلى الرغم من اعتراف الجمعية بأن الساحة السياسية في البحرين شهدت تراجعات محسوسة فيما يتعلق ببعض المكتسبات الدستورية خاصة بصلاحيات التشريعية والإجراءات المقيدة للحريات ألا أن الجمعية أكدت على أنه بالرغم من هذه التحفظات ألا أن البرلمان ساحة هامة من ساحات النضال المتعدد الجوانب من أجل التغيير نحو الأحسن[١٢٣].

لقد أكد البرنامج الانتخابي "لجمعية المنبر التقدمي الديمقراطي" على دعم مسيرة الإصلاح والتحول الديمقراطي التي أطلقها ملك البحرين وتطويرها نحو استعادة الحقوق الدستورية وغيرها من الحقوق المكتسبة. كذلك دعا برنامج المنبر الانتخابي إلى العمل

على تعديل صيغة المجلسين في المجلس التشريعي وقصر صلاحيات التشريع على نواب الشعب المنتخبين والمؤسسات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والتعددية السياسية وتأكيد مبدأ فصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية واستقلالية القضاء(١٢٤). وأسفرت نتائج هذه الانتخابات عن فوز مرشحين اعتبرهما المنبر لاحقاً من اعضائه، حيث انه رفض الافصاح خلال الانتخابات عن المرشحين المرتبطين معه!!.

خاتمة

لعبت فصائل الحركة الماركسية في البحرين دورا كبيرا في مرحلة ما قبل الاستقلال في مقاومة السياسة البريطانية في البحرين ومعارضة النظام السياسي واعتبرت الوجود البريطاني هو العدو الأول للشعب البحريني، لهذا دعت إلى تحقيق الاستقلال الوطني عن بريطانيا. كذلك تصدرت فصائل الحركة الماركسية الصفوف في مواجهة النظام السياسي في البحرين من خلال مشاركتهم في الانتفاضة الشعبية في الخامس من مارس ١٩٦٥ التي رفعت شعارات تتعلق بالاستقلال والديمقراطية.

وساهمت فصائل الحركة الماركسية في البحرين في تنمية الثقافة السياسية والفكرية في المجتمع البحريني من خلال تبنيها لقضايا المجتمع حيث تمكنت من نشر خطابها الأيديولوجي الماركسي ليس في صفوف الطبقة العاملة فقط بل انتشر الفكر الماركسي بين المثقفين البحرينيين ويمكن الإشارة إلى أثر الأفكار الاشتراكية العلمية في الميدان الفكري والأدبي فمعظم الإنتاج الإبداعي في البحرين من شعر ورواية وقصة قصيرة كتبها عدد من الملتزمين بالفكر الماركسي[١٢٥]، والذي عكس نفوذ تنظيمات الحركة الماركسية في الحركة السياسية والاجتماعية في المجتمع البحريني.

وبعد أن نالت البحرين الاستقلال عام ١٩٧٢ نظمت التنظيمات العمالية السرية التابعة للفصائل الماركسية متمثلة في "الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي – إقليم البحرين" و"جبهة التحرير الوطني البحرانية" الانتفاضة العمالية في مارس عام ١٩٧٢ للمطالبة بإطلاق الحريات العامة والتي أرغمت السلطة الإعلان عن انتخابات مجلس تأسيسي ووضع دستور للبلاد.

وعندما أعلنت السلطة عام ١٩٧٣عن إجراء أول انتخابات نيابية في تاريخ البحرين السياسي شارك عدد من مرشحي "جبهة التحرير الوطني البحرانية" ممثلة في "كتلة الشعب" في هذه الانتخابات، وعلى الرغم من أن "الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي –

إقليم البحرين" قد أعلنت عن مقاطعتها لهذه الانتخابات إلا أن مرشحي "كتلة الشعب" حققوا انتصـارا كـبيرا وبعد مرور فترة قصيرة على انتخاب المجلس الوطني أقدم أمير البحرين على حل البرلمان.

وعـلى الـرغم من الملاحقات والابعادات التي تعرضت لها قيادات وعناصر فصائل الحركة الماركسية في البحرين بعد حل المجلس الوطني إلا أنها استمرت كمعارضة رئيسية للنظام السياسي في البحرين حتى انتصار الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ وما أعقبها مـن ظهـور تـنظيمات الحركة الدينية الشيعية مثل "الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين " و"حـركة أحرار البحرين الإسلامية" التي رفعت راية معارضة النظام الخليفي في البحرين، هـذه المعارضة التي أحدثت قفزة نوعية في موقف الشيعة تجاه النظام السياسي في البحرين من النزعة الإصلاحية البحتة والميل للمساومة مع النظام على حساب الحركة الماركسية إلى التنسـيق المشترك مع فصائل الحركة الماركسية في معارضتها للنظام السياسي في البحرين عن طريق المشاركة في حملة التضامن العالمية مع الشعب البحريني وعن طريق اللقاءات المشتركة مع الفصائل الماركسية وصدور بيانات مشتركة وتشكيل لجان الدفاع عن المعتقلين وحقوق الإنسان في البحرين.

بعد الأحداث التي شهدها المعسكر الاشتراكي عام ١٩٩٠ الذي تمثل في انهيار الاتحاد السـوفيتي ودول المـنظومة الاشـتراكية وتحولها إلى الطريق الرأسمالي والذي أثر بشكل مباشر على فصائل الحركة الماركسية في البحرين والتي كان بعضها يتلقى الدعم والرعاية مـن قـبل المعسـكر الاشتراكي حيث تخلت عن نهجها الثوري الذي يدعو إلى التغيير الجـذري والشامل وتصفية النظم الوراثية الحاكمة عن طريق النضال المسلح، واختفت من خطابهـا السياسـي المفردات التي تدعو إلى العنف والصدام مع النظام الحاكم في البحرين واسـتبدالها بخطـاب سياسـي جديد يدعو إلى الواقعية السياسية عن طريق احترام حقوق الإنسـان وإقامـة نظام ديمقراطي وإبداء استعدادها للعمل ضمن النظام القائم في البحرين. وعـلى الـرغم مـن النهج الديمقراطي الإصلاحي الذي دعت إليه الحركة الماركسية في الـبحرين والمتمثل بالدعوة إلى إقامة مؤسسات برلمانية وحريات العامة تحت سقف النظام القـائم وعـدم المساس به إلا أن السلطة في البحرين استمرت بممارسة سياسة متشددة تجاه المعارضـة السياسـية. ولـم تتوقف هذه الممارسات إلا عندما أقدم الأمير الجديد حمد بن عيسـى آل خـليفة عـلى الخطوات الإصلاحية والمتمثلة بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسـيين والسـماح للمـبعدين بالعودة إلي بلدهم وإلغاء قانون تدابير أمن الدولة والسماح بتأسيس النقابات العمالية والجمعيات السياسية.

هوامش الفصل الثاني

١ – لقـــد بـــلغ عدد أصوات الناخبين التي حصلت عليها الأحزاب الاشتراكية والشيوعية في آخر انتخابات والتي جرت في دول المنظومة الاشتراكية سابقا :الحزب الشيوعي الروسي ٣٥%، الحـــزب الاشتراكي البلغاري ٤٣،٥٥%، الحزب الاشتراكي الهنغاري ٥٣ %، حزب الاتحاد الديمقـــراطي اليســـاري البولوني ٢١% وحصل مرشح حزب الاتحاد الديمقراطي اليساري خـــليفة حـــزب العمال الاشتراكي البولوني الموحد بمنصب رئيس الجمهورية في بولندا حيث حصل على ٥١،٢% ، الحزب الشيوعي الإيطالي – إعادة التأسيس الجديد ١٠%، الحزب الشـــيوعي التشيكي التحالف اليساري ١٤% ، جبهة الإنقاذ الرومانية ٣٨%. أنظر: "بلاغ عـــن اللقاء العالمي للأحزاب الشيوعية والعمالية"، موسكو، نيسان ١٩٩٧، مجلة النهج، العدد الـــثاني عشـــر، صيف ١٩٩٧ . المؤتمر الرابع للحزب الشيوعي الروسي، "التقرير السياسي للجـــنة المركـــزية"، مجـــلة الـــنهج، العدد الثاني عشر، صيف ١٩٩٧. "نجاحات الأحزاب الاشتراكية وعودتها للحكم"، رسالة العراق، العدد٢ ، أغسطس ١٩٩٦ ، ص ٢٧ .

٢ – جميـــع هـــذه الحركات السياسية سرية وأن موضوع الدراسة اعتمد على منشورات وأدبيات هذه الحركات.

٣ – لمـــزيد مـــن التفاصـــيل حول الأحداث التي شهدتها البحرين منذ عام ١٩٩٢ وحتى الوقت الراهن أنظر مثلا:

- حـــركة أحـــرار البحرين الإسلامية، عام التضحيات والأمل: يوميات الانتفاضة الدستورية في البحرين ديسمبر ١٩٩٤ – ١٩٩٥نوفمبر، لندن :حركة أحرار البحرين الإسلامية، ١٩٩٦ .
- غسان قاسم الملا، رياح التغيير في البحرين، (د.ت).
- عـــلاء ســـالم، "اضطرابات الشيعة في البحرين أبعاد أزمة الدولة الوطنية في الجزيرة العربية" السياسة الدولية، العدد ١٢٦، أكتوبر ١٩٩٦، ص ١٤٨ – ١٥١ .
- كـــريم المحـــروس، البحرين : الأصالة ومظاهر التغيير السياسي، لندن : مؤسسة الرافد للنشر والتوزيع، ١٩٩٧ .
- Konstantin Matveev, Bahrain The Drive for Democracy, Prittle Brook Publishers,UK,1997.

- فلاح عبد الله المديرس، "الشيعة في المجتمع البحريني والاحتجاج السياسي"، السياسة الدولية، العدد ١٣٠، أكتوبر ١٩٩٧.

٤- سعيد الشهابي، البحرين ١٩٢٠-١٩٧١ : قراءة في الوثائق البريطانية، بيروت : دار الكنوز الأدبية، ١٩٩٦، ص ١٥٤-١٥٥ .

٥- سعد سالم، "حول ظروف دخول الأفكار الماركسية إلى البحرين "مجلة النهج، العدد الثاني، تشرين الثاني ١٩٨٢، ص ١٦٥ . الجبهة الشعبية في البحرين، تطور الحركة الوطنية والمعارضة في الجزيرة والخليج، دراسة غير منشورة مطبوعة على الآلة الكاتبة، (د.م .د.ن. ب.ت)، ص ٢٤.

٦- سعد سالم، مرجع سابق، ص ١٦٦ .

٧- المرجع السابق، ص ١٧٣ - ١٧٤ .

٨- Belgrave, Charles, D. The Pirate Coast, G. Bell,London,1966,P.165.

٩- حسين عبد الله، "البدايات الأولى لتكوين الحركة العمالية في البحرين"، مجلة النهج، العدد الرابع عشر، ١٩٨٧، ص٣٥.

١٠- المرجع السابق، ص٣٥ - ٣٨ .

١١ - تأسست "الهيئة التنفيذية العليا" عام ١٩٥٤ على أثر الاجتماع الشعبي الذي دعا إليه أعيان ووجهاء البحرين، وجاء تشكيل الهيئة ردا على الأحداث الطائفية التي شهدتها البحرين في سبتمبر ١٩٥٣ وتعتبر "الهيئة التنفيذية العليا" أول تجمع سياسي علني له مكانته وممثليه في منطقة الجزيرة والخليج العربي، كذلك تعتبر أول تنظيم سياسي وطني لا طائفي في تاريخ البحرين الحديث . لمزيد من التفاصيل حول الأحداث التي شهدتها البحرين عام ١٩٥٦ أنظر: الجبهة الشعبية في البحرين، انتفاضة ١٩٥٦ في البحرين : أسبابها وعوامل انتكاستها، منشورات ٥ مارس ،(د.م)، ١٩٧٨.

١٢- حسين موسى، البحرين النضال الوطني والديمقراطي ١٩٢٠ - ١٩٨١، قبرص: الحقيقة برس، ١٩٨٧، ص ١٨٦ -١٨٧ . عبد الله خالد،"حول ملابسات قيام أول تنظيم نقابي في الخليج :اتحاد عمال البحرين" الطريق، العدد السادس، ديسمبر ١٩٧٩، ص١١٠ .

١٣- سعد سالم، مرجع السابق، ص ١٦٥ .

١٤- حسين عبد الله، مرجع سابق، ص ٤١ .

١٥- مقابلة مع الأستاذ سيف بن علي الأمين العام لجبهة التحرير الوطني البحرانية، منشورة في عبدالنبي العكري، التنظيمات اليسارية في الجزيرة والخليج العربي، بيروت : دار الكنوز الأدبية، ٢٠٠٣، ص ٢٢-٢٣. " رفاق يستعيدون بعض صفحات تاريخ مشرق"، مجلة النضال، العدد الثامن، أكتوبر ١٩٨٠ .

١٦- المرجع السابق.

١٧- سعد سالم، مرجع سابق، ص ١٨٧. حسين عبد الله، مرجع سابق، ص ٤٤.

١٨- Mohammed G. AL- Rumaihi, Bahrain a study on Social and Political Changes Since the First World War, University of Kuwait ,1975, P.301.

١٩- حسين عبد الله، مرجع سابق، ص ٤٣.
٢٠- سعيد الشهابي، مرجع سابق، ص ٢٥٧. نشرة الجماهير مارس ١٩٦٣ .
٢١- حسين عبد الله، مرجع سابق، ص ٤٤ .
٢٢- برنامج الحرية والاستقلال الوطني والديمقراطية والسلم كما أقرته منظمات جبهة التحرير الوطني البحرانية، منشور في نشرة الجماهير، البحرين، ديسمبر ١٩٦٢
٢٣- المرجع السابق.
٢٤- حسين موسى، مرجع سابق، ص ٨٥ . إبراهيم خلف العبيدي، الحركة الوطنية في البحرين ١٩١٤ - ١٩٧١، بغداد : جامعة بغداد، ١٩٧٦، ص ٢٣٨. سعد سالم، مرجع سابق، ص ١٧٢ .
٢٥- بيان للشعب البحريني، ١٩٦٥/٣/١٥، وقع البيان بجانب جبهة التحرير الوطني البحرانية كل من الحركة العربية الواحدة، اتحاد العمال البحريني، اتحاد الطلبة البحريني، الشباب القومي البحريني، حركة القوميين العرب.
٢٦- الجبهة الشعبية في البحرين، البحرين: انتفاضة مارس ١٩٦٥ ، لجنة مناصرة الثورة العمانية في ديترويت، ١٩٧٨، ص ٨ .
٢٧- حسين موسى، مرجع سابق، ص٨٧ .
٢٨- بيان جبهة القوى القومية رقم ١، ١٨ /٣ /١٩٦٥. بيان جبهة القوى القومية رقم ٢، ٢٩/ ٣ /١٩٦٥ .
٢٩-حسين موسى، مرجع سابق، ص ٨٧ .
٣٠- منيرة أحمد فخرو، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في البحرين، القاهرة : مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٥، ص ٩٥ -٩٦ .
٣١- حسين عبد الله، مرجع سابق، ص٤٧-٤٨ .
٣٢- الجبهة الشعبية في البحرين، تطور الحركة الوطنية والمعارضة في الجزيرة والخليج، مرجع سابق، ص٢٥ .
٣٣- البيان التأسيسي "للحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي"، منشور في مجلة الحرية، يناير ١٩٦٩، بيروت. لمزيد من التفاصيل حول التطورات التي حدثت في فروع "حركة القوميين العرب" في الوطن العربي انظر مثلا:
- محسن إبراهيم، لماذا منظمة الاشتراكيين اللبنانيين؟ حركة القوميين العرب من الفاشية إلى الناصرية : تحليل ونقد، بيروت : دار الطليعة، ١٩٧٠ .
- نايف حواتمة، أزمة الثورة في الجنوب اليمني: تحليل ونقد، بيروت: دار الطليعة،١٩٦٨ .
- اللجنة التنظيمية للجبهة القومية، كيف نفهم تجربة اليمن الجنوبية، بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٨.

- حركة القوميين العرب، "بيان اللجنة التنفيذية لحركة القوميين العرب بكافة فروعها"، يونيو ١٩٦٧
- الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجبهة وقضية الانشقاق، بيروت: لجنة الإعلام المركزية، ١٩٧٠.
- عبد الفتاح إسماعيل، حول الثورة الوطنية الديمقراطية وآفاقها الاشتراكية، بيروت : دار الفارابي، ١٩٧٩.
- سهير سلطي التل، حركة القوميين العرب وانعطافاتها الفكرية، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦ .
- محمد جمال باروت، حركة القوميين العرب:النشأة، التطور، المصائر، دمشق : المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٧ .

Walid Kazziha, Revolutionary Transformation in the Arab World: Habash and his Comrades from Nationalism to Marxism, (London, Charles Knight, 1975).

Basil AL-kubaisi , The Arab Nationalists Movement 1951 - 1971 : From Pressure Group to Socialist Party, Ph. d. thesis, American University, Washington D. C. 1971.

Tariq Ismael, The Arab Left, New York. Sercuse University Press, 1976.

٣٤- الجبهة الشعبية في البحرين، تقرير حول التجربة التنظيمية حتى ١٩٧٥، أرشيف حزبي سري، مطبوع على الآلة الكاتبة، (د. م . د.ت)، ص ٤ .

٣٥- المرجع السابق، ص٤ -٦ .

٣٦- تعميم إلى كافة الأعضاء صادر عن المؤتمر الأول لفروع "حركة القوميين العرب" في الجزيرة والخليج العربي المنعقد في ١٩٦٧/١٢/٣١ -١٩٦٨/١/٢، أواخر كانون الثاني عام ١٩٦٨، أرشيف حزبي سري، مطبوع على الآلة، ص ٩ .

٣٧- تقرير عن أعمال المؤتمر القطري الاستثنائي المنعقد في الفترة ما بين ١٩-٢١ يوليو ١٩٦٨ ، أرشيف حزبي سري، مطبوع على الآلة الكاتبة ص ١.

٣٨- التقرير السياسي المقدم من المكتب السياسي للمؤتمر الحزبي الثالث لـ "الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي"، النصف الثاني من عام ١٩٧٠، أرشيف حزبي سري، مطبوع على الآلة الكاتبة ص ٤٢.

٣٩- حسين موسى، مرجع سابق، ص١٨٨.

٤٠- الجبهة الشعبية في البحرين، تطور الحركة الوطنية والمعارضة في الجزيرة والخليج، مرجع سابق، ص ٤٤ .

٤١- التقرير الختامي لإعمال المؤتمر الوطني العام الرابع لـ "الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي"، يوليو ١٩٧٤، أرشيف حزبي، سري، مطبوع على الآلة الكاتبة، ص ١

-٥ . تعميم هام حول الخط السياسي واستراتيجيتنا النضالية، اللجنة التنفيذية ل "الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي"، أواخر يناير ١٩٧٣، أرشيف حزبي سري، مطبوع على الآلة الكاتبة.

٤٢- عبدالنبي العكري، التنظيمات والحركات اليسارية في الخليج العربي، دراسة غير منشورة، ص ٣٥.

٤٣- الجبهة الشعبية في البحرين، البرنامج السياسي للجبهة الشعبية في البحرين، بيروت : دار الأبحاث والفكر، (د.ت)، ص ٤ - ٥ - ٦٠ .

٤٤- المرجع السابق، ص ٦٢ - ٧٢ .

٤٥- عبدالنبي العكري، ص ٣٥.

٤٦- الجبهة الشعبية في البحرين، تقرير حول التجربة التنظيمية حتى ١٩٧٥، مرجع سابق، ص ٩ .

٤٧- محمد جمال باروت مرجع سابق، ص ٤٦٦.

٤٨- البرنامج السياسي لـ "جبهة تحرير شرق الجزيرة"، أرشيف حزبي سري، مطبوع على الآلة الكاتبة، ص ٥-٦ .

٤٩-المرجع السابق، ص ١٣ -١٤ .

٥٠- الجبهة الشعبية في البحرين، تطور الحركة الوطنية والمعارضة في الجزيرة والخليج، مرجع سابق، ص ٣٨.

٥١- حسين موسى، مرجع سابق، ص ٨٠ - ٨٢ .

٥٢- سيف بن على، قضايا التحرر والديمقراطية في البحرين والخليج، بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٠، ص ٦٨. المزيد من التفاصيل حول الموقف العدائي الذي تبنته لقوى القومية تجاه الأحزاب الشيوعية العربية أنظر:

- حركة القوميين العرب، الوحدة طريقنا، بغداد : ١٩٥٨ .
- حركة القوميين العرب، أيها الشيوعيون أين إيمانكم بالوحدة، بغداد: ١٩٥٨ .
- حركة القوميين العرب، الوحدة ثورة ومسئولية، بيروت : ١٩٥٩ .
- حركة القوميين العرب، لنتحد لتحطيم الخطر الشيوعي، بغداد : ١٩٥٩ .
- حركة القوميين العرب، العراق وأعداء الوحدة، بغداد : ١٩٥٩ .
- حركة القوميين العرب، دعونا نناضل ضد الشيوعية، (د.ت).
- حركة القوميين العرب، موقفكم المعروف خلال الأزمة السوفيتية الناصرية في ١٩٥٩ .

٥٣- الاتحاد الوطني لطلبة الكويت، الخليج العربي أو فلسطين ثانية، بيروت: مطبعة البيان،١٩٦٩ ، ص ٨٩ . إبراهيم خلف العبيدي، مرجع سابق، ص ٢٣٠ .

٥٤- نشرة الجماهير، مارس ١٩٦٣ .

٥٥- المرجع السابق.

٥٦- برنامج الحرية والاستقلال الوطني والديمقراطية والسلم، مرجع سابق، ص ٢٢ .

٥٧- بيـان صـادر عـن "جبهة التحرير الوطني البحرانية"، منشور في نشرة الجماهير، نوفمبر ١٩٦٢ .

٥٨- الجـبهة الشـعبية لـتحرير عمان والخليج العربي، وثائق النضال الوطني:١٩٦٥-١٩٧٤، بيروت : دار الطليعة للطباعة والنشر،١٩٧٤ ، ص ٢٥-٢٦ .

٥٩- حسـين موسى، مرجع سابق، ص٩٦ . أمل الزياني، البحرين من سنة ١٧٨٣ - ١٩٧٣ : دراسة في محيط العلاقات الدولية وتطور الأحداث في منطقة الخليج، بيروت : دار الترجمة والنشر لشؤون البترول، ١٩٧٣ . ص ١٧٤ - ١٧٥ .

٦٠- مذكـرة "جـبهة الـتحرير الوطـني البحرانية" حول مستقبل البحرين السياسي مرفوعة إلى المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة يوثانت، إبريل ١٩٧٠ .

٦١- نشرة الجماهير، يونيو ١٩٧١ .

٦٢- الجـبهة الشـعبية لتحرير عمان والخليج العربي، وثائق النضال الوطني: ١٩٦٥-١٩٧٤، مرجع سابق، ص ٢٢.

٦٣- برنامج الحرية والاستقلال الوطني والديمقراطية والسلم، مرجع سابق، ص ٢٢ .

٦٤-- نشرة الجماهير، نوفمبر ١٩٧٢ . كذلك انظر المقابلة التي نشرت في مجلة الطليعة الكويتية بـتاريخ ٣ / ٩ /١٩٧٢ مـع سـيف بن علي المتحدث الرسمي باسم جبهة التحرير الوطني البحرانية.

٦٥- يعتـبر القسـم الخـاص في البحرين بمثابة جهاز أمن الدولة ويترأسه ضابط بريطاني Ian Stewart Henderson ولمـزيد من الاطلاع حول ممارسات القسم الخاص تجاه المعارضة السياسية في البحرين انظر: The Independent, 28, February, 1996.

٦٦- سـيف بن على، "الحركة الوطنية في الخليج العربي" محاضرة ألقاها ممثل جبهة التحرير الوطني البحرانية، ١٩٧٣ ، بيروت

٦٧- برنامج كتلة الشعب، (د.م . د.ن . د.ت) .

٦٨- حسين عبد الله، مرجع سابق، ص ٥٠ .

٦٩- لجـنة التنسـيق بيـن النقابات واللجان العمالية في البحرين، شيء من تاريخ الطبقة العاملة الـبحرانية، منشورات لجنة التنسيق بين النقابات واللجان العمالية في البحرين : ١٩٧٨،(د.م)، ص ٢٠ - ٩٧.

٧٠- المرجع السابق، ص٩٨ .

٧١- بيان "الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي ــ إقليم البحرين"، ٢٩ نوفمبر ١٩٧٢ .

٧٢- عبدالنبي العكري، مرجع سابق، ص ٣٦.

٧٣- الجـبهة الشـعبية فـي الـبحرين، تطورات الوضع الراهن في البحرين ومتطلبات المرحلة الراهنة، منشورات الجبهة الشعبية في البحرين، (د.م.د.ت)، ص ٦٣ - ٦٩ . ولمزيد من التفاصـيل حـول الأسباب التي دعت "الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي" - إقليم البحرين إلى مقاطعة انتخابات المجلس الوطني أنظر مثلا:

الجـبهة الشـعبية في البحرين، تطورات الوضع الراهن في البحرين ومتطلبات المرحلة الراهنة، مرجع سابق.

- الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي، الترقيعات الإمبريالية في البحرين، عدن: مؤسسة صوت العمال للطباعة والنشر،(ب.ت).
- الحـركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي "الترقيعات الإمبريالية الأخيرة في البحرين"، الشرارة، العدد ١٢، ١٩٧٢ .
- الحـركة الـثورية الشـعبية فـي عمـان والخليج العربي "المجلس القادم موقعة من المخطط الإمبريالي"، الشرارة، العدد ١٨، ١٩٧٢ .

٧٤- عبد العزيز محمد الراشد، دستور دولة البحرين، البحرين، ١٩٧٣ ،(د.ن).

٧٥ – بيـان صادر عن "الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي، يناير ١٩٧٤، منشور في مجلة ٩يونيو، عدن.

٧٦- لمزيد من التفاصيل حول الخلافات الأيديولوجية والسياسية بين "الجبهة الشعبية في البحرين" و"جـبهة الـتحرير الوطـني البحرانية" أنظر:الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي، الترقيعات الإمبريالية في البحرين، مرجع سابق.

- لجـنة التنسـيق بيـن الـنقابات واللجان العمالية في البحرين، شيء من تاريخ الطبقة العاملة البحرانية، مرجع سابق.
- الجبهة الشعبية في البحرين، تطورات الوضع الراهن في البحرين، مرجع سابق.
- الجـبهة الشـعبية في البحرين، في الوحدة الوطنية البحرانية، بيروت : دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٧٩ .

٧٧- حسين موسى، مرجع سابق، ص ١٢٣ . منيرة فخرو، مرجع سابق، ص ٥٤ .

٧٨- لمزيد من التفاصيل حول قانون تدابير أمن الدولة أنظر مثلا:

- الجـبهة الشـعبية فـي الـبحرين، الطبقة العاملة البحرانية ستفشل قانون أمن الدولة الرجعي، منشورات الجبهة الشعبية في البحرين، (د.م . د . ت). الجبهة الشعبية في البحرين، أحداث أغسطس وأزمة النظام في البحرين، منشورات الجبهة الشعبية في البحرين، ١٩٧٦، (د.م). منيرة فخرو، مرجع سابق، ص ٥٤ .

٧٩- بيـان سياسـي صـادر عن القوى الوطنية البحرانية حول تطور الأحداث الأخيرة، سبتمبر ١٩٧٥ .

٨٠- يوسـف الحسـن، "موقفنا تجاه الحركات الدينية في البحرين"، مجلة النهج، السنة الرابعة، العدد الخامس عشر، ١٩٧٨، ص ٦٠.

٨١- سيف بن علي، قضايا التحرر والديمقراطية في البحرين والخليج، بيروت : دار الفارابي، ١٩٨٠، ص٦٣ .

٨٢- يوسف الحسن، مرجع سابق، ص٦٢ .

٨٣- نشرة الجماهير، فبراير ١٩٧٩ .

٨٤- المرجع السابق.
٨٥- المرجع السابق.
٨٦- حسين موسى، مرجع سابق، ص ١٤٧ .
٨٧- المرجع السابق، ص ١٤٧.
٨٨- المرجع السابق، ص ١٤٨ .
٨٩- المرجع السابق، ص ١٤٩ .
٩٠- نشرة ٥ مارس، فبراير ١٩٧٩ .
٩١- لمزيد من الإطلاع حول تنظيمات التيار الديني الشيعي في البحرين أنظر:
- فيصل مرهون، البحرين قضايا السلطة والمجتمع، لندن: دار الصفا للنشر والتوزيع،١٩٨٨ .
- أحمد حسين، الحركة الإسلامية في البحرين : لنصحح مسيرة الحوار، لندن : دار الصفا للنشر والتوزيع، ١٩٨٩ .
- فلاح المديرس، الشيعة في المجتمع البحريني والاحتجاج السياسي، مرجع سابق.
٩٢- يوسف الحسن، مرجع سابق، ص٦٢ .
٩٣- المرجع السابق، ٦٢.
٩٤- "أربعة من أقطاب المعارضة البحرينية يتحدثون"، مجلة المشاهد السياسي، السنة الثالثة، العدد ٨٣، ١٢-١٨ أكتوبر ١٩٩٧ .
٩٥- المرجع السابق.
٩٦- بيان القوى الوطنية والإسلامية في البحرين تطالب باستعادة الدستور والحريات العامة، وقع هذا البيان كل من: الجبهة الشعبية في البحرين، الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين، حركة أحرار البحرين الإسلامية، جبهة التحرير الوطني البحرانية، الثاني من إبريل ١٩٩٤ .
٩٧- أربعة من أقطاب المعارضة البحرينية يتحدثون"، مرجع سابق .
٩٨- بيان للقوى الوطنية الخليجية حول التدخل العراقي في الكويت، ١٩٩٠/٨/٥، منشور في نشرة ٥ مارس ، العدد ١٧٤، سبتمبر ١٩٩٠.
٩٩- المرجع السابق
١٠٠- "لا للغزو الأمريكي للجزيرة والخليج نعم لمقاومة شعبية عربية شاملة للصليبيين الجدد"، ٥ مارس ، العدد ١٧٤، سبتمبر ١٩٩٠.
١٠١ - بيان صادر عن "جبهة التحرير الوطني البحرانية" حول الأحداث الخطيرة في الخليج ، ٢١ أغسطس١٩٩٠.
١٠٢ - بيان "حول الاجتياح العراقي للكويت، وخطر العدوان الإمبريالي" ، ٥ مارس ، العدد ١٧٤، سبتمبر ١٩٩٠.
١٠٣- "أربعة من أقطاب المعارضة البحرينية يتحدثون"، المرجع السابق.
١٠٤- حمزة الحسن ، "المعارضة في السعودية التأرجح بين الهوى الإقليمي والوطنية الجامعة"، مجلة الجزيرة العربية، السنة الثانية، العدد ١٨، يوليو ١٩٩٢، ص ٤٦ .

١٠٥- برنامج الجبهة الشعبية الديمقراطية العمانية، ١٩٩٢ .
١٠٦- إعلان المبادئ الصادر عن المؤتمر التأسيسي للمنبر الديمقراطي الكويتي، ديسمبر ١٩٩١.
١٠٧- لمزيد من التفاصيل حول التغيرات التي طرأت على الخطاب السياسي والأيديولوجي للتجمعات والحركات الماركسية في منطقة الجزيرة والخليج العربي من الأنظمة السياسية الحاكمة في دول مجلس التعاون الخليجي أنظر مثلا:
- "المعارضة في عمان من الكفاح المسلح إلى النضال السلمي"، مجلة الجزيرة العربية، السنة الثانية العدد ٢٠، سبتمبر ١٩٩٢ .
- فلاح عبد الله المديرس، التجمعات السياسية الكويتية : مرحلة ما بعد التحرير، مطابع المنار: الكويت، ١٩٩٦ .
- بيان المنبر الديمقراطي الكويتي حول الحالة الراهنة والمهمات الوطنية، الكويت، ١٩٩١/٣/٢ .
- حزب اتحاد الشعب في الكويت، مسودة مشروع "البديل الديمقراطي طريق الكويت إلى التقدم والديمقراطية"، الكويت الأول من يونيو ١٩٩٠، مطبوع على الآلة الكاتبة .
- نشرة "الأمل" لسان حال اللجنة التنسيق بين "الجبهة الشعبية في البحرين" و"جبهة التحرر الوطني البحرانية"، العدد الاول، سبتمبر ١٩٩٢، العدد الثامن والتاسع يونيو- يوليو ١٩٩٣ .
- بيان صحفي عن أعمال المؤتمر التأسيسي للمنبر الديمقراطي الكويتي، الكويت،١٩٩١/١٢/١٠.
- "أربعة من أقطاب المعارضة البحرينية يتحدثون، مرجع سابق،
- عبد الرحمن النعيمي، "البحرين ... لا مفر من إعطاء كل ذي حق حقه"، مجلة الطليعة، العدد ١٢٩٦، ١-٧ أكتوبر ١٩٩٧.
- محمد الحسين، "تطور العلاقات بين القوى المعارضة والأنظمة الحاكمة في الخليج"، الجزيرة العربية، السنة الثانية، العدد٢٠، سبتمبر ١٩٩٢.
-عبدالرحمن النعيمي، موضوعات الإصلاح السياسي، بيروت: دار الكنوز الادبية،٢٠٠٢ .
- عبدالرحمن النعيمي، البحرين : جمعية العمل الديمقراطي، بيروت: دار الكنوز الأدبية، ٢٠٠٢.
١٠٨- جريدة الشرق الأوسط، ٢٤ ديسمبر ٢٠٠٢.
١٠٩- لتعرف على مواقف الجبهة الشعبية في البحرين وجبهة التحرر الوطني البحرانية أنظر مثلا: الدكتور يعقوب الجناحي "الميثاق الوطني وسقف التغييرات المرتقبة في البلاد" ، جريدة القدس العربي ، ٥ يناير ٢٠٠١. عبدالله هاشم، " الميثاق البحريني وإشكالية السلطة التشريعية"، جريدة الخليج، ٢٦ يناير ٢٠٠١.
١١٠- عبدالنبي العكري، قراءة في مشروع الإصلاح الديمقراطي، بيروت : دار الكنوز الأدبية، ٢٠٠٣، ص ٦٩.
١١١- المرجع السابق، ص ٦٩.
١١٢- المبادئ والبرنامج السياسي العام "للتجمع الوطني الديمقراطي التجمع" تحت (التأسيس)، مارس ٢٠٠١
١١٣- المرجع السابق.

١١٤- عبدالنبي العكري، قراءة في مشروع الإصلاح الديمقراطي، مرجع سابق، ص ٧٢.
١١٥- عبدالرحمن النعيمي، موضوعات الإصلاح السياسي،مرجع سابق، ص١٠٨.
١١٦- جريدة القبس، ٢٩ يناير ٢٠٠٢.
١١٧- عبدالنبي العكري، قراءة في مشروع الإصلاح الديمقراطي، مرجع سابق، ص٧٣.
١١٨- مقابلة مع رئيس "جمعية العمل الوطني الديمقراطي" عبد الرحمن النعيمي، منشورة في جريدة القبس، ٢٩ يناير ٢٠٠٢.
١١٩- جريدة القبس، ٢٩ يناير ٢٠٠٢.
١٢٠- وزارة العمل والشئون الاجتماعية، قرار رقم ١ لسنة ٢٠٠١ بشأن الترخيص بتسجيل جمعية المنبر الديمقراطي التقدمي.
١٢١- النظام الأساسي لجمعية المنبر الديمقراطي التقدمي.
١٢٢- المرجع السابق.
١٢٣- المرجع السابق.
١٢٤- المرجع السابق.
١٢٥- محمد علي، "العمل بين المثقفين"، مجلة النهج، السنة الخامسة، العدد ٢٠ ، ١٩٨٨، ص ٧١ . سعد سالم، "حول ظروف دخول الأفكار الماركسية إلى البحرين" مرجع سابق، ص ١٧٣-١٧٤ .

الفصل الثالث

الحركات والجماعات الإسلامية الشيعية

المقدمة

يهـدف هـذا الفصـل مـن الدراسة إلى تسليط الضوء على الأوضاع الاجتماعية والسياسية لشيعة البحرين. وتنبع أهمية هذه الدراسة بأنها تتزامن مع تزايد وتيرة الصراع بيـن الشـيعة في البحرين والسلطة الحاكمة حيث تشهد الساحة السياسية في البحرين منذ ديسمبر ١٩٩٤ صدامات علنية بين الشيعة والسلطة مما أدى إلى عدم الاستقرار السياسي في البحرين.

يركز هذا الفصل على فترة تاريخية زمنية محددة بدءا من مطلع العقد الثاني من هذا القـرن حـتى الوقـت الحاضر والتي شهدت تطور مراحل الصراع بين الشيعة، الذين يشـكلون أغلـبية السكان، والنظام السياسي السني. كذلك سيتعرض الفصل من الدراسة للنضـال المشـترك بيـن الطائفتين ضد النظام السياسي والبريطانيين من خلال حركة الإصلاح السياسي عام ١٩٣٨ وحركة الخمسينات متمثلة في "الهيئة التنفيذية العليا".

سـوف يتـناول هذا الفصل من الدراسة تأثير الثورة الإسلامية في إيران التي رفع قادتهـا مـن رجـال الدين شعار تصدير الثورة إلى مناطق الجزيرة والخليج على شيعة الـبحرين ممـا أدى إلى توتـر العلاقـات بين السنة والشيعة من جهة وبين الحكومة البحرينية والشيعة والنظام الديني في إيران من جهة أخرى.كذلك سوف تلقي هذه الدراسة الضوء على مرحلة ميثاق العمل الوطني والذي أدى في النهاية إلي المصالحة الوطنية بين جميـع أطـرف المعارضـة السياسية بما فيها الجماعات والحركات السياسية الإسلامية الشـيعية والسـلطة الحاكمة في البحرين، والتي شهدت انفراجاً ديمقراطياً بعد تولي أمير البحرين الجديد حمد بن عيسى آل خليفة مقاليد السلطة

الأوضاع الاجتماعية

ينقسم المجتمع البحريني طائفيا إلى سنة وشيعة ولا يعرف بالضبط نسبة الشيعة إلى السنة ولأسباب سياسية لم تؤخذ بيانات التعداد العام حول المذهب الذي ينتمي إليه الفرد إلا أن الإحصاء الوحيد الذي تم على أساس مذهبي كان عام ١٩٤٠ حيث تبين أن عدد أفراد الشيعة ٣٥٩، ٤٦ ألف والسنة ٩٨٤ ، ٤١[١] وقد قدرت السلطات البريطانية عام ١٩٢٠ عدد السكان في البحرين بـ ١٠٠ ألف نسمة منهم ٦٠ ألف سنة و٤٠ ألف من الشيعة[٢]. أما عمر رضا كحالة فقد قدر عدد سكان البحرين بـ ٩١١ ،١٢٠ نسمة منهم السنة ٨٣١،٦٨ والشيعة بـ ٠٨٠ ،٥٢ نسمة[٣]. أما لورانت شابري وآني شابري فقد قدرا عدد الشيعة من مجموع سكان البحرين بأكثر من ٥٠ %[٤]. أما منيرة فخرو فقد قدرت عددهم بـ ٧٠% من مجموع السكان بينما يشكل السنة بمختلف أصولهم حوالي ٣٠% من مجموع السكان، وترجع منيرة فخرو الأسباب في تزايد نسبة الشيعة في المجتمع البحريني إلى عدة عوامل. أولا: أن معظم الشيعة يقطنون القرى والمناطق الريفية ومن عادة سكان تلك المناطق الزواج المبكر. ثانيا: كثرة تعدد الزوجات. ثالثا: ارتفاع نسبة خصوبة المرأة الريفية إلى درجة أعلى بكثير من نسبتها لدى المرأة المدنية[٥].

وينقسم شيعة البحرين إلى ثلاث أقسام البحارنة وهم سكان البحرين الأصليين وهم من الشيعة من أصول عربية استوطنوا البحرين في مختلف فترات التاريخ فرارا من الاضطهاد الديني والسياسي أيام الأمويين والعباسيين. أما القسم الثاني فهم الشيعة الذين وفدوا من القطيف والإحساء، وسكنوا البحرين إبان اشتداد نشاط الحركة الوهابية في القرن التاسع عشر وهم يتبعون التقليد الفقهي الإخبارية. أما القسم الثالث فهم شيعة جاءوا من إيران إلى البحرين واستقروا فيها منذ القرن السابع عشر أثناء غزو الإيرانيين لها وهم من الأصوليين. ويشكل الشيعة من أصول عربية ٩٥% من مجموع شيعة البحرين[٦]، وهم من الشيعة

الأمامية الذين يعرفون بالإثنا عشرية على أساس أنهم يعتقدون باثني عشر إماما أولهم علي وأخرهم محمد المهدي[٧].

وعلى الرغم من أن أغلبية سكان البحرين من الشيعة إلا أنه تم إخضاعهم لحكم القبائل العربية السنية التي جاءت من قلب الجزيرة العربية وقد تعرض الشيعة في البحرين لأشد أشكال الاضطهاد من قبل حكم آل خليفة الذين حكموا البحرين منذ عام ١٧٨٣ واخضعوا البلاد وحكامها السابقين لسيطرتهم واعتبروا كل الأرض ملكا لهم على أساس حق المنتصر، وهكذا انقسم المجتمع البحريني إلى أغلبية شيعية كادحة ومضطهدة وأقلية سنية متفاوتة المراتب، وعلى رأس هذه الأقلية وباسمها هيمن آل خليفة على كامل المجتمع[٨]. ويجمع معظم الذين كتبوا في الشأن البحريني على الاضطهاد الذي عانى منه الشيعة في البحرين حيث يصف لوريمر أوضاع الشيعة في ظل حكم آل خليفة ويقول "بأنه تحت حكم الشيخ وأقربائه، فإن البحارنه الذين يشكلون الجزء الأكبر من قطاع المزارعين غير سعداء. فهم يتعرضون لـ "سخرة" مستمرة وسيطرة كاملة تنسحب عليهم وعلى قواربهم وماشيتهم، وموقعهم من الأرض هو موقع العبيد وليس المستأجرين الذين يتمتعون بحرية. وإذا ما عجزوا عن إنتاج كمية معينة من المحصولات فإنهم يطردون من منازلهم وفي بعض الحالات يضربون ويسجنون كذلك"[٩]. وأثناء زيارة المقيم السياسي البريطاني في الخليج إلى البحرين تريفور تقدم شيعة البحرين بعريضة يشكون فيها أوضاعهم ومما جاء في تلك العريضة " أننا نرجو أن نوضح (من خلال هذه الشكوى) لصاحب الحكمة العظيمة ورئيس (منطقة) الخليج أن طائفة الشيعة تعيش حياة ملؤها الذل. وهي عرضة للمذابح الجماعية، وليس لها من ملجأ. كما أن شهادة أي من أفرادها لا تقبل (في المحاكم) إضافة إلى أن ممتلكاتها عرضة للسلب والنهب، عدا عن كون أفرادها معرضين للمعاملة السيئة في أي وقت"[١٠]. إضافة إلى تجريد الشيعة من الأرض كذلك خضعوا لنظام ضريبي متشدد. فكانت ضريبة الرقبة تدفع عن كل شيعي من البالغين، وضريبتي بساتين النخيل والسمك. كما عانوا من نظام السخرة ولم يضم نظام الإدارة والقضاء في أجهزته أيا من الشيعة[١١].

أدت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتردية التي عانى منها الشيعة إلى تحركهم من أجل المطالبة بحقوقهم عن طريق كتابة العرائض وتقديمها للسلطات البريطانية والقيام بانتفاضات شعبية كان أهمها انتفاضة فبراير عام ١٩٢٢ التي تطورت إلى إعلان الإضراب العام في سوق المنامة والخروج في تظاهرة احتجاجا على ممارسات السلطة القمعية[١٢].

على أثر الاحتجاجات والتحركات التي قام بها الشيعة أقدمت الحكومة البريطانية على عــزل الحاكم عيسى بن علي في عام ١٩٢٣ وتم تنفيذ الإصلاحات الإدارية والتي اشتملت على إعادة تنظيم الجمارك والشرطة وإصلاح نظام الغوص والنظام القضائي ووجهت هذه الإصــلاحات الإداريــة والماليــة التي أدخلها الميجر ديلي بالرفض من قبل أفراد الأسرة الحاكمــة المواليــن لــلحاكم المعــزول ومن بعض القبائل السنية الذين رفضوا التخلي عن الســلطات المطلقة التي كانت بأيديهم وتسليمها للسلطة المركزية التي كان الإنجليز يسعون لتطبيقها من أجل تكريس سلطة الحاكم الجديد حمد بن عيسى وتقدمت القبائل السنية برسالة إلى تريفور اعتبروا فيها الإجراءات التي أقدم عليها الميجر ديلي ومنها عزل عيسى بن علي تدخــلا في شؤون البلاد وموقفا معاديا للأمة العربية وتخليا من بريطانيا عن مسئوليتها في الخليج(١٣).

الشيعة والحركة الإصلاحية عام ١٩٣٨

على أثر فشل المحاولات التي تزعمها وجهاء الطائفة الشيعية في تحقيق مطالبهم التي تقدموا بها إلى الحكومة البحرينية وبريطانيا عام ١٩٣٤ ولبطئ الإصلاحات التي تمت في عهــد الشــيخ حمد والتي لم تلبي مطالب الشيعة وكذلك المطالب التي تقدم بها السنة أيضا، تصاعدت الضغوط المحلية ونتج عنها مطالب مشتركة بين الشيعة والسنة حيث ساهمت عدة عوامل في التقارب بين الطائفتين(١٤) منها:

١- تزايد الوعي السياسي بين الشباب البحريني نتيجة انتشار التعليم.

٢- اكتشــاف النفط عام ١٩٣٢ حيث شارك العمال الشيعة مع السنة في الإضرابات العمالية التي شهدتها البحرين منذ العام ١٩٣٨ وما تلاه .

٣- الانفتاح على العالم الخارجي.

٤- دعــم حكومــة الهند الشرقية لأسرة آل خليفة وإبقائهم في الحكم وقمع الحركات المناوئة.

٥- ظهور الحركات الإصلاحية في كل من الكويت ودبي.

٦- بــروز قضــية الــبحرين على الصعيد العربي والدولي حيث ظهرت العديد من المقــالات الــتي تــنتقد السياســة البريطانية والحكومة البريطانية في العديد من الصحف والمجلات التي كانت تصدر في بعض الأقطار العربية مثل مجلة "الناس" التي كانت تصدر

في البصرة ومجلة "المستقبل" في بغداد و "النهار" و"صوت الأحرار" بيروت و"العمل القومي" بدمشق و"الشباب" و"الرابطة العربية" في القاهرة. ووجهت هذه الصحف والمجلات انتقادات للمستشار البريطاني وتحدثت عن الوجود البريطاني في البحرين وعن بناء قاعدة الجفير.

قبل ظهور الحركة الإصلاحية في ١٤ سبتمبر ١٩٣٨ نشرت صحيفة "الرابطة العربية" تحت عنوان "نداء مأس دامية في البحرين نداء حار" موقعة باسم "عربي" تحث الشعب البحريني بالمطالبة بحقوقه. ودعا المقال إلي تأسيس مجلس تشريعي ومنع الأجانب من التدخل في شؤون البحرين وتجريدهم من كل سلطة(١٥). ووجه المستشار البريطاني التهمة إلى مجموعة من وجهاء البحرين من الطائفتين بأنهم وراء نشر هذا المقال(١٦).

في الأول من نوفمبر عام ١٩٣٨ ظهرت أول وثيقة مشتركة وهي عبارة عن عريضة رفعت فيها مطالب تقدمت بها خمس شخصيات بحرينية: يوسف فخرو، سيد سعيد بن السيد خلف، منصور العريض، محسن التاجر وعيسى بن صالح تمثل طائفتي الشيعة والسنة تضمنت التالي(١٧):

١ ــ تشكيل مجلس للمعارف يتألف من ثمانية أعضاء أربعة من الطائفة السنية وأربعة من الطائفة الشيعية ومهمة هذا المجلس الإشراف على سير التعليم في المدارس.

٢ – إصلاح السلك القضائي بتغيير القضاة الموجودين وتشكيل هيئة قضائية من ثلاثة قضاة لكل محكمة بحيث يكونون اثنين من الوطنيين من الأهالي واحد سني وواحد شيعي وإنشاء محكمة خاصة للجنايات.

٣ – إصلاح البلديات وتعيين الوطنيين في الوظائف محل الأجانب.

٤ – تأسيس نقابة للعمال يعترف بها رسميا من الحكومة تتولى شؤون العمال الوطنيين.

٥ – اختيار ستة أشخاص ثلاثة من السنة وثلاثة من الشيعة يمثلون الأهالي للتفاهم مع الحكومة.

أرجع المعتمد البريطاني دوافع التحرك المشترك للشيعة والسنة إلى الاحتمالات التالية(١٨):

١– احتمال فتح موضوع خلافة الشيخ حمد.

٢ – حوادث الكويت ودبي.

٣ – تدهور الحالة الاقتصادية.

٤ – تراجع سوق اللؤلؤ.

٥ – الامتعاض من المحاكم، خاصة فيما يتعلق بمحكمة الشرع الشيعية.

٦ – الاستياء من مستوى تطور التعليم وأوضاع الشرطة.

٧ – الشكاوى من الاستعمار البريطاني وزيادة توظيف الأجانب في بابكو.

وعلى أثر التحرك المشترك الذي جمع السنة والشيعة لأول مرة وعلى الرغم من إدراك بريطانيا أهمية إجراء بعض الإصلاحات إلا أنها كانت تتخوف من النتائج السياسية التي سوف تترتب على ذلك، لهذا سعى المستشار البريطاني بلجريف في تنفيذ خطته للقضاء على هذا التحالف الذي جمع الشيعة والسنة ونجح في إقناع ممثلي الشيعة بالتخلي عن مطلب المجلس التشريعي وبذلك منع تبلور موقف سياسي مشترك بين الطائفتين عندما حيد الشيعة عن طريق الاستجابة لبعض مطالبهم والتي كان من بينها إحداث تغييرات في المحكمة الشرعية الجعفرية عن طريق عدم إعادة بعض القضاة الشيعة المعترض عليهم[١٩].

في نهاية عام ١٩٣٨ أقدمت أسرة آل خليفة والحكومة البريطانية على اعتقال قيادة حركة الإصلاح السياسي السنة سعد الشملان، أحمد الشيراوي، على الفاضل، وإبراهيم كمال.[٢٠]، وكان مخطط السلطة وبريطانيا يهدف إلى عزل الشيعة عن السنة، ولكن اكتشاف النفط وازدهار التجارة قد وضعا أساسا ماديا لنفي اصطفاف قوى المجتمع القائم على أساس طائفي ليحل محله اصطفاف جديد على أساس طبقي، حيث تواجدت طبقة عمالية وأخرى رأسمالية[٢١]. وكانت ردة الفعل عنيفة من قبل العمال السنة والشيعة حيث أعلن عمال النفط العاملين في شركة بابكو الإضراب عن العمل على أثر اعتقال قادة الحركة الإصلاحية وتبنوا المطالب الإصلاحية وأضافوا إليها مطالب عمالية منها زيادة الأجور ومساواتهم بالعمال الهنود مما أدى بالشركة إلى فصل ثمانية عشر عامل باعتبارهم قادة الإضراب العمالي[٢٢]. وهكذا تعزز التلاحم السني الشيعي في صفوف عمال النفط عندما قام هؤلاء بإضرابهم عام ١٩٤٣ مطالبين بتحسين أوضاعهم وكان نجاح الإضراب الذي حقق بعض المكاسب للطبقة العاملة أول مؤشر على التآخي الحقيقي بين أبناء الطبقة العاملة من الطائفتين والذي عجز أن يحققه نضال كل طائفة لوحدها[٢٣].

الشيعة وحركة الخمسينات

شهدت البحرين في بداية الخمسينات صدامات طائفية بين الشيعة والسنة ففي عام ١٩٥٣ وفي مناسبة عاشوراء خرج الشيعة في مواكبهم احتفالا بهذه المناسبة وبدأت

المصـــادمات على أثر حصول مشادة بين عدد من المشاركين في موكب العزاء للشيعة مع عدد من الأفراد من السنة وتطورت هذه المشادة إلى مواجهة طائفية بين السنة والشيعة[٢٤]، ولعبت أسرة آل خليفة والمستشار البريطاني تشارلز بلجريف الذي ينفذ المخطط البريطاني المرتكـــز عـــلى سياسة "فرق تسد"، دورا كبيرا في تأجيج الخلاف الشيعي السني. ويشير حســين موســى "لقد ثبت أن صدامات ... سبتمبر ١٩٥٣ كانت مفتعلة من قبل الحكومة، حيث اتضح لاحقا أن نائب قائد الشرطة (دعيج بن حمد آل خليفة) كان على رأس مجموعة مـــن عناصـــر المخابرات، كلفت بإلقاء قوارير زجاجية على جماهير المسيرة الدينية، وبعد حـــدوث البلبـــلة، انـــتقل إلى المحرق ليتصدر مجموعة من المتعصبين السنة ضد الشيعة لمهاجمـــة أحيائهم هناك. لقد كانت هذه الحوادث أمثلة لسلسلة من الصدامات المؤسفة التي شـــهدتها البحرين على امتداد عامي ٥٣-١٩٥٤، وجاءت تتويجا للمخطط السلطوي الذي تقاســـمه المستشـــار البريطاني والحاكم، فقد عمد بلجريف إلى الظهور بمظهر المدافع عن الشـــيعة وحقوقهم، في الوقت الذي تصدر الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة موقع الدفاع عن السنة وحقوقهم"[٢٥].

في ٢٤ سبتمبر ١٩٥٤ أعلن سائقو سيارات التاكسي إضرابا شاملا مطالبين بتعديلات فـــي نظـــام التأمين على السيارات وقد كان التأمين يتم عن طريق شركات تأمين بريطانية وبرسوم مرتفعة وقد تحددت مطالب المضربين[٢٦]:

١ - تخفيض رسوم التأمين.

٢ - إلغاء رسوم العبور على جسر المنامة -المحرق.

٣ - إنشاء نقابة لسائقي التاكسي.

تبـــنت صـــحيفة "صـــوت البحرين" منذ صدورها عام ١٩٤٩ الدعوة إلى التآخي بين الطائفـــتين وهذا راجع إلى أن مؤسسيها هم مجموعة من المثقفين الذين ينتمون إلى الطائفتين السنية والشيعية بما فيها المطالب التي تقدم بها سائقو التاكسي. وكان لصحيفة "صوت البحرين" دور كبير في إقناع السلطة على الموافقة على تأسيس أول شركة تأمين وطنية وهو يعتبر أول مشروع اقتصادي مشترك بين ممثلي الطائفتين. وتشكلت إدارة الصندوق برئاسة عبد الرحمن الـــباكر وأصبح مقر الصندوق مكاناً يتم اللقاء به من قبل ممثلي الطائفتين الأمر الذي أدى إلى أن تســـحب الحكومـــة جـــواز الباكر وقد خلق هذا الإجراء ردة فعل قوية بين الشيعة والسنة وأصبح الباكر قائدا وطنيا بعيون أبناء الطائفتين[٢٧].

تمكن الباكر ورفاقه من السنة والشيعة بعد ذلك من عقد اجتماع حضره وجهاء الطائفتين في حسينية قرية سنابس في الثالث عشر من أكتوبر ١٩٥٤، وتمخض هذا الاجتماع عن تشكيل "الهيئة التنفيذية العليا" والتي كانت تتكون من مائة وعشرين عضوا تنبثق منها لجنة تنفيذية قوامها ثمانية أعضاء ممثلين عن الشعب من السنة والشيعة حيث راعت قيادة الهيئة التوازن الطائفي داخلها، أربع شيعة مقابل أربع سنة وكان من أبرز المطالب التي تقدمت بها الهيئة:(٢٨)

١ - الحصول على شرعية الهيئة من الحكومة البحرينية.
٢- تأسيس مجلس تشريعي عن طريق انتخابات حرة.
٣- وضع قانون عام للبلاد جنائي ومدني.
٤ - إصلاح القضاء.
٥ - السماح بتأسيس نقابة تمثل العمال ونقابات لأصحاب المهن الحرة.
٦ - تأسيس محكمة عليا للنقض والإبرام.

استغلت الهيئة الأعياد والمناسبات الدينية للطائفتين بفاعلية من أجل تعبئة الجماهير. ففي الاحتفال بذكرى مولد الرسول دعت الهيئة إلى قيام احتفال مشترك جمع الطائفتين أثيرت فيه مسألة رفض الحاكم الاستجابة لتنفيذ مطالب الهيئة وأثناء الاحتفال أكد قياديو الهيئة إصرارهم على تنفيذ هذه المطالب وحضر هذا الاجتماع ألف من المواطنين الذين وقعوا على عريضة تفوض قياديي الهيئة صلاحية التحدث باسمهم. وعلى أثر إصرار الحكومة على رفض تنفيذ مطالب الهيئة دعت الأخيرة إلى إضراب عام في ٤ ديسمبر ١٩٥٤ واستجاب أغلبية الشعب الساحقة لنداء الإضراب حيث اضرب ٩٠ % من الشعب(٢٩).

عبرت بريطانيا عن قلقها من تطور الأوضاع لصالح الهيئة حيث أشارت مذكرة داخلية خاصة بوزارة الخارجية البريطانية "إن ورطتنا هي أننا إذا أبدينا ميلا للإصلاحيين وذلك بالضغط على الحاكم لإدخال نوع من الحكم أكثر تمثيلاً، فإننا سنقلل من ثقته فينا وربما يتنازل عن الحكم؛ إن سيادته الشخصية ستصبح أضعف، وكذلك موقعنا الذي يعتمد كليا على علاقتنا معه شخصيا؛ إن أي نوع من الهيئة التمثيلية سوف يرجح أن ينتقد، وفي النهاية يقطع العلاقات مع بريطانية؛ إن النظام الحالي الذي تحكم به البلاد والمناخ الهادئ الذي تعمل ضمنه شركة النفط سوف يذوب في بوتقة القومية العربية وأي درجة من

الرضوخ إلى مبدأ التمثيل ستؤدي إلى حركة سريعة باتجاه حكومة برلمانية كاملة وإزاحة نفوذهـا، وإذا مـا قضـي عـلى النمط التقليدي في البحرين، فإن موقفنا كله في الخليج وخصوصا في الكويت وقطر سيتأثر بذلك"[٣٠].

عـلى أثـر نجـاح الإضراب العام أجبرت السلطة على الاستجابة للمفاوضات ثم الاعـتراف بـ "الهيئة التنفيذية العليا" بعد أن وافقت على تغيير المسمى إلى "هيئة الاتحاد الوطني"[٣١].

تعتـبر "هيئة الاتحاد الوطني" أول تجمع سياسي علني له مكانته وممثليه في منطقة الجزيـرة والخليج العربي، كما تعد أول تنظيم سياسي وطني لا طائفي في تاريخ البحرين الحديـث. ومـن أبرز نشاطات "هيئة الاتحاد الوطني" إصدار البيانات وعقد الاجتماعات الجماهيـرية الواسـعة التي شارك بها أبناء الطائفتين، كما استطاعت الهيئة تشكيل نقابة للعمال باسم "اتحاد العمل البحريني" الذي ضم في عضويته العمال الشيعة والسنة[٣٢].

بعـد الـنجاح الـذي حققته الهيئة استغلت السلطة ومعها الإنجليز أحداث الانتفاضة الجماهيرية التي تعرضت فيها المصالح البريطانية للتخريب من قبل المظاهرات الصاخبة الـتي شـهدتها الـبحرين ردا على العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ على مصر، في تضييق الخـناق على الهيئة عن طريق اعتقال زعمائها وإبعاد ثلاثة من قياديها إلى جزيرة سنت هيلانه في المحيط الاطلسي قرب جنوب افريقيا[٣٣].

ظهور الجماعات الشيعية المنظمة

شـجعت الحكومـة البحرينية في البداية ظهور بعض المنابر الدينية للشيعة والسنة والـتي كانت إما على شكل جمعيات أو صحف ومجلات مثل مجلة "المواقف" والتي برز فيها النشاط الديني والسياسي وانخرط في هذه المنابر رجال الدين الشيعة التابعين للحكومة حيث أن الحكومة البحرينية كانت ترمي من هذا الاستفادة واستغلال الحركة الدينية كبديل للمعارضـة السياسية للسلطة المتمثلة في القوى القومية واليسارية وأن تحتويها وتستخدم نشـاطها لصالحها بهدف شق الالتفاف الشعبي حول المطالب التي رفعتها هذه القوى عبر بديـل قادر على أن يخاطب القواعد الشعبية ويتحرك في صفوفها. كما حدث في الكويت عـندما استغلت السلطة الجماعات الدينية في وجه خصومها من القوى القومية واليسارية حيـث اسـتطاعت السلطة استخدامهم في تطويق وعزل هذه القوى[٣٤]. ولكن منذ بداية

السبعينات تزايد النشاط الأيديولوجي والتنظيمي والسياسي للتيار الديني الشيعي وبدأت تظهر مراكز الدعوات الإسلامية الشيعية في إيران والعراق ولبنان والمنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية لإقامة تنظيماتها وأحزابها الأصولية الدينية. ففي إبريل عام ١٩٧٤ أعلن عن تأسيس "حركة أمل" في لبنان كما تأسست "منظمة الثورة الإسلامية في الجزيرة العربية" عام ١٩٧٥ و"منظمة العمل الإسلامي" في العراق عام ١٩٧٩.

أدى وصول السيد هادي المدرسي إلى البحرين الذي بدأ يقوم بنشاط ديني منظم سياسيا وتنظيميا وأيديولوجيا عبر المنابر الدينية أو من خلال مجلة "المواقف" والمناشير والنشرات والكتيبات الدينية، أحدث هذا ظهور توجهات جديدة داخل الحركة الدينية الشيعية في البحرين خصوصا بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران وقيام الجمهورية الإسلامية مما أدى إلى إحباط مشروع السلطة وتوقعاتها بتدجين الحركة الدينية وأحدثت نقلة نوعية في الحركة الدينية الشيعية من لاهوت التأمل إلى لاهوت التحرير[٣٥]. ووصف هذا التيار الجديد المتأثر بأطروحات الثورة الإسلامية في إيران أولئك "الذين اعتكفوا على الفكر الإسلامي في صوامع العبادة بأنهم انعزلوا عن الواقع"[٣٦]. أن هذا التيار الجديد هو الذي سيطر بالنهاية على هذه المنابر وقد تبلور في الاحزاب والمنظمات التالية:

١ - حزب الدعوة الإسلامية

تأسس "حزب الدعوة الإسلامية- فرع البحرين في عام ١٩٦٨[٣٧] على يد مجموعة من الطلاب الجامعيين الذين درسوا في الجامعات العراقية، كذلك شارك في تأسيس الحزب طلاب العلوم الدينية الذين درسوا في الحوزة العلمية في النجف. وتتشكل قاعدته من طلاب المدارس الثانوية وبعض طلاب الجامعة المنتمين لـ "جمعية التوعية الإسلامية". وشارك ممثلون عن الحزب في الانتخابات البرلمانية التي جرت في البحرين لانتخاب المجلس التأسيسي والمجلس الوطني كما شارك عدد من أعضاء الحزب في النشاطات الاجتماعية والثقافية التي أقامتها "جمعية التوعية الإسلامية" في السبعينات من القرن المنصرم. وفي عام ١٩٨٣ ألقت أجهزة الأمن البحرينية القبض على عدد من نشطاء الجمعية وكوادر الحزب، ووجهت لهم تهمة الانتماء "لحزب الدعوة الإسلامية" حيث شكلت الجمعية القاعدة التي استند إليها "حزب الدعوة الإسلامية" في محاولة لتأسيس عمل حزبي في البحرين وهي المحاولة التي أجهضت إثر هذه الاعتقالات[٣٨]. وفي هذا الصدد تشير أحد الدراسات: " كان حزب

الدعـــوة الإســـلامية آنـــذاك يمر في عملية تقييم لأهدافه ووسائله واستراتيجية ولهذا جاءت الاعـــتقالات فـــي فترة حوارات داخلية متضاربة ساهمت في تفكيك الحزب وإنهاء نشاطاته المنظمة"(٣٩).

٢ - جمعية التوعية الإسلامية

تعتـــبر"جمعيـــة التوعية الإسلامية" الواجهة الدينية "لحزب الدعوة الإسلامية" – فرع الـــبحرين والـــتي تأسست عام ١٩٦٨ كحلقات ذكر في قرية الدراز، وتطورت شيئا فشيئا حـــتى وجد مؤسسوها أنه من الضرورة إيجاد مقر رسمي لهم وطلب ترخيص رسمي من وزارة الشـــؤون الاجتماعية وهذا ما حدث في عام ١٩٧٢ (٤٠). وقد ساهم في تأسيسها عدد من الشباب وعلماء الدين والمثقفين من الشيعة وترأس الجمعية الشيخ عيسى قاسم أحد نواب "الكتلة الدينية" في المجلس الوطني وانضم إلى عضويتها عدد من أبناء الطائفة الشيعية ومنهم القضاة والتجار والشخصيات الاجتماعية وخريجي الجامعات من مهندسين وأطباء. واتخذت فـــي بدايـــة نشـــاطها من مسجد طي الذي يقع في شرق الدراز واستغلت الجمعية الانفراج السياســـي أثـــناء وجود المجلس الوطني حيث انتشر أعضاء الجمعية في معظم قرى ومدن البحرين. ولعبت الجمعية دورا مهما في تسييس الشارع الشيعي حيث كانت مركزا مهما في الدعايـــة الانتخابية التي شهدتها البلاد في المناسبات الانتخابية للمجلس التأسيسي والمجلس الوطـــني(٤١). وكان للجمعية نشاط ملحوظ في النوادي المنتشرة في هذه المناطق، وكان من أبرز نشاطات الجمعية إقامة الدروس الدينية والندوات والمحاضرات والمؤتمرات الإسلامية وافتتحت العديد من المدارس الإسلامية(٤٢). وفي هذا الصدد يقول حسين موسى " إن جمعية التوعية لم تكن جمعية محلية لقرية الدراز أو محيطها، بل كانت مركزاً للطائفة الشيعية ككل في مختلف مناطق البحرين، حيث أدى اختلاطهم مع بعضهم البعض والانتماء إلى مؤسسة واحـــدة والمشاركة في نشاطاتها ومسئوليتها إلى خلق توجه فكري مؤهل للتحول إلى موجه لحـــركة سياســـية"(٤٣). وارتبطت "جمعية التوعية الإسلامية" منذ تأسيسها وقبل قيام الثورة الإسلامية في إيران بالجهات الرسمية في البحرين، وكانت الجمعية موجهة من قبل السلطة لمحاربـــة القـــوى الـــتقدمية(٤٤). وقبل شهور من قيام الثورة الإسلامية في إيران بدأ قياديو الجمعية أول اتصال لهم مع آية الله الخميني أثناء إقامته في النجف، وكان لأعضاء الجمعية دور كـــبير فـــي دعم الثورة الإسلامية في إيران ماديا ومعنويا، وبعد نجاح الثورة بادرت

الجمعية بصورة علنية بإرسال برقية تهنئة بهذا الانتصار لكل من آية الله الخميني قائد الثورة ورئيس الحكومة الإسلامية المؤقتة الدكتور مهدي بازرجان. وشارك عدد من أعضاء الجمعية وقياديها مثل الشيخ عيسى أحمد قاسم والشيخ عبدالامير الجمري والشيخ عباس الريس في الوفد الشعبي الذي قام بزيارة طهران لتقديم التهاني إلى آية الله الخميني بمناسبة انتصار الثورة وقيام الجمهورية الإسلامية. كما نشطت الجمعية في عقد الاحتفالات المؤيدة للثورة الإسلامية في إيران. وفي هذا الصدد يقول حسين موسى: "وهكذا لقيت الثورة الإسلامية تأييد الشيعة ومباركة زعمائهم. لكن الحكم في البحرين كان مستعداً للتعايش مع ذلك ما دام التفاعل يقتصر على الجانب المذهبي الوجداني ولكن الأمر اختلف عندما بدأ العمل على برنامج التغيير الإسلامي لأوضاع البلاد، وعندما تحولت الجمعية إلى خلية أعصاب لحركة التغيير الإسلامي الشيعي العاملة على زرع روح المقاومة والتحدي للسلطة والتبشير بإسقاطها"(٤٥).

في عام ١٩٨٤ هاجم الجهاز الأمني مقر الجمعية وتم مصادرة محتويات وختم مقرها بالشمع الأحمر وتم اعتقال رئيس مجلس إدارة الجمعية الشيخ إبراهيم منصور الجمري وعدد من قياديي الجمعية أمثال الشيخ حسن المالكي والحاج على العكري وجرت لهم محاكمة سرية من قبل محكمة أمن الدولة التي حكمت عليهم بالسجن سبع سنوات(٤٦).

بعد الانفتاح السياسي الذي أعلن عنه أمير البحرين الجديد حمد بن عيسى آل خليفة تم الإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين والسماح بعودة المبعدين السياسيين إلى البحرين والذين من ضمنهم نشطاء من أعضاء الجمعية، حيث سمحت الحكومة البحرينية للجمعية بمزاولة نشاطها من جديد بعد ستة عشر عاما من إغلاقها من قبل السلطة وجرت انتخابات للمجلس الإداري للجمعية في شهر مارس من عام ٢٠٠١.

٣ - جمعية الإرشاد الإسلامي

تأسست الجمعية عام ١٩٦٩ في المنامة وأعلنت عن نفسها في مناسبة وفاة الإمام على بن أبي طالب في مأتم "العريض" معلنة بدء مرحلة جديدة من العمل الإسلامي وكانت تحمل في بداية تأسيسها اسم "جمعية شباب الإرشاد الإسلامي". وتركز نشاط الجمعية بين الشباب الشيعي حيث تمكنت من تشكيل أول نواة للحركة الدينية الشيعية المنظمة في البحرين واستقطبت عددا من الشباب الشيعي الذين انخرطوا في العمل

الإســلامي المـنظم فـي السـاحة البحرينية. ومن أهم الأنشطة التي تولتها الجمعية عقد المجالس الدينية وإقامة الاحتفالات والمهرجانات الدينية وحاولت الجمعية أن تحصل على ترخيص رسمي من قبل السلطة في البحرين ولكن محاولاتها لم تلق النجاح[٤٧].

٤ - الصندوق الحسيني الاجتماعي

ســاهم علماء الدين والمثقفين الشيعة من خريجي الجامعات وطلبة العلوم الدينية في تأسـيس "الصـندوق الحسيني" في المنامة عام ١٩٧٢. حاول المؤسسون الحصول على ترخيص رسمي من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ولكن جميع هذه المحاولات قد فشلت مما اضطر المؤسسون إلى ممارسة نشاطهم من خلال مؤسسة مرخص لها، وهي "المكتـبة العامـة للثقافة الإسلامية"[٤٨]. ومن أبرز قياديي الصندوق السيد جعفر العلوي، ويعتـبر "الصندوق الحسيني" امتدادا "لجمعية الإرشاد الإسلامي" وبعد فترة سيطر أعضاء "الصـندوق" على "المكتبة العامة للثقافة الإسلامية" وقاموا بتوزيع ونشر كتب السيد هادي المدرسـي ممـا أحدث خلافاً بين المكتبة والصندوق، وفي عام ١٩٧٦ انفصل الصندوق الحسـيني عـن المكتبة وأصبح الصندوق يعرف باسم "الصندوق الحسيني الاجتماعي". واتخـذوا مـن "مـأتم القصاب" بالمنامة مقراً للمؤسسة الجديدة. وتم الإعلان عن أهداف الصندوق الجديد وهي بناء مجتمع إسلامي وبث الفكر والوعي وتعميق الروح العلمية لدى المجـتمع وتنمية الروح الرسالية والشعور بالمسئولية وعرض ثورة الإمام الحسين على العالم بأهدافها ومنطلقاتها كقضية حق ونضال للعيش في حياة كريمة[٤٩]. واتخذ الصندوق شعار: الله - العدل - الإنسان، وهذا الشعار يوحي بمضامين عقائدية وسياسية واجتماعية وهـناك تشـابه كـبير بين شعارات الصندوق (الله-العدل-الإحسان) وشعارات "الجبهة الإسـلامية لـتحرير البحرين" الله - الحق - الحرية، ويمكن القول أن الصندوق قد شكل القـاعدة التي انطلقت منها "الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين" وسعى الصندوق منذ أوائل السبعينات إلى التركيز على المسائل والقضايا الإنسانية والاجتماعية الثورية في الإسلام، إلى جانب بناء الكوادر من أجل تشكيل فئات العمل السري المنظم والتي أصبحت فيما بعد الكوادر الأساسية التي يعتمد عليها الصندوق في نشر خطابها السياسي وتنظيم الأفراد من الشيعة.

يتشكل الصندوق من أربع لجان أهمها "لجنة إحياء المناسبات الدينية" التي من مهامها استغلال المناسبات الدينية لتوجيه الساحة بالأفكار الثورية الاسلامية وكسب العناصر الجديدة للعمل التنظيمي وذلك من خلال إقامة الاحتفالات والمهرجانات الجماهيرية التي تلقى فيها الخطب من قبل المحاضرين الملتزمين. أما "لجنة الرحلات" فانها تشرف على تنظيم رحلات منظمة بهدف اختيار العناصر وضمها إلى سلك العمل الثوري المنظم في البحرين. كما أن "لجنة الشؤون الإعلامية" تقوم بمهام طباعة البيانات والملصقات والكتب التي تقررها إدارة الصندوق، وقد قامت هذه اللجنة بتوزيع الكتب والكراسات التي تناقش قضايا التغيير ورسالة الإنسان المسلم والملصقات الحسينية الثورية. واستقطب الصندوق أعدادا كبيرة من الطلاب والمثقفين والتجار والوجهاء من الطائفة الشيعية. ويعتبر "الصندوق الحسيني الاجتماعي" واجهة دينية واجتماعية "لمنظمة العمل الإسلامي" فرع البحرين.

مع انتصار الثورة الإسلامية في إيران بدا أنصار الصندوق الحسيني الاجتماعي يطرحون بأن السيد هادي المدرسي هو ممثل الإمام الخميني في البحرين، ومع تصاعد الأحداث بين المعارضة الشيعية والسلطة أقدمت السلطة على اعتقال السيد هادي المدرسي في أواخر عام ١٩٧٩ وإبعاده إلى دولة الإمارات العربية المتحدة ومن هناك انتقل إلى إيران حيث نشط المدرسي بالتحريض ضد السلطة في البحرين والدعوة إلى إسقاط النظام السياسي عن طريق التسهيلات التي قدمتها جمهورية إيران الإسلامية من خلال وسائلها الإعلامية حيث بثت الإذاعة الإيرانية العديد من الأحاديث والخطب التي تتناول الأوضاع السياسية في البحرين. في عام ١٩٨٠ أقدم جهاز الأمن البحريني على إغلاق "الصندوق الحسيني الاجتماعي" بالشمع الأحمر ومصادرة محتوياته واعتقال العشرات من أعضاء الصندوق بتهمة الارتباط "بالجبهة الإسلامية لتحرير البحرين"[٥٠].

٥ - الكتلة الدينية

ظهرت عام ١٩٧٢ بعدما أعلنت السلطة في البحرين عن نيتها إجراء الانتخابات النيابية بعد ان انتهت اعمال المجلس التأسيسي عام ١٩٧٣ والذي عرف بالمجلس الوطني، ولم يكن "للكتلة الدينية" أي تنظيم سياسي واضح قبل الإعلان عن إنشاء المجالس التمثيلية في البحرين[٥١]. ويشير الخوري "وهكذا بدأ الدينيون، بقيادة قاضي شرع معروف في المحكمة الجعفرية، يجمعون القوى المشتتة وينظمون وجودها تنظيما سياسيا"[٥٢]. جميع مؤسسي

"الكتلة الدينية" من رجال الدين داخل التيار الديني الشيعي المحافظ والذين لعبوا دورا في تأسيس "جمعية التوعية الإسلامية" وتعتبر "الكتلة الدينية" ظاهرة شيعية ريفية صرفة تتكون من ستة أعضاء يمثلون جميعهم دوائر شيعية في القرى ومعظمهم تخرجوا من المعهد الديني الشيعي في النجف بالعراق، وكان من أبرز أعضائها عيسى قاسم، خريج كلية الشريعة في النجف في العراق، عبد الله المدني، عباس الريس وعبد الأمير الجمري، وهؤلاء كذلك كانوا يدرسون الفقه والتعاليم الدينية في النجف[٥٣]. وتضمن البرنامج الانتخابي "للكتلة الدينية" عدة نقاط من أهمها دعم النقابات العمالية خاصة وإن القاعدة الانتخابية في القرى تتكون من الطبقات المسحوقة في المجتمع البحريني، تحريم بيع الخمور، منع التعليم المختلط في التعليم العالي، عدم إشراك المرأة في الحياة العامة كالنوادي والجمعيات المختلطة ومؤسسات العمل التي تجمع الجنسين. واستطاع مرشحو "الكتلة الدينية" أن يحققوا انتصارا كبيرا حيث تمكنوا من الفوز بتسع مقاعد في الانتخابات وبعد تحقيق هذا الفوز تخلى ثلاثة من الأعضاء الفائزين بعضوية المجلس الوطني عن "الكتلة الدينية" وانضموا إلى "كتلة الوسط المستقل". وتأرجحت مواقف "الكتلة الدينية" داخل المجلس الوطني من القضايا التي طرحت بين ضغط الحكومة وضغط الحركة العمالية، وعلى الرغم من أن "الكتلة الدينية" وضعت من ضمن برنامجها الانتخابي الدفاع عن القضايا العمالية إلا أنها وقفت ضد التصويت على اعتبار الأول من أيار عيدا للعمال، وسعت "الكتلة الدينية" للمساومة مع السلطة لتحقيق بعض مطالبها الخاصة والتي يستهدف بعضها اليسار في مقابل تمرير قانون أمن الدولة المرفوض شعبيا. ولولا الضغط الشعبي التي ووجهت به "الكتلة الدينية" من خلال الوفد الذي ذهب إلى بيوت أعضاء "الكتلة الدينية" لوافقت "الكتلة الدينية" على ذلك القانون[٥٤].

٦ - الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين

على إثر انتصار الثورة الإسلامية في إيران انقسم الشيعة في البحرين إلى تيارين: تيار محافظ لا يريد إلا بعض الإصلاحات لتحسين وضعه في السلطة، وتيار ثوري وهو الذي يضم الأغلبية الساحقة من شيعة البحرين يرغب في الإطاحة بالنظام واستبداله بنظام جمهوري إسلامي على غرار ما جرى في إيران، خاصة بعد التصريحات التي أدلى بها بعض قيادات الثورة الإسلامية على ارضية إحياء المطالب الإيرانية في ضم البحرين إلى إيران وتمثل ذلك بتصريحات آية الله صديق روحاني الذي ادعى تبعية البحرين إلى إيران

والـــتي أطـــلق عـــليها المحافظـــة الـــرابعة عشر، وإن البحرين جزء من جمهورية إيران الإسلامية. وطالب حكومة البحرين بإقامة نظام إسلامي مثلما هو قائم في إيران(٥٥).

فـــي ٢٣ / ٢ / ١٩٧٩ خـــرجت مظاهـــرات ضمت الألوف من الشيعة تأييدا للثورة الإســـلامية فـــي إيران وقائدها آية الله الخميني منددة بالأمريكان، ورافعة شعارات لإسقاط الأنظمـــة السياســـية المرتـــبطة مع الأمريكان وإنجاز الثورة الإسلامية العالمية التي يرون طليعـــتها فـــي إيـــران، وتلتها مسيرات عاشوراء التي ترافقت مع أحداث الحرم المكي في الســـعودية(٥٦). وانطـــلقت هـــذه المظاهرات التي تزعمها رجال الدين الشيعة من المساجد والمآتم، ويوجد في البحرين ٥٠٠ مأتم تنتشر في قرى ومدن البحرين ومن أشهر هذه المآتم ابـــن زبر، مدن، سلوم، المديفع، العريض، القصاب، العلوى، وابن رجب(٥٧). وتعتبر المآتم مـــنابر وواجهـــات سياسية واجتماعية للتنظيمات الأصولية الشيعية لما لهذه المآتم من تأثير كبير من الناحية الاجتماعية والسياسية في صفوف الشيعة، كما تلعب دورا كبيرا في تعزيز الوعـــي الديـــني والسياســـي التي تساعد الطائفة الشيعية على تماسكها وتضامنها اجتماعيا وسياســـيا. وفـــي جميـــع المناسبات الوطنية لعبت هذه المآتم دورا فعالا بتعبئة الشعب في معارضته للحكم(٥٨).

تقـــدم بعـــد ذلـــك خمســـة من كبار رجال الدين الشيعة بعريضة إلى رئيس الوزراء البحريـــني تضمنت عدة مطالب كان من أهمها تطبيق النظام الإسلامي في البحرين وحرية المذاهب في المناهج التربوية وفصل الذكور عن الإناث في المدارس والمستشفيات وفرض الـــزي الإسلامي على النساء وإعادة النظر في قانون أمن الدولة(٥٩). ولعب عدد من علماء الديـــن الشـــيعة مـــثل السيد هادي المدرسي والشيخ عباس الشاعر والشيخ إسماعيل حسين والشيخ جمال العصفور دوراً أساسيا في توحيد المجموعات الإسلامية الشيعية المنتمية للتيار الشـــيعي الـــثوري المؤيـــد للثورة الإسلامية في إيران في تنظيم موحد أطلق عليه "الجبهة إسلامية لتحرير البحرين". وفي الثاني من سبتمبر ١٩٧٩ عقد حجة الإسلام هادي المدرسي مؤتمـــراً صـــحفياً أعـــلن فيه عن تشكيل "الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين" ولكن فيصل مـــرهون أحـــد قياديي الجبهة يؤكد أن الجبهة تم تأسيسها قبل انتصار الثورة الإسلامية في إيـــران بوقـــت طويل ولأسباب تنظيمية وأمنية لم يتم الكشف عن تاريخ تأسيس الجبهة(٦٠). ومعظـــم المنـــتمين لهذه الجبهة يمثلون الشيعة الأصوليون العجم وهم بحرينيون من أصل إيـــراني على خلاف الشيعة الذين هم من أصول عربية الذين ارتبطوا "بحزب الدعوة" الذي تأســـس فـــي العـــراق وشكلوا في البحرين "حركة أحرار البحرين الإسلامية " التي سوف

نتـناولها لاحقـا حيـث ينقسم شيعة البحرين إلى شيعة إخباريين وشيعة أصوليين. والشيعة الإخباريون هم من العرب وسجلت أولى مظاهر النزاع العلني بين الإخباريين والأصوليين أثناء الاستفتاء الشعبي الذي أشرفت علية الأمم المتحدة حول مستقبل البحرين السياسي حيث صـوت الإخـباريون لصالح قيام دولة البحرين عربية ووصف الأصوليون موقف الشيعة العـرب بأنهم تنكروا لمذهبهم ووقعوا ضحية تعصبهم القومي، كذلك نظرة البحارنة الدائمة للأصـوليين أنهـم عجم وبأجنبيتهم عن أرض البحرين إلى جانب إيمانهم بالحقيقة التاريخية وهـي أن الـبحرين بلد يقطنها العرب بالأصل والاستقلال حق طبيعي لها. أما العجم فإنهم يـنظرون نظرة دونية للبحارنة ويترفعون على العرب ويدعون التفوق والرقي العرقي[٦١]. وعـلى الرغم من هذه الخلافات في الأصول القومية لشيعة البحرين الا أن هذا لايعني عدم وجود قيادات وأعضاء من أصل إيراني موجودين في التنظيمين "الجبهة الإسلامية التحرير الـبحرين" و"حـركة أحرار البحرين الإسلامية" على اعتبار أن الشيعة وبغض النظر عن قوميتهم أو أصولهم القومية يتبعون أحد الخطين لاعتبارات فقهية. لهذا تخترق خطوط التقليد جميع التنظيمات الإسلامية الشيعية.

طرحت "الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين" مطالبها من خلال بيانها الأول الذي صدر فـي الخـامس من أكتوبر عام ١٩٧٩والذي تضمن حق تقرير المصير بعيدا عن الضغط الأمريكي والإمبريالية العالمية، إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، السماح للنشاطات الدينية وأداء دورها الرسالي في الاستقلال والحرية، إزالة القواعد الأمريكية وتحرير إرادة الشعب في اتخاذ القرارات لصالح الأمة الإسلامية وإبعاد المستشارين الأجانب. وتطورت المطالب بعد ذلك بطرح شعار إسقاط السلطة وإقامة الجمهورية الإسلامية في البحرين ووضعت لها جملة من الأهداف من أبرزها:[٦٢]

١ – إسقاط سلطة آل خليفة.

٢ – إقامة نظام إسلامي.

٣ – تحقيق استقلال البلاد.

٤ – بناء الإنسان الرسالي من منطلق الوعي بالإسلام فكرا والمجسد لتعاليمه سلوكا والمستعد للتضحية بنفسه دفاعا عنه.

٥ – بـناء الأمة المؤمنة والتي تأتي بعد بناء الفرد الرسالي وتتم عبر تكوين طليعة مؤمنة قادرة على قيادة عملية التغيير السياسي والاجتماعي في الأمة .

وحظيت الجبهة بدعم من قبل الجمهورية الإسلامية في إيران ماديا وإعلاميا. وكانت تقوم بنشاط إعلامي بارز من خلال مكتبها في طهران حيث تصدر عدداً من المجلات مثل "الشعب الثائر"، "البينة"، "البحرين" و"الثورة الرسالية" والتي تعتبر لسان حال "الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين".

منذ تأسيس "الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين" وهي تحرص على أن تدفع عن نفسها تهمة الطائفية حيث أكدت "أنها تناضل ضد وفي ظل أسوأ الأنظمة الطائفية في العالم"(٦٣)، وينفي عيسى مرهون أحد قياديي الجبهة بأنها تنظيم طائفي من خلال التأكيد على أن الجبهة "إطار نضالي رحب يضم بين جناحيه كل مسلم مخلص في هذا الوطن، بغض النظر عن انتمائه الطائفي وكونه سنيا أو شيعيا وأن السنة والشيعة أخوة متساوون في الواجب والحقوق"(٦٤).

ويشير عيسى مرهون حول الأسلوب الذي ستتبعه الجبهة لإسقاط النظام في البحرين "نحن نؤمن بأن الثورة الشعبية هي الخيار الأفضل وهي الطريق الأصح والأسرع لإسقاط السلطة الرجعية في البحرين"(٦٥). وترفض الجبهة الخيار البرلماني. ويصف عيسى مرهون هذا الخيار "أن الخيار البرلماني خيار انغلاقي لا ينسجم وجماهيرية الخط الجهادي الذي نسير عليه"(٦٦). وتعتبر الجبهة أن الإصلاحات التي أقدمت عليها السلطة في البحرين بعد انتهاء الحماية البريطانية وإعلان استقلال البحرين "بأنها إصلاحات شكلية كان الهدف من ورائها هو الالتفاف على المطالب الشعبية، فأعلنت عن عزمها تشكيل مجلس تأسيسي لإقرار الدستور وأقامت من أجل هذا مسرحية انتخابات لأعضاء المجلس الذي أقر الدستور الذي جاء مقننا لنهج القمع والدكتاتورية التي تسير عليها السلطة وواصلت السلطة مسرحيتها الإصلاحية بإنشائها المجلس الوطني الذي أعلنت السلطة عن حله وتعليقها لدستورها المستحدث"(٦٧).

دعت "الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين" عبر بياناتها إلى توحيد القوى الإسلامية العاملة في الخليج حيث تحاشت في بياناتها ذكر الخليج العربي وهذا يؤكد ارتباط الجبهة بإيران واعتبرت وحدة هذه القوى هي الطريق الصحيح لتحقيق وحدة المنطقة للوقوف ضد العبودية والتبعية واعتبرت مجلس التعاون الخليجي مجرد تحالف القبائل المتسلطة التي تمارس القمع ضد الجماهير وأن المجلس موجه من قبل القوى الاستعمارية (٦٨).

وشكلت المؤسسات الشيعية التقليدية مثل "جمعية التوعية الإسلامية" و"الصندوق الحسيني الاجتماعي" والمدارس والحسينيات قواعد انطلاق ومعاقل للجبهة. وعلى الرغم من

عدم انخراط معظم القيادات التقليدية من الزعامات ورجال الدين في قيادة هذه المؤسسات في الجبهة فانهم اضطروا في ظل تيارها الكاسح إلى مماشاتها، لذلك فان الجبهة هي من الصف الثاني لرجال الدين إضافة على المتعلمين والتكنوقراط والموظفين[٦٩].

كان من أبرز نشاطات الجبهة في الداخل تسيير المظاهرات المناهضة للسلطة وكان لهـا دور كبير في مظاهرة ٢٣ / ٨ / ١٩٧٩ وكذلك مسيرات عاشوراء التي ترافقت مع أحـداث المـنطقة الشرقية في السعودية والتي تزعمتها "منظمة الثورة الإسلامية لتحرير الجزيـرة العـربية" والتي تحمل نفس توجهات "الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين"[٧٠]. تعرضـت الجبهة بعد ذلك إلى بطش جهاز الأمن في البحرين، خاصة بعد اغتيالها لأحد رجال المخابرات البحرينية حيث تعرض عدد كبير من أعضاء الجبهة للاعتقال والتعذيب توفي على أثرها أربعة من أعضاء الجبهة حسب مصادرها.

بعـد تضـيق الخـناق على الجبهة تحولت من أسلوب المظاهرات وتوجهت نحو الـتدريب العسكري وتهريب السلاح إلى داخل البحرين[٧١]. في ديسمبر ١٩٨١ أعلنت السـلطة فـي الـبحرين عن اكتشاف محاولة انقلابية للاستيلاء على مقدرات الأمور في الـبحرين ووجهت للجبهة تهمة العمل على إسقاط النظام السياسي عن طريق القوة وإقامة نظـام إسـلامي، وتمكنت السلطة من إلقاء القبض على عدد كبير من أعضائها ومؤيديها حيـث قدم ٧٣ متهماً إلى محكمة أمن الدولة وصدرت بحقهم أحكام مختلفة وصلت إلى المؤبـد وبعضـهم توفـي في السجن، ونفت الجبهة تورطها في المحاولة الانقلابية وأن السـلطة تهدف في توجيه الاتهام "للجبهة الإسلامية لتحرير البحرين" هو من أجل القضاء عـلى الحـركة الدينية وتحطيم قواعدها المسيطرة على الشارع البحريني ووصفت هذه المحاكمات بأنها محاكمات صورية[٧٢].

بعـد الاعـتقالات التي جرت بين أعضاء الجبهة في ديسمبر ١٩٨١ عملت الجبهة عـلى نقـل نشاطها إلى خارج البحرين وتمثل هذا النشاط في إصدار البيانات المناوئة للسلطة في البحرين في كل من بيروت وطهران[٧٣].

ارتـبطت "الجـبهة الإسـلامية لتحرير البحرين" بعلاقات وثيقة مع جمهورية إيران الإسلامية حيث أنها تحصل على الدعم السياسي والإعلامي والمعنوي وبالمقابل فإن الجبهة اعتـبرت معـركة إيـران مع العراق معركتها ولذلك أرسلت بمتطوعين للقتال في جبهات الحـرب ضد العراق، وتقيم الجبهة منظمات مشتركة مع إيران مثل "اتحاد الطلبة المسلمين" و"المـنظمة الأممية للثورة الإسلامية" وترتبط الجبهة بعلاقات قوية مع الجماعات الأصولية

الشـيعية فـي العالم العربي مثل "منظمة العمل الإسلامي" و"منظمة الجهاد الإسلامي" في العـراق و "حـركة أمل الإسلامية" و"حزب الله" في لبنان، و "منظمة الثورة الإسلامية في الجزيرة العربية" و "حزب الله-الحجاز" في السعودية وحزب الله-الكويت" (٧٤).

اتخذت الجبهة موقفا معاديا من المعارضة السياسية التي يقودها التيار اليساري المتمثل فـي "الجبهة الشعبية في البحرين" و "جبهة التحرير الوطني البحرانية" وتتهم التيار اليساري بالتبعية للمعسكر الشيوعي وتبني نهج إصلاحي. وترى الجبهة بأنها التنظيم البديل للتنظيمات المعارضـة القائمة على الساحة السياسية في البحرين ولكن ومن خلال التجربة العملية، فقد حـدث تحـول طفيف في مواقف الجبهة الإسلامية تجاه قوى المعارضة اليسارية. لقد تبين للجـبهة الإسلامية أن الانتصار السريع على نظام آل خليفة والاستئثار بالسلطة على غرار التجربة الإيرانية هو بعيد المنال وأنها لوحدها غير قادرة حتى على تحريك الشارع حاليا بعد الضربات التي وجهت لها(٧٥).

عندما أعلن أمير البحرين الجديد الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة عن طرح مشروعة الإصـلاحي "ميثاق العمل الوطني" دعت "الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين" البحرينيين للـنأي بأنفسـهم عن المشاركة في هذه الملهاة العبثية والاستمرار في نهج المقاومة على طـريق الـتحرير والتغيير، من أجل إقامة نظام الديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية وإنهـاء حقـب الاسـتبداد والظلم والقهر والتخلص من الحكم القبلي المتخلف (٧٦). لكنها وجـدت بعد ذلك ضرورة التاقلم مع المستجدات والدخول مع شخصيات شيعية في تشكيل جمعية الوفاق الوطني الاسلامية، ثم الاعلان عن تشكيل جمعية العمل الاسلامي.

٧ = حركة الوحدة الإسلامية

تأسسـت في ١٤ فبراير ١٩٨٠ على يد الشيخ عبد العظيم المهتدي البحريني أحد رجال الشيعة، واستطاع جهاز الأمن أن يكتشف تنظيم الحركة ويعتقل بعض أعضائها مما أدى بمؤسسيها وبعض أعضائها للانضمام "للجبهة الإسلامية لتحرير البحرين"(٧٧).

٨ - حركة الشهداء الإسلامية

وهـو تنظيم شيعي الاتجاه تأسس عام ١٩٨٠ ويعتبر الشيخ جمال الدين العصفور من رجال الدين الشيعة في البحرين، مؤسس هذه الحركة وتعرض هو وعدد من أعضائها للاعتقال وتم تفكيك التنظيم على أثر انكشاف الحركة للسلطات الأمنية(٧٨).

٩ - حركة أحرار البحرين الإسلامية

تأسست الحركة عام ١٩٨٢ إثر محاصرة السلطة المراكز الاجتماعية مثل "جمعية التوعية الإسلامية" الواجهة الدينية "لحزب الدعوة الإسلامية" واعتقال عدد كبير من كوادر وأعضاء الحزب. أدت هذه الأحداث إلى إجراء حوارات فيما بين الكوادر وتوصلوا إلى ضرورة صياغة مشروع سياسي يختلف عما هو قائم وأن يكون التنظيم الجديد ذا طابع محلي وهوية إسلامية في الخارج يتولى التوجيه والإعلام. وفي هذا الصدد تذكر أحد الدراسات" المشروع السياسي الجديد، طرح نفسه للمتصدين داخل البحرين، على أسس تنظيمية "هرمية" و"سرية" ، طرحت فكرة حركة أحرار البحرين، على أنها مؤسسة تنظيمية لـ "خدمة" المجتمع من خلال رفع قضيته بصورة علنية أمام المحافل الدولية ومن خلال إقامة التحالفات السياسية والاجتماعية داخل البحرين"[٧٩]. وكان وراء تأسيس الحركة مجموعة من الطلاب الشيعة الدارسين في بريطانيا، ومن أبرز قياديي الحركة الدكتور سعيد الشهابي، الدكتور مجيد العلوي، والدكتور منصور الجمري. وتعبر الحركة عن مواقفها السياسية من النظام السياسي في البحرين من خلال نشرتها الشهرية " صوت البحرين" والتي صدرت في لندن في يناير ١٩٨٣ التي تعتبر النشرة المركزية للحركة وتتخذ الحركة من "حزب الدعوة" وهي حركة إسلامية ثقافية تتبع خط الإمام الخميني أي الالتزام بنهج السيد الإمام ومن بعده سيد خامنئي حيث أنها تؤمن بولاية الفقيه، وتعارض نهج الشيرازي، وتعتبر "حركة أحرار البحرين الإسلامية " من التنظيمات السياسية الشيعية الإصلاحية حيث لم تطالب بإسقاط النظام الأسروي، وكانت مطالبها المعلنة تتمحور حول العودة إلى الديمقراطية وإطلاق المعتقلين السياسيين والسماح للحريات العامة مما أكسبها نفوذا واسعا بين أبناء الطائفة الشيعية في البحرين خاصة وأن الحركة حرصت على إصدار بياناتها من لندن وبيروت بخلاف "الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين" التي تصدر بياناتها وتصريحاتها من طهران. وتحظى "حركة أحرار البحرين الإسلامية" بشعبية كبيرة بين صفوف شيعة البحرين، وفضلا عن كونها التنظيم الرئيسي الذي قاد المظاهرات الجماهيرية في البحرين أثناء أحداث ١٩٩٥ . وشاركت "حركة أحرار البحرين الإسلامية" في التوقيع على عدد من البيانات المشتركة مع فصائل العمل الوطني البحرينية المعارضة مثل "الجبهة الشعبية في البحرين"، "جبهة التحرير الوطني البحرانية" و"الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين"[٨٠]. كما نجحت الحركة بنسج علاقات مع رموز

التيار الإسلامي السني في "الجمعية الثقافية الإسلامية" أثناء التحرك الدستوري عامي ١٩٩٢ و١٩٩٤، وتتخذ الحركة من لندن مركزا لها للدعاية والتحريض ضد النظام القائم في البحرين، كذلك تمكنت من إقامة علاقات مع البرلمانات الأوربية ولجان حقوق الإنسان الدولية، وهي تتجنب مهاجمة دول مجلس التعاون الخليجي بشكل مباشر، ولم تبدي أي انتقادات لتواجد القوات الأمريكية سواء في البحرين أو في دول مجلس التعاون الخليجي خلاف "الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين" التي هاجمت هذا الوجود بعنف ونادت بإسقاط الأنظمة السياسية القائمة في منطقة الجزيرة والخليج العربي وإقامة أنظمة إسلامية بدلا عنها. ومع ذلك تعرض أعضاء وقيادات الحركة للمطاردة والاعتقال والاغتيالات من قبل أجهزة أمن الدولة في البحرين حيث اعتقل العديد من أعضائها ومؤيديها وتصفية البعض الآخر(٨١).

اتخذت "حركة أحرار البحرين الإسلامية" في البداية موقفاً رافضاً لمشروع الأمير الإصلاحي المتمثل في "ميثاق العمل الوطني" والتي أسمته "الميثاق الخليفي" وكانت وجهة نظرها من المصالحة السياسية مع النظام السياسي في البحرين متطابقة مع الاتجاهات الرئيسية للمعارضة البحرينية والتي تدعو إلى إطلاق جميع المعتقلين السياسيين والسماح بعودة جميع أفراد المعارضة المتواجدين خارج البحرين كذلك المبعدين السياسيين وإلغاء قانون تدابير أمن الدولة، والتزام الأمير بأن "ميثاق العمل الوطني" ليس بديلاً عن الدستور. وعندما استجاب الأمير لمطالب المعارضة السياسية بما فيها "حركة أحرار البحرين الإسلامية" عندما التقى الأمير مع عدد من رموز الحركة الشيعية (الشيخ عبدالامير الجمري، عبدالوهاب حسين وآخرين)، اضافة الى لقائه بالقيادات الشيعية الدينية في بيت السيد الغريفي وتوقيعه على الكلمة التي القاها السيد عبدالله الغريفي والتي تضمنت ان المجلس المنتخب ستكون له السلطة التنفيذية، بينما مجلس الشورى للشورى. وتعهد أمامهم بأن "ميثاق العمل الوطني" ليس بديلاً عن الدستور وأن جميع مطالب المعارضة سوف تنفذ، حيث تم إطلاق جميع المعتقلين السياسيين وعودة المبعدين السياسيين من الخارج وتم إلغاء قانون تدابير أمن الدولة السيئ الصيت وسمح لعدد من مؤسسات المجتمع المدني بالعمل من جديد والسماح بإنشاء جمعيات شعبية جديدة مثل "جمعية حقوق الإنسان البحرينية". ومن هذا المنطلق عاد زعماء "حركة أحرار البحرين الإسلامية" إلى البحرين بعد فترة وعلى دفعات. وشارك أعضاء الحركة في الاستفتاء الشعبي الذي جرى في شهر فبراير ٢٠٠١ على "ميثاق العمل

الوطــني" وأعطت الحركة لأعضائها الحرية بتصويت على الميثاق حيث صوتت الأغلبية الساحقة من الشعب البحريني لصالح الميثاق، وبلغت نسبة الموافقين ٩٨،٤ بالمائة [٨٢].

بعد عام من التصويت على ميثاق العمل الوطني والمصالحة الوطنية التي جرت بين المعارضــة والســلطة حدثــت توترات في الأجواء السياسية من جديد عندما أعلن مللك الــبحرين فــي ١٤ فــبراير ٢٠٠٢ التعديلات الدستورية والتي اعتبرتها "حركة أحرار الــبحرين الإسلامية" انقلاباً على دستور ١٩٧٣ حيث حولت هذه التعديلات التي صدرت بمرسوم أميري شأنها شأن إي قانون عادي وعلى وجه يخالف أحكام الدستور فيما يتعلق بآليــة تعديله وهو الأمر الذي ألحق مساسا بسمو الدستور وسيادته وحوله من دستور عقد اجتماعي إلى دستور منحة يلغى ويعدل متى ما أراد الملك ذلك. ومن أبرز هذه التعديلات الــتي مســت دستور ١٩٧٣ صلاحيات السلطة التشريعية التي باتت تتكون من مجلسين متســاويين في عدد الأعضاء أحدهما معين والثاني منتخب، ومنح كليهما وعلى حد سواء ســلطة التشــريع وإذا اختلف المجلسان يجتمعان برئاسة رئيس مجلس الشورى المعين. ودعت الحركة الشعب البحريني إلى قبر الدستور غير الشرعي كما غبر من قبلها قانون تدابير أمن الدولة واعتبرت الحركة دستور عام ١٩٧٣ هي الوثيقة الشرعية الوحيدة التي تنظم العلاقة بين الشعب والحاكم ولإنها وثيقة تعاقدية، فليس من حق أحد طرفيها الإخلال بهــا مــنفردا وأكدت الحركة في بيانها على أن الدستور الذي فرض على البلاد في ١٤ فــبراير ٢٠٠٢ ليس شرعيا وبالتالي فهو غير ملزم للمواطنين، وما قام به الحاكم خلال عام التخدير مخالف لنصوص الدستور وميثاق العمل الوطني ، وانتهاك للتعهدات الموثقة التي قدمها للشعب[٨٣].

١٠ - حزب الله- البحرين

في يونيو عام ١٩٩٦ كشفت السلطات البحرينية النقاب عن وجود تنظيم "حزب الله- البحرين" وتم إلقاء القبض على عدد كبير من البحرينيين الشيعة ووجهت إليهم تهمة الانتماء "لحــزب الله- الــبحرين" وأنهم كانوا وراء أعمال العنف المسلح الذي شهدته البحرين أثناء الانتفاضة الدستورية[٨٤]. ويعتبر "حزب الله -البحرين" جزء من فروع حزب الله في البلدان العــربية التي تتواجد فيها أقليات من الطائفة الشيعية مثل "حزب الله- لبنان" و"حزب الله- الحجاز" و"حزب الله- الكويت". ويبدو أن "حزب الله- البحرين" تشكل في فترة لاحقة لفروع حــزب الله في لبنان والحجاز والكويت كما أشارت إليه "مجلة النصر" عن الولادة المتأخرة

"لحــزب الله- البحرين" ووجهت "مجلة النصر" الصادرة عن "حزب الله- الكويت" انتقادات عــنيفة إلى التنظيمات الدينية القائمة في البحرين حيث انتقدت النهج الإصلاحي الذي تسير عليه هذه التنظيمات المؤيد "لمنظمة العمل الإسلامية" و"حزب الدعوة" اللتان يعتبرهما "حزب الله" على طرفي نقيض مع خط الإمام و"حزب الله". وادعت المجلة بأن "حزب الدعوة" يقف وراء هــذا الــنهج الإصــلاحي"، حيث تقول " لذا نجد أن هذا الحزب استطاع أن يصرف الحــركة الإســلامية عن الجهاد والدفاع وحمل السلاح في وجه الظلمة، بل حتى عن صيغ وأشــكال المواجهــة السياسية، إلى العمل الحقوقي، والسقوط على أعتاب منظمات حقوق الإنســان والهيــئات الدوليــة عسى أن ترد إليهم شيئا من حقوقهم المهدورة، وبدل المطالبة بتحرير البلاد وطرد الاستعمار الأمريكي والخليفة أنزلوا مطالبهم السياسية إلى الديمقراطية والعمــل بالدستور البحريني الذي يرسخ الاستعمار وكان طبيعيا أن يعيش الإسلام المحمدي الخالص غربة في هذه الأوساط ولا يجد خط الإمام محلا في البحرين"[٨٥].

١١ - جمعية الوفاق الوطني الإسلامي

تأسســت في نوفمبر عام ٢٠٠١ بعد إقرار ميثاق العمل الوطني بحضور ١٠٦ من الأعضــاء المؤسســين حيــث تم انتخاب ١١ شخصا لمجلس الإدارة الجمعية ومن أبز الفائزين الشيخ على سلمان والذي يعد من العلماء الشباب البارزين، وتعد "جمعية الوفاق الوطــني الإســلامية" واجهة سياسية واجتماعية لتحالف شيعي واسع يضم حركة أحرار الــبحرين الإسلامية وقيادات من الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين وليبراليين وحزب الله في البحرين، على اساس الانتماء الطائفي. ومن أهم أهدافها:[٨٦]

١ - تأطيــر العمل الوطني الإسلامي التطوعي بإطار الدستور والقوانين والأعراف المتبعة في البلاد.

٢ - العمل على تحقيق وحدة الصف الإسلامي والوطني.

٣ - السعي نحو تنسيق العمل الوطني والإسلامي التطوعي.

٤ - المساهمة في برامج التنمية.

٥ ـــ - تعزيز دور المرأة.

٦ - دعم القضايا العربية والإسلامية.

عارضــت جمعيــة الوفاق الوطني الإسلامي التعديلات الدستورية التي أعلنها أمير الــبحرين فــي ١٤ فبراير ٢٠٠٢ وأكدت على حاكمية الدستور على ميثاق العمل الوطني،

معتــبرة أن أي تغييــر في الدستور يجب أن يكون عبر الآلية الدستورية وأن ينحصر حق التشريع في المجلس المنتخب.

علــى الــرغم من أن "جمعية الوفاق الوطني الإسلامي" أدانت للهجوم الذي شن ضد المدنييــن في نيويورك ووصفته بالهجوم الإجرامي على الأبرياء واعتبرت أن هذا الحادث يــتعارض مــع القيــم الإنسانية والإسلامية وفي نفس الوقت انتقدت بشدة الولايات المتحدة الأمــريكية ووصــفت الهجوم التي شنها الجيش الأمريكي ضد قوات حركة طلبان وقوات القاعدة بالعدوان الوحشي والحرب الظالمة على الشعب الأفغاني المسلم تحت ذريعة مقاومة الإرهــاب ورفضت الجمعية القوائم الأمريكية السوداء المصنفة لحركات التحرر في العالم العربي والإسلامي بأنها حركات إرهابية واعتبرت الجمعية بأن الكيان الصهيوني هو رأس الإرهــاب فــي العالم ودعت إلي تأييد نضال الشعب الفلسطيني ضد الكيان الصهيوني(٨٧). وعــندما اجتاح جيش الاحتلال الصهيوني أراضي السلطة الوطنية في الضفة الغربية وقام باحــتلالها شاركت "جمعية الوفاق الوطني الإسلامية " في الندوات والمظاهرات التي عمت شــوارع الــبحرين تضامنا مع الشعب الفلسطيني في نضاله ضد الكيان الصهيوني. وكان للجمعية حضور واضح في المسيرات الجماهيرية التي شهدتها الساحة السياسية في البحرين تأييدا للانتفاضة الفلسطينية ضد الاحتلال الصهيوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

عــندما دعا ملك البحرين المواطنين الى انتخاب اعضاء البرلمان في المجلس الوطني دعت "جمعية الوفاق الوطني الإسلامية" الناخبين إلي مقاطعة الانتخابات التي جرت في ٢٤ أكــتوبر ٢٠٠٢ مع تأكيدها على تمسكها بالخيار الديمقراطي السلمي وحقها في الدفاع عن الحقوق الدستورية بمختلف الأساليب مع تمسكها بالمشروع الإصلاحي الذي يقوده الملك(٨٨).

١٢ ـ جمعية العمل الإسلامي

ظهرت من رحم "الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين" ويبدو أن الجبهة توصلت إلى قــناعة بأن الاستمرار بالنهج المتشدد ضد النظام السياسي في البحرين والدعوة إلى تغيير النظام بالقوة خاصة بعد المصالحة الوطنية التي تمت بين معظم قوى المعارضة السياسية في البحرين والنظام السياسي الحاكم سوف يعزلها عن الساحة السياسية في البحرين، لهذا تقدمــت إلى السلطة السياسية بطلب بإشهار "جمعية العمل الإسلامي" الذي يرأسها الشيخ محمــد عــلى محفوظ وهو نفسه رئيس "الجبهة الإسلامية التحرير البحرين"، وكان أول ظهــور سياســي لهــذه الجمعة مشاركة رئيسها في المؤتمر الصحفي الذي عقدته القوى السياسية "جمعية العمل الديمقراطي الوطني" و"التجمع القومي الديمقراطي" و"جمعية الوفاق

الوطــني الإسلامية " والتي أعلنت فيها عن مقاطعة الانتخابات التي جرت في ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٢ وتوقيعها على البيان الصادر عن هذه القوى السياسية[٨٩]. وشارك رئيس الجمعية محمــد على المحفوظ في التجمع الشعبي الحاشد الذي دعت إليه القوى السياسية المقاطعة لهــذه الانتخابات في "نادي العروبة" وقدرت المصادر المنظمة لهذا التجمع الشعبي عدد الحضــور بحوالــي ٧٥ ألف شخص ودعا محمد علي المحفوظ إلي ديمقراطية حقيقية تعــتمد على بناء دولة القانون والمؤسسات وتعزيز الثقة والحوار بين الملك والشعب وإلى مجلس نيابي قائم على أسس دستورية سليمة تتمثل في صيغة دستور ١٩٧٣ وحل مشكلة البطالة والتميز الطائفي [٩٠].

خاتمة

لقـد عـانى الشيعة في البحرين من الاضطهاد منذ بداية هذا القرن بسبب السياسة الـتي اتبعتها الأسرة الحاكمة في البحرين والإنجليز عن طريق تنفيذ سياسة فرق تسد من خـلال اللعب على حبال الطائفية حيث وضعت الأسرة الحاكمة نفسها بأنها المدافع عن الطائفـة السنية وفي نفس الوقت وضع الإنجليز نفسهم المدافعين عن الطائفة الشيعية. وقد كان لظهور النفط دور هام فى تغيير التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية مما أدى بدوره إلى تطـور الوعـي السياسـي لـدى أبـناء الطائفتين. كذلك تمكنت الحركات الاجتماعية والتـنظيمات الحـزبية من تفويت الفرصة على السلطة لاستغلال المخطط الطائفي من خـلال تأطيـر أبناء الطائفتين في تنظيماتها الحزبية وتعبئتهم ضد النظام الحاكم والوجود البريطاني بدءا من الحركة الإصلاحية التي ظهرت في البحرين عام ١٩٣٨ والتي ضمت أبـناء الطائفـتين وتشـكيل "هيئة الاتحاد الوطني" التي تزعمت التحرك الجماهيري في الخمسـينات وانـتهاء بظهـور التنظيمات العقائدية التي ظهرت من رحم "هيئة الاتحاد الوطني" مثل "حركة القوميين العرب" و"حزب البعث العربي الاشتراكي" و"جبهة التحرير الوطـني الـبحرانية" الـتي ضـمت العديد من أبناء الطائفتين بغض النظر عن الانتماء الطائفي، ولعبت هذه التنظيمات دورا كبيرا في قيادة العمل الوطني وتوحيد الطائفتين من خلال الشعارات والمطالب التي رفعتها.

بعـد ظهـور الـثورة الإسـلامية في إيران والتي رفعت شعارات تصدير الثورة الاسلامية، والتي تزامنت مع تراجع المد القومي وانهيار المعسكر الاشتراكي والذي ألقى بظلـه عـلى الـتجمعات والتنظيمات القومية والماركسية في البحرين، بدأت تتشكل في الـبحرين تنظيمات طائفية تلقى الدعم والرعاية من النظام الإسلامي في طهران ونجحت هـذه التنظيمات الدينية باستقطاب قطاع عريض من الشيعة في البحرين من المنتمين إلى

الطبقات الكادحة التي أحست بأنها بحاجة لمن يدافع عن حقوقها ومطالبها خاصة وأن أبناء الطائفة الشيعية والذين يمثلون الأغلبية السكانية يعانون من أوضاع اقتصادية واجتماعية سيئة ويعانون كذلك من الاضطهاد السياسي.

بعد حرب الخليج الثانية وظهور الدعوة لما يسمى بالنظام العالمي الجديد وسقوط الأنظمة الشمولية شهد المجتمع البحريني تحركات جماهيرية عام ١٩٩٤ ضمت في صفوفها السنة والشيعة. وبما أن أغلبية سكان البحرين من الشيعة حاولت السلطة عبر وسائلها الإعلامية وصم التحركات التي شهدتها البحرين أنها من فعل الشيعة وأنهم مدفوعون من إيران التي تقف وراء هذه الأحداث مع أن الحقيقة تخالف ما ذهبت إليه البيانات والتصريحات الرسمية من قبل الحكومة البحرينية لأن الذي يجري على الأرض هو اتفاق يعبر عن جميع القوى السياسية والدينية والتي رفعت شعارات مشتركة تنادي بإجراء انتخابات عامة وإلغاء قانون تدابير أمن الدولة وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وإعطاء الشعب البحريني حرياته السياسية واحترام حقوق الإنسان في البحرين.

على الرغم من التأييد الشعبي الذي وقف وراء المطالب والشعارات التي رفعتها القوى السياسية والتي تصدرتها التنظيمات الدينية الشيعية في البحرين إلا أنه لا يوجد في الأفق أي تراجع للسلطة في البحرين لتقديم أي تنازلات للمعارضة بل على خلاف ذلك يلاحظ تنامي ظاهرة الخلافات السياسية الحادة في المجتمع البحريني، مما يدفع إلى الاستنتاج باستمرارية عدم الاستقرار السياسي في هذه الدولة الخليجية الصغيرة.

هوامش الدراسة

١ - Mohammed AL- Rumaihi, Bahrain a study on Social and Political Changes Since the first World War, (University of Kuwait , 1975)., pp. 245-248.

٢ - إبـــراهيم خـــلف العبيدي، الحركة الوطنية في البحرين ١٩١٤ - ١٩٧١، (بغداد: مطبعة الأندلس، ١٩٧٦)، ص٦٦ .

٣- عمر رضا كحالة، جغرافية جزيرة العرب، (دمشق، المطبعة الهاشمية: ١٩٤٤)، ص ٤٥٩ .

٤ - لورانـــت شـــابري وآنـــي شابري، سياسة وأقليات في الشرق الأوسط : الأسباب المؤدية للانفجار، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩١)، ص ١٧٩ .

٥ - مـــنيرة فخـــرو، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في البحرين، (القاهرة : مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٥)، ص ٧٣ .

٦ - إبـــراهيم خـــلف العبيدي، مرجع سابق، ص ٨٤ . لورانت شابري وآني شابري، مرجع سباق، ص١٩٧ .

٧- Mohammed Al-Rumaihi, p. 35.

٨- يوســـف الحســـن، "موقفنا تجاه الحركات الدينية في البحرين"، مجلة النهج، السنة الرابعة، العدد الخامس عشر، ١٩٧٨، قبرص، ص ٥٣.

٩- Lorimer, J. G. , Gazetteer of the Persian Gulf, Oman and Central Arabia, (Calcutta, 1908), pp. 233-253.

١٠- Mohammed Al-Rumaihi, p. 235.

١١ - يوسف الحسن، مرجع سبق ذكره، ص ٥٤ .

١٢- Mahdi Abdalla AL-tajir, Bahrain 1920-1945; Britain, the Shaikh and the Administration,(Croom Helm: London.1987), pp.35-36

١٣ - ســـعيد الشـــهابي، الـــبحرين ١٩٢٠-١٩٧١ :قراءة في الوثائق البريطانية، (دار الكنوز الأدبية:بيروت،١٩٩٦)، ص٨٦ .

Mahdi Abdalla Al-Tajir, p. 238.- ١٤

- سعيد الشهابي، مرجع سابق، ص١٠٥ .

Mahdi Abdalla AL-tajir, p.239.

-١٥ . .Mahdi Abdalla AL-tajir, p.239 .سعيد الشهابي، مرجع سابق، ص١٠٥ -١٠٦ .

-١٦ Mahdi Abdalla AL-tajir, p.239 . سعيد الشهابي، مرجع سابق، ص١٠٦

-١٧ Mahdi Abdalla Al-Tajir, p. 242.

١٨- سعيد الشهابي، مرجع سابق، ص ١٠٦ - ١٠٧.

١٩ - حسين موسى، البحرين النضال الوطني والديمقراطي ١٩٢٠ - ١٩٨١، (قبرص : الحقيقة برس، ١٩٨٧)، ص ٢١ . يوسف الحسن، مرجع سابق، ص ٥٦ .

٢٠- المرجع السابق.

٢١- يوسف الحسن مرجع سابق، ص ٥٦ .

٢٢- حسين موسى، مرجع سابق ص٣٤ .

٢٣ - يوسف الحسن، مرجع سابق، ص ٥٦ .

٢٤- حسين موسى، مرجع سباق ، ص ٤٦ .

٢٥- حسين موسى، مرجع سابق، ص ٤٦ -٤٧ . يوسف الحسن، مرجع سابق، ص ٥٦ .

٢٦- حسين موسى، مرجع سابق، ص ٤٧ - ٤٨ .

٢٧- المرجع السابق، ص ٤٨ .

٢٨- تطور الحركة الوطنية والمعارضة في الجزيرة والخليج، دراسة غير منشورة، مكتوبة على الآلة الكاتبة، (د.ت)، ص ٢١ .

٢٩- المرجع السابق، ص٢١ .

٣٠- سعيد الشهابي، مرجع سابق، ص ١٨٤ -١٨٥ .

٣١- تطـور الحـركة الوطـنية والمعارضة في الجزيرة والخليج مرجع سابق، ص ٢١ . سعيد الشهابي، مرجع سابق، ص ٢٠٨ .

٣٢- تطور الحركة الوطنية والمعارضة في الجزيرة والخليج مرجع سابق، ص ٢١.

٣٣- حسين موسى، مرجع سابق، ص ٦٨ .

٣٤ - يوسـف الحسـن، مرجع سابق ص ٦٠ -٦١ . فلاح عبد الله المديرس، "جماعة الأخوان المسلمين" (١٩٤٧-١٩٩٢)، الباحث، السنة الثالثة عشر، العدد٦٣، تشرين أول -كانون أول ١٩٩٤، بيروت، ص ٦٣.

٣٥ - يوسف الحسن، مرجع سابق، ص ٦٠ - ٦٢ .

٣٦ - ماجد الحبيب، تعاليم على طريق الثورة، (الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين:١٩٨٢) ص٢٢

٣٧- حركة أحرار البحرين الإسلامية، "موجز حول الحركة الإسلامية البحرينية، مايو١٩٩٩، ص١

٣٨ - المرجع السابق.

٣٩ – عبدالنبي العكري، الأحزاب والحركات الإسلامية في الجزيرة العربية، دراسة غير منشورة، ص٤٩. حـركة أحرار البحرين الإسلامية، "موجز حول الحركة الإسلامية البحرينية، المرجع السابق،ص ٢.

٤٠ عبدالنبي العكري ، مرجع سابق، ص ٤٨.

٤١ – المرجع السابق، ص ٤٨

٤٢- أحمـد حسـين، الحركة الإسلامية واليسار في البحرين: لنصحح مسيرة الحوار، (١٩٨٩ : الصفا للنشر والتوزيع، لندن)، ص ٤٠-٤٢ .

٤٣ – عبدالنبي العكري، مرجع سابق، ص ٤٨.

٤٤- منيرة أحمد فخرو، مرجع سابق، ص ٩٧ .

٤٥ – عبدالنبي العكري، مرجع سابق، ص٤٨

٤٦- فيصـل مـرهون، البحرين قضايا السلطة والمجتمع، (لندن : دار الصفا للنشر والتوزيع، ١٩٨٨)،ص ٢١٢ . أحمد حسين، مرجع سابق، ص ٤٢-٤٤ .

٤٧- أحمد حسين، مرجع سابق، ص ٤٧-٤٨ .

٤٨ – حـركة أحـرار البحرين الإسلامية، "موجز حول الحركة الإسلامية البحرينية، مرجع سابق، ص ٣.

٤٩- المرجع السابق.

٥٠- أحمد حسين، مرجع سابق، ص ٤٨-٩ . فيصل مرهون، مرجع سابق، ص ٢١٢ -٢١٣ .

٥١- Fuad I. Khuri, Tribe and State in Bahrain, :The Transformation of Social and Political Authority in an Arab State, (University of Chicago Press: 1980), pp.225-228.

٥٢- Ibid., p. 228.

٥٣- Ibid., p. 225.

٥٤- يوسف الحسن، مرجع سابق، ص ٥٩-٦٠ .

٥٥- Fred H. Lawson, The Modernization of Autocracy, (London : Westview Press , 1989), p. 124,Joseph Kostiner, 'Shi'i Unrest in the Gulf' in : Martin Kramer, ed, Shi'ism, Resistance, and Revolution, (London: Westview Press, 1987).p.178.

٥٦- Fred H. Lawson, Opposition Movements and US Policy Towards the Arab Gulf States, (New York :Council on Foreign Relations Press, 1992) p.11.

٥٧- Fuad I. Khuri, pp. 155-157.

٥٨- لمزيد من التفاصيل حول الدور الاجتماعي والسياسي الذي تضطلع به المآتم انظر: Fuad I. Khuri, pp. 155-172

٥٩- العريضة المقدمة إلى رئيس الوزراء البحريني والتي تضمنت المطالب التي رفعها علماء الدين الشيعة باسم الشعب البحريني في ٧ يوليو ١٩٧٩ . ووقع عليها كل من الشيخ علي محمد محسن آل عصفور، الشيخ حسن عبد الله حسين، الشيخ حسين عباس آل عباس، الشيخ حسن محمد سلمان الصائغ، الشيخ علي الحاج منصور العكري وهؤلاء يمثلون أهم المدن والقرى التي تعتبر معاقل للطائفة الشيعية في البحرين مثل المعامير وسنابس وسترة والمحرق.

٦٠- تطور الحركة الوطنية والمعارضة في الجزيرة والخليج مرجع سابق، ص ١٣ . كيهان العربي، ٢ سبتمبر ١٩٧٩، طهران.

٦١- مجلة النصر، السنة السابعة، العدد ٣٨، ربيع الثاني ١٤١٥ هـ، لندن .

٦٢- تطور الحركة الوطنية والمعارضة في الجزيرة والخليج مرجع سابق، ص ١٣. مقابلة مع عيسى مرهون رئيس الدائرة الإعلامية في "الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين" منشورة في مجلة الثورة الرسالية، العدد ٣٢، أغسطس ١٩٨٥ .

٦٣- مجلة الشهيد،١٩٨٢/١/٦ .

٦٤- مجلة الثورة الرسالية، فبراير ١٩٨٥ .

٦٥- مقابلة مع عيسى مرهون، مرجع سابق.

٦٦- المرجع سابق.

٦٧- المرجع السابق.

٦٨- مذكرة حول مجلس التعاون الخليجي والأوضاع الإقليمية صادرة عن "الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين" منشورة في مجلة الثورة الرسالية عدد ٥٩، ديسمبر ١٩٨٧ . كذلك انظر: بيانات "الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين" منشورة في ٥ مارس نوفمبر ١٩٧٩ .

٦٩-استغلت "الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين" المناسبات الدينية الشيعية في رفع شعاراتها مثل "لا شرقية ولا غربية، جمهورية إسلامية" "كفاحنا حسيني قائدنا خميني" وغيرها من شعارات الثورة الإسلامية في إيران أنظر:عبد النبي العكري، ص ٥٢.

٧٠- لمزيد من الإطلاع عن المظاهرات التي اجتاحت البحرين عامي ١٩٧٩ -١٩٨٠ انظر "الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين"، جهاد واستقامة، (د.ن، د.ت).

٧١- تطور الحركة الوطنية والمعارضة في الجزيرة والخليج مرجع سابق، ص ١٣ . نفس المرجع، ص ١٤ .

٧٢- لمزيد من التفاصيل حول أحداث ديسمبر ١٩٨١ انظر مثلا: راشد حمادة، عاصفة فوق مياه الخليج : قصة أول انقلاب عسكري في البحرين، (لندن : الصفا للنشر والتوزيع، ١٩٩٠) . فيصل مرهون، مرجع سابق، ص ٢٠٦ -٢٠٧ .

٧٣ - حركة أحرار البحرين الإسلامية، "موجز حول الحركة الإسلامية البحرينية، مرجع سابق، ص ٤.

٧٤- عبد النبي العكري، مرجع سابق، ص ٥٥.

٧٥ – المرجع السابق.
٧٦– بيان صادر عن "الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين"، يناير ٢٠٠١.
٧٧– أحمد حسين، مرجع سابق، ص٤٩ –٥٠ .
٧٨– المرجع السابق، ص٥٠. منيرة فخرو، مرجع سابق، ص٩٧ .
٧٩– حركة أحرار البحرين الإسلامية، "موجز حول الحركة الإسلامية البحرينية، مرجع سابق، ص ٤.
٨٠– لمزيد من التفاصيل حول المواقف المشتركة للقوى السياسية في البحرين من السلطة انظر مثلا: نشرة "الأمل" الصادرة عن لجنة التنسيق بين "الجبهة الشعبية في البحرين"و"جبهة التحرير الوطني البحرانية". ونشرة"صوت البحرين" .
٨١– لمزيد من المعلومات حول "حركة أحرار البحرين الإسلامية" انظر : النشرة الشهرية "صوت البحرين" والتي تعتبر لسان حال الحركة.
٨٢–بيان صادر عن حركة أحرار البحرين الإسلامية،٢٤ يناير ٢٠٠١. بيان صادر عن حركة أحرار البحرين الإسلامية، ٨ فبراير ٢٠٠١.
٨٣ – حول الموقف من تعديل الدستور بيان صادر عن حركة أحرار البحرين الإسلامية، مارس ٢٠٠٢.
٨٤– علاء سالم، "اضطرابات الشيعة في البحرين أبعاد أزمة الدولة الوطنية في الجزيرة العربية"، السياسة الدولية، العدد١٢٦، اكتوبر١٩٩٦، القاهرة، ص ١٤٨ .
٨٥– مجلة النصر، السنة السابعة، العدد ٣٨، ربيع الثاني ١٤١٥ هـ، لندن.
٨٦ – بيان صادر عن "جمعية الوفاق الوطني الإسلامية"، ١٠ فبراير٢٠٠٢. جمعية الوفاق الوطني الإسلامية، ٢٨ فبراير ٢٠٠٢.
٨٧ – بيان صادر عن الجمعيات والمنظمات الشعبية في البحرين، جمعية الوفاق الوطني الإسلامية، جمعية العمل الوطني الديمقراطي، جمعية الإصلاح، جمعية التوعية الإسلامية، جمعية المنبر الديمقراطي التقدمي، الجمعية الإسلامية، جمعية الوسط العربي الإسلامي، ٣١ أكتوبر ٢٠٠١.
٨٨ – جريدة الرأي العام، ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٢.
٨٩ – بيان صادر عن جمعية الوفاق الوطني الإسلامية، جمعية العمل الوطني الديمقراطي، جمعية التجمع القومي الديمقراطي، جمعية العمل الإسلامي (تحت التأسيس)، ٣ سبتمبر ٢٠٠٢.
٩٠ – كلمة محمد على المحفوظ رئيس "جمعية العمل الإسلامي" (تحت التأسيس) في التجمع الشعبي في نادي العروبة منشور في جريدة الرأي العام، ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٢.

الفصل الرابع

التيار الإسلامي السني

المقدمة

ظهر هذا التيار في بداية العشرينات من القرن المنصرم على شكل جمعيات وأندية ذات نشاط اجتماعي وذلك بهدف مواجهة النشاط الذي تمارسه الجمعيات التبشيرية ممثلة بالنشطة الطبية كالمستشفى الأمريكي والتبشيري في المدرسة، والثقافية من خلال المكتبة الأمـريكية. وعـلى الرغم من أن النشاط التبشيري في البحرين لم يكن بتلك الفاعلية بين أبـناء الشعب البحريني، إلا أن رجال الدين والمثقفين المسلمين كانوا ينظرون بحذر إلى هذه الأنشطة التبشيرية مما دعاهم إلى مواجهتها بنفس الأسلوب سواء على صعيد التعليم الديني أو الثقافي، بسبب خلو ساحة المجتمع البحريني من المؤسسات المدنية القادرة على نشـر ثقافـة دينية وعربية، لكن هذه الأندية والجمعيات سرعان ما تحولت إلى جماعات سياسـية أو ممارسـة للنشاط السياسي مع اشتداد التفاعل السياسي في المجتمع البحريني بسبب الأحداث السياسية التي عصفت بالمجتمع كما هو حال المجتمعات العربية الأخرى، الأمـر الذي أنهى دور هذه الأندية والجمعيات كنشاط ثقافي مع تلاشي الأنشطة التبشيرية واسـتمرارية دورها كجماعات ضغط دينية- سياسية بالترافق مع حالة التفاعل السياسي فـي العلاقـة بين نظام الحكم وجهات المعارضة سواء في عهد الأمير السابق أو الأمير الحالي، وهذه الجماعات والحركات هي :

النادي الإسلامي

يعتـبر من أوائل الجمعيات الإسلامية في البحرين، حيث تأسس "النادي الإسلامي فـي حي الفاضل بالمنامة في عام ١٩١٠ على أثر الدعوة التي وجهها محمد رشيد رضا مـن على صفحات مجلة "المنار" بتأسيس جمعيات إسلامية اجتماعية على غرار الدعوة والإرشـاد الـتي أسسها محمد رشيد رضا بالقاهرة، واستجاب لهذه الدعوة مجموعة من

التجار المثقفين من أبناء البحرين وكان على رأس هؤلاء الشيخ محمد مقبل عبد الرحمن الذكير. وكان للنادي دور في التصدي للإرساليات الأمريكية عبر مؤسساتها المختلفة مثل المستشفى الأمريكي، والمكتبة الأمريكية، والمدرسة الأمريكية(١). وفي هذا الصدد يذكر خالد البسام في كتابة الموسوم "رجال في جزائر اللؤلؤ" أن "الذكير" وجد نفسه مع مجموعة الشيوخ والمثقفين في البحرين أمام تحد كبير وصراع ديني وفكري ليس بالهين مع المبشرين بزعامة القس المبشر المشهور "صموئيل زويمر"(٢). من هنا رأي الذكير أن الأساليب التي استخدمها رجال الدين المحليين والتي تحض الناس على عدم ارتياد المؤسسات التبشيرية ليس بالطريقة الناجحة في التصدي للتبشير وأن أفضل الوسائل لمقاومة التبشير، هو إنشاء مؤسسات ثقافية ومدارس كأسلوب حضاري لمقاومة التبشير. ومن هنا نجد أن الذكير كان وراء فكرة إنشاء النادي وأن يكون موقعه في سوق المنامة وأمام مكتبة الإرسالية الأمريكية، وبذلك استطاع النادي أن يستقطب عددا من الرواد من الذين كانوا يترددون على مكتبة الإرسالية الأمريكية وبالتالي تناقص بيع الكتب فيها وتحول النادي إلى ملتقى لرواد العلم ومثقفي مدينة المنامة ومكانا يناقشون فيه أساليب التبشير وسبل مقاومته. مما أدى بأن تعترف تقارير الإرسالية الأمريكية بنجاح النادي في جذب الكثير من زبائنهم. وأمام هذا النجاح الذي حققه النادي تم تعيين مدير جديد للنادي لديه دراية في أساليب الحملات التبشيرية لهذا أرسل الذكير إلى الشيخ محمد عبد العزيز المانع المقيم في البصرة وهو من تلامذة الشيخ محمد عبده ليحل محل المدير القديم. ومع وصول المانع تزايد الإقبال على النادي ودروسه التثقيفية وخاصة محاضرات المدير الجديد الخبير بالتبشير وأساليبه(٣).

المنتدى الإسلامي

تأسس عام ١٩٢٨ على أيدي مجموعة من الشباب البحريني، مثل على كانو، محمد الوزان، أحمد بن حسن إبراهيم، يوسف عبد الله محمود، محمد عبد الله جمعة، محمد صالح السحيمي وإبراهيم جمال خنجي، الذين تأثروا بالفكر الإصلاحي الإسلامي لـ "جمعية الشبان المسلمين" في مصر، وقد قام مؤسسو المنتدى بالاسترشاد بالقانون الأساسي لهذه الجمعية عند صياغتهم لقانون المنتدى. وتم انتخاب الشيخ مبارك بن حمد الخليفة رئيسا للمنتدى. وفي هذا انتهج المنتدى الإسلامي نهج الجمعيات التي نظمتها حركة الأخوان المسلمين في مصر، فقام بتزويد أعضائه بنشرات صادرة عن الأخوان وعن

الحـــركات المرتبطة بهم وهذا لا يعني بالطبع أن المنتدى الإسلامي كان فرعا من حركة الأخـــوان في مصر، بل يمكن القول أنه كان بعيدا كل البعد عن ذلك فهو مجرد رد فعل عفـــوي للأحداث السياسية التي عصفت بالعالم العربي وخاصة مصر في ذلك الحين[٤]. وقد وافق المستشار البريطاني تشارلز بلجريف في البحرين على إنشاء النادي بشرط أن لا يـــتدخل فـــي الشؤون السياسية مما أدى إلى عدم رضى المؤسسين على هذا الشرط واعتبروا الهدف من ذلك هو وضع العراقيل أمام المنتدى.

كـــان مـــن أهـــم الأنشطة التي اضطلع بها "المنتدى الإسلامي"، محاربة الحملات التبشـــيرية المســـيحية، وتغطيـــة المناسبات الدينية بإقامة الحفلات وتدريس الفقه والثقافة الإســـلامية لأعضـــاء المنتدى ولعامة أبناء الشعب وإقامة ندوات ثقافية دينية [٥]. وتعدى تأثيـــر "المنـــتدى الإســـلامي" حدود البحرين إلى منطقة الخليج العربي حيث كان للنادي أعضـــاء مـــؤازرون مـــثل محمد بن عبد العزيز المانع من قطر، والشيخ علي بن محمد المحمـــود مـــن الشارقة ومن الكويت استقطب المنتدى الشيخ عبد العزيز الرشيد الذي قام بالتدريس في المنتدى وإلقاء محاضرات دينية منتظمة، والشيخ يوسف بن عيسى القناعي وســـليمان العدساني، وعبد الحميد الصانع، وتعد "مجلة الكويت" التي أصدرها الشيخ عبد العزيز الرشيد في إندونيسيا بمثابة لسان حال المنتدى حيث ساهمت بتعريف المنتدى إلى أبـــناء الخـــليج العربي[٦]. وكان الرشيد يتخذ من مقر المنتدى الإسلامي "مكتبا يحرر فيه مســـودات الأعـــداد المتوالية لمجلة الكويت"[٧]. كذلك كان لأعضاء المنتدى اتصالات مع رجـــال الإصـــلاح الإســـلامي مثل رشيد رضا ومحب الدين الخطيب، وشكيب أرسلان ومصطفي الرافعي[٨].

وبســـبب الظـــروف السياسية والاقتصادية وانشغال مؤسسو "المنتدى الإسلامي" في الـــتجارة، والمواجهـــات الـــتي دارت بين النادي مع السلطات البريطانية نتيجة لنشاطاته الإسلامية والوطنية في البحرين تم إغلاق النادي عام١٩٣٦[٩].

جمعية الإصلاح

تأسســـت عام ١٩٤١ وهي الواجهة الرسمية "لجماعة الإخوان المسلمين" في البحرين تحت أسم "نادي الطلبة" في مدينة المحرق إلا أنها تحولت عام ١٩٤٨ إلى "نادي الإصلاح" بســـبب تأثيـــر الطلـــبة البحرينيين من دارسي القانون المدني والإسلامي في مصر وكذلك بالجمعيـــات الإسلامية التابعة "لجماعة الإخوان المسلمين"، ثم تحول اسمها عام ١٩٨٠ من

نادي إلى "جمعية الإصلاح" وكان وراء تأسيسها مجموعة من أبناء الأسرة الحاكمة من آل خليفة المنظمين في "مدرسة الهداية الخليفية" وبعض الدارسين في مصر من المنحدرين من أصول قبلية من الطائفة السنية مثل عبد الرحمن الجودر وجاسم الفايز. ويرأس الجمعية حاليا الشيخ عيسى بن محمد آل خليفة الذي درس الحقوق في القاهرة وأصبح في السبعينات وزير العمل والشؤون الاجتماعية حتى مطلع الثمانينات عندما استقال من الوزارة بسبب مواقفه العادلة من قضايا العمال(١٠).

ويخضع ترخيص "جمعية الإصلاح" إلي قانون الجمعيات والأندية الصادر في صيغته الجديدة في عام ١٩٨٧ والذي يحرم على جمعيات النفع العام التعاطي بالسياسة، كما تخضع نشاطاتها لمراقبة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل (١١). وهذا القانون مطبق ليس في البحرين فحسب بل هناك قوانين مشابه مطبقة في جميع دول مجلس التعاون الخليجي التي توجد فيها مؤسسات المجتمع المدني.

اتسم نشاط الجمعية في بداية الأربعينات وحتى الستينات بنشاط متواضع ليس بسبب ضعف المد الديني أو قصور في برامجها وإنما لتبنيها للمؤسسات التقليدية القائمة واتسام خطابها بالوعظية المفرطة(١٢).

تتمحور أهداف الجمعية الاجتماعية والدينية على التركيز على الإصلاح الاجتماعي من خلال التوعية والإرشاد الديني لهذا تقيم الجمعية مواسم سنوية تلقى بها المحاضرات الدينية حيث تستقدم الجمعية كبار رجال الدين من مصر ومن الدول العربية الأخرى وغالبيتهم من ذوى الاتجاه الإخواني. بجانب نشاط الإرشاد الديني الذي تضطلع به "جمعية الإصلاح" هناك نشاط آخر لا يقل أهمية وهو مساعدة الفقراء عن طريق جمع التبرعات وتشكيل صناديق خيرية ومساعدة الطلبة المحتاجين. من أجل هذا استحدثت الجمعية مشروع جديد "كفالة اليتيم" ومشروع الصدقة الجارية وغيرها من المشاريع. ويتم تمويل هذه المشاريع عن طريق جمع التبرعات من المؤسسات والأسر الميسورة داخل البحرين ومن خلال الجمعيات الدينية المنتشرة في دول مجلس التعاون الخليجي مثل "جمعية الإصلاح الاجتماعي" و"جمعية إحياء التراث الإسلامي" في الكويت، و"جمعية الإصلاح والتوجيه الاجتماعي" و"جمعية دار البر" و"جمعية دبي الخيرية" بدبي، و"الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن" بأم القيوين، و"جمعية الإرشاد والتوجيه الاجتماعي" في عجمان، و"مركز الإرشاد والتوجيه الاجتماعي" برأس الخيمة (١٣). وعلى الرغم من أن "جمعية الإصلاح" لم تمارس السياسة بشكل مباشر ولكنها كانت تمثل مركزا أساسيا للتيار الديني السني المتوافق مع "جماعة الإخوان المسلمين"، كما كان ينظر للجمعية على أنها تابعة للسياسة الحكومية وأنها

تـــلعب دورا مهما للترويج لسياسات الحكومة مثل ما حدث أثناء الثورة الإسلامية في إيران فـــي الثمانينات حيث قامت الجمعية بتعبئة الشارع السني ودعم العراق أثناء الحرب العراقية الإيـــرانية[١٤]. ويقـــول عـــبد النبي العكري في هذا الصدد: "فمقابل إغلاق بعض الأندية والتضـــييق عـــلى عدد من الجمعيات والأندية التي يعتبرها الحكم مواقع للمعارضة، جرى اســـتحداث جمعيـــات وأنديـــة موالية ودعم أخرى وفي مقدمتها نادي الإصلاح للتوسع في نشـــاطها. إن جمعية الإصلاح ليس مجرد نادي ثقافي ديني اجتماعي، فهو مؤسسة ضخمة تحظي بدعم السلطة"[١٥].

أيـــدت "جمعيـــة الإصـــلاح" مشروع الأمير الإصلاحي الذي تمثل في "ميثاق العمل الوطني" ودعت المواطنين إلى المشاركة في الاستفتاء الذي جرى في البحرين على الميثاق الوطني كما أصدرت مسودة المشروع الوطني لجمعية الإصلاح وهو بمثابة برنامج الجمعية الذي شمل النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأكد برنامجها على المحافظة عـــلى الهويـــة الإسلامية للمجتمع البحريني وأن الإسلام بعقيدته وشريعته هو منهاج شامل للحياة الذي ارتضاه البحرينيون بمختلف توجهاتهم، وأن الهوية الإسلامية باعتبارها المرجعية العـــليا للدولة والإطار العام الذي ينظم كافة أوجه الحياة في البحرين وأن الشريعة الإسلامية هـــي المصـــدر الرئيسي للتشريع. ودعا البرنامج أيضا إلى التطبيق الكامل للدستور وتفعيل الميـــثاق الوطـــني كمـــا دعـــا كافة المواطنين إلى تأييد هذا البرنامج في ظل المؤسسات الدســـتورية والسياســـية والمدنية المنتخبة وفي ظل نظام شورى ديمقراطي. كما دعا القوى السياســـية والطائفتين السنية والشيعية إلى التعاون والتعايش وعدم التناحر وعدم الإساءة إلى المعتقدات والمذاهب.

طـــالب برنامج "جمعية الإصلاح" بإعادة النظر في كل القوانين التي صدرت في ظل تعطيل الدستور، عندما أقدمت السلطة على حل المجلس الوطني عام ١٩٧٥ ودعا إلى إيجاد أطـــر قانونيـــة تكفل حرية المشاركة السياسية وتنظم مسالة التعددية السياسية وتطبيق مبدأ المساواة أمام القانون والقضاء بين كل أبناء المجتمع البحريني ورفض أي تمايز بينهم بسبب العرق أو الجنس أو الانتماء الطائفي[١٦].

جماعة الأخوان المسلمين

نشـــأت "جماعة الأخوان المسلمين" في البحرين منذ بداية الخمسينات على يد مجموعة مـــن الطـــلاب الذيـــن درســـوا وتخرجوا من جامعات القاهرة والأزهر، وأبرز الأعضاء

المؤسسين "لجماعة الإخوان المسلمين" في البحرين الشيخ خالد بن محمد الخليفة، عبد الرحمن الجودر، وجاسم الفايز. كذلك ساعد على نشر مبادئ الجماعة في البحرين توافد عدد من المصريين والسوريين والفلسطينيين الذين هم أعضاء في فروع "جماعة الإخوان المسلمين" في بلدانهم. وبلغ أعداد الجماعة في البحرين ما بين أعضاء ومتعاطفين مع مبادئ الجماعة حوالي عشرة الآلف شخص، وتعتبر "جمعية الإصلاح" و"جمعية الثقافة الإسلامية" بمثابة الذراع لأنشطة "جماعة الإخوان المسلمين" على الساحة البحرينية[١٧]. وكان لجماعة الأخوان تأثير ملحوظ في "النادي الإسلامي" الذي تأسس بالعشرينات في البحرين. وكان من أبرز نشاط الجماعة في البحرين التصدي للقوى التقدمية. ولم يكن لها دور في النضال الوطني ضد الاستعمار البريطاني ما عدا تأييدهم لنضال الشعب الفلسطيني عندما شاركوا في المظاهرات التي حدثت بعد نكبة فلسطين عام ١٩٤٨ وقيام الفرع المحلي "لجماعة الإخوان المسلمين" في البحرين بتشكيل قوة رمزية لتشارك في حرب فلسطين [١٨]. كانت الجماعة عونا للسلطة الحاكمة ضد المعارضة السياسة التي تزعمها التيار القومي في الخمسينات فلم تشارك الجماعة بالتحركات الشعبية التي تزعمتها هيئة الاتحاد الوطني عام ١٩٥٣ واتخذت الجماعة موقفاً سلبياً منها. لهذا تعرض مقر نادي الإصلاح في المحرق لهجمات المتظاهرين خلال التحرك الشعبي في منتصف الخمسينات [١٩]. وفي هذا الصدد يذكر أحد قياديي "جماعة الإخوان المسلمين" الدكتور عبد الله أبو عزة في كتابه الموسوم " مع الحركة الإسلامية في الدول العربية": "أن الحركة الشعبية كانت تتهم الإخوان بالعمالة للحكومة وللإنكليز، وأن الإخوان – من جانبهم – كانوا يتهمون الحركة بأنها انساقت لتصبح سلما لأغراض الشيوعية الرامية إلى السيطرة على مقدرات البلد"[٢٠]. كذلك تصدت الجماعة للاتجاه الديمقراطي حتى نهاية السبعينات وللتيار الشيعي في بداية الثمانينيات وأثناء الانتفاضة الدستورية عامي١٩٩٢- ١٩٩٤، لهذا عمدت السلطة منذ عام ١٩٧١ إلى إعطاء امتيازات للمؤسسات الدينية السنية والتي نجح في استيعابها وتسخيرها للدفاع عن نظام الحكم في البحرين. ومن هنا نجد أن السلطة تقدم التسهيلات للقيادات الدينية المنتمية لجماعة الإخوان والتي تأتي إلى البحرين من أجل إلقاء محاضرات دينية ويتم الاحتفاء بهم رسميا في وسائل الإعلام [٢١]. إلا إنه في السنوات الأخيرة ومع ما يسمى الصحوة الإسلامية التي بشرت بها وتزعمتها جماعات الأخوان في المنطقة مثل الكويت التي تحولت إلى مركز أو معقل لهذه الجماعات وبعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران برزت عناصر بين صفوف المتدينين ورجال الدين السنة معارضين القيادات التقليدية وللفساد المستشري في

أجهــزة الدولة والتبعية للغرب والإمبريالية. وسعت الجماعة للعمل وسط الطلاب الدارسين في "كلية الخليج" وحصلت على تأييد ملحوظ وتنشط الجماعة في الأوساط الطلابية البحرينية فــي الهــند وأوربــا والولايــات المتحدة الأمريكية وكندا حيث تتلقى الدعم والمساندة من الجمعيات الدينية التي ترعاها السعودية وتبذل الجماعة جهدها لتربية الشباب وتنشئتهم الدينية ليضــموهم للتــنظيم مستقبلا، لذلك تجد تركيزهم على وزارة التربية ودفع أعضاء الجماعة لــلعمل فــي سلك التدريس وتنشط الجماعة في عمل حلقات الذكر وتحفيظ القرآن وتقديم الجوائز والأموال لهذه الغاية[٢٢].

جمعية التربية الإسلامية

بســبب مواقف "جمعية الإصلاح" المحافظة نشأت جمعية أخرى في ١٩٧٩ من داخل الوســط السني المتأثر بالنهج العام للإخوان المسلمين وكان مؤسسو الجمعية قبل إشهارها يجــتمعون على شكل تجمعات في الدواوين منذ ١٩٧٤، وكان رواد هذه التجمعات ينتمون لــتوجهات دينية سنية واستطاعت الجمعية استقطاب أبناء العامة بسبب استجابة الجمعية إلى حاجــات الناس المادية والدينية على خلاف "جمعية الإصلاح" التي استقطبت أبناء أسرة آل خــليفة وحلفائهم. ومن أبرز مؤسسيها الشيخ الدكتور عبد اللطيف المحمود وهو ينتمي إلي عائلة دينية معروفة ويحمل درجة الدكتوراه في العلوم الدينية من جامعة الأزهر ويعمل حاليا أستاذا للفقه في جامعة البحرين، ولكنه أقيل من الجامعة بعد أن اعتقل بسبب تعرضه في أحد الــندوات الــتي عقدتهــا جمعية الخريجين في الكويت عام ١٩٩١ لأنشطة الأسر الحاكمة الــتجارية والاقتصــادية في دول مجلس التعاون الخليجي. واضطلع الدكتور المحمود بدور كبير في استقطاب رجال دين ومجموعة من الشباب ذوي التوجهات الدينية ليكونوا أعضاء في "جمعية التربية الإسلامية"[٢٣].

بلغ عدد أعضائها ١٦٠ عضوا. وللجمعية عدة لجان مثل اللجنة الثقافية والتي تتولى نشــر الوعي الإسلامي وإقامة الندوات والمحاضرات الدينية التي تتعلق بالإسلام مثل ندوة الإســلام وأزمــة الحضارة الغربية، وأضواء على أصول الدعوة السلفية. وتضطلع اللجنة الاجتماعية بتوزيع المساعدات على الأسر الفقيرة والمحتاجة من خلال نشاط الجمعية بجمع التبرعات وتتعاون الجمعية مع بيت الزكاة الكويتي بدعم مشروع الجمعية "كافل ليتيم" وهناك لجــان أخرى مثل لجنة المساجد ولجنة الشباب والرياضة ولجنة التعليم وشئون الطلبة والتي

من مهامها إقامة دورات لحفظ القرآن وتمويل منح دراسية لبعض الطلبة من الذين لا تمكنهم ظروفهم الاقتصادية لمواصلة دراستهم(٢٤).

تعبر "جمعية التربية الإسلامية" عن الاتجاه السني المستقل عن السلطة ودعت إلى تبني مفاهيم اكثر إنفتاحاً، وعلى هذا الأساس شاركت الجمعية ممثلة برئيسها عبد اللطيف المحمود والعضو القيادي عيسى الجودر في الانتفاضة الدستورية التي انطلقت في ديسمبر ١٩٩٢. كما شاركت في الدعوة للعريضتين التي حملت المطالب الشعبية لأمير البحرين في ديسمبر ١٩٩٢ وديسمبر ١٩٩٤. وفي هذا الصدد يقول عبد النبي العكري: "إن الحركة الدستورية التي انطلقت في ديسمبر ١٩٩٢ ... قد أحدثت مخاضا في أوساط شعب البحرين بمختلف تشكيلاته وانتماءاته ولقد تأثرت قيادات في الجمعية كالشيخ عبد اللطيف المحمود وعيسى الجودر بزخم الحركة وشاركا في الدعوة للعريضتين الشهيرتين في ديسمبر ١٩٩٢ وديسمبر ١٩٩٤. ولكنه مع احتدام الصراع والاستقطاب في المجتمع فقد استنكف الشيخ عبد اللطيف المحمود عن الاستمرار في موقع المعارضة ليعود إلى موقعه ، فيما تمسك الجودر بموقعه في المعارضة"(٢٥).

وعلى الرغم من مشاركة الجمعية في أحداث الانتفاضة الدستورية التي ضمت جميع التوجهات السياسية القومية واليسارية والتوجه الديني بتياريه السني والشيعي غير أن التركيبة الطائفية الصارمة للمجتمع وسعي الحكومة الحثيث لفصل الشيعة عن السنة أدى إلى ازدياد الضغط على الدكتور المحمود لإبعاده عن الحركة الوطنية، وهناك عدد من أعضاء الجمعية يكنون روح العداء أو السلبية تجاه الشيعة(٢٦).

الجماعة السلفية

تعتبر هذه الجماعة امتدادا للجماعات السلفية التي ظهرت في بداية السبعينات في بعض دول مجلس التعاون الخليجي، وهي متأثرة بشكل كبير بالتيار السلفي الوهابي، واتخذت هذه الجماعة خطا متشددا تجاه الشيعة حيث تكفرهم، وتعتبر جمعية الإصلاح والجمعية الثقافية الإسلامية منحرفتين عن الدين الصحيح. وهذه الجماعة لا تمثل قوة تذكر ومنعزلة عن المجتمع وغير منغمسة في الصراع السياسي الدائر في الساحة السياسية البحرينية قبل الانفراج السياسي ويتمحور نشاطهم بالعبادات ومظاهر التقشف مثل الملابس القصيرة واللحى الطويلة. وتعد "الجمعية الإسلامية" واجهة ثقافية واجتماعية للجماعة السلفية في البحرين(٢٧). وما هو جدير بالذكر أن الجماعات السلفية بشكل عام تكون مبتعدة في بداية

نشاطها عن النشاط السياسي على أساس "وأطيعوا ولي الأمر" إلا أنه في الحقيقة إن هذه الجماعات سريعا ما تتحول إلي حزب سياسي وهذا ما حدث للجماعة السلفية في الكويت مثل "جمعية إحياء التراث الإسلامي" التي انقسمت إلي تجمعين سياسيين "التجمع الإسلامي السلفي" و "الحركة السلفية العلمية".

شاركت الجماعة السلفية في الانتخابات التي جرت في ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٢ لانتخاب أعضاء للمجلس الوطني، من خلال "جمعية الأصالة الإسلامية" والتي تعد الواجهة السياسية "للجمعية الإسلامية"، بـ ١٥ مرشحا برئاسة رئيس الجمعية الشيخ عادل المعاودة الذي أعلن عن برنامج انتخابي يقوم على ثلاث أسس رئيسية: تأسيس دولة القانون والسعي إلي رفع مستوى المعيشة ومحاربة الفساد الإداري [٢٨].

أسفرت هذه الانتخابات عن فوز كبير لجماعات الإسلام السياسي السني في البحرين حيث سيطر ممثلو "الجماعة السلفية" و"جماعة الإخوان المسلمين" على ٥٠ بالمائة من مقاعد المجلس الوطني. ومن أهم العوامل التي أدت إلى نجاح مرشحي هذه الجماعات أولا: مقاطعة جماعات الإسلام السياسي الشيعية والتي تمثلت بـ "جمعية الوفاق الوطني الإسلامية" و"جمعية العمل الإسلامي" والجماعات اليسارية والقومية والتي تمثلت بـ "جمعية العمل الوطني الديمقراطي" و"جمعية التجمع القومي الديمقراطي" للانتخابات النيابية مما أتاح المجال بدرجة كبيرة لفوز جماعات الأخوان والسلف في الدوائر التي كان من المتوقع أن تشهد منافسة مشتركة بينهم. ثانيا: حملة التجنيس السياسي التي قامت بها السلطة السياسية قبيل الانتخابات والتي كانت تهدف إلى تغيير التركيبة السكانية، والسماح لمختلف الجنسيات العربية والخليجية من المقيمين في البحرين والذين كان معظمهم من السنة كما أشارت إلى ذلك بعض البيانات لمواطني دول الخليج العربي بالإضافة إلى السوريين والأردنيين واليمنيين والباكستانيين وجميعهم من السنة، وذلك لمجاراة الغالبية الشيعية وإيجاد توازن بينهما [٢٩]، والتي وجه لها انتقادات من قبل القوى السياسية المعارضة حيث دعا الشيخ علي سلمان رئيس "جمعية الوفاق الوطني الإسلامية" إلى إيقاف التجنيس العشوائي الخارج عن القانون معتبرا ذلك استنزافا لخيرات البحرين [٣٠]. وقد شارك ثمانية مرشحين من أصول عربية بينهم أردنيون ومصريون ويمنيون وسوريون وفلسطينيون وحسب القانون البحريني لا يمكن للمتجنس ترشيح نفسه للانتخابات إلا بعد مرور ١٠ سنوات من حصوله على الجنسية حسب قانون الجنسية الذي لم تشمله التعديلات الأخيرة لكن المعمول به حاليا أن المتجنس حديثا يستطيع ترشيح نفسه في اليوم التالي [٣١].

وجهت الجمعيات السياسية الأربع عدة انتقادات للسلطة بأنها اتبعت كافة الأساليب المشروعة وغير المشروعة في هذه الانتخابات النيابية والتي منها:(٣٢)

١ – السماح للمجنسين بالإدلاء بأصواتهم دون التزام بالفترة القانونية التي تسمح لهم بممارسة حقهم الانتخابي.

٢ – السماح لآلاف من مواطنين من دول مجلس التعاون الخليجي ممن يتمتعون بازدواجية الجنسية، للتصويت لمرشحين محددين.

٣ – تعديل مرسوم مباشرة الحقوق السياسية بحيث أجبر المواطن على جلب جواز سفره للختم عليه.

٤ – رفض السلطة السماح لجمعية الشفافية وجمعية حقوق الإنسان أن يكون لديهم رقابة على كافة المراكز الانتخابية.

٥ – عدم السماح بأي رقابة دولية على الانتخابات.

٦ – إجبار العسكريين والعاملين في وزارة الداخلية على التصويت .

٧ – مشاركة الأجهزة الإعلامية الرسمية والتي خلقت أجواء ضاغطة على الناخبين للمشاركة في الانتخابات.

وأكدت جمعيات العمل السياسي الأربع في بيان لها بأنه برغم استخدام السلطة لجميع وسائل الضغط وإجراءات الترغيب والتخويف إلا أن نسبة المشاركة كانت دون ٤٠ بالمائة ممن يحق لهم التصويت من المواطنين من بينهم أكثر من ١١ بالمائة من الأصوات عبروا عن رفضهم هذه الانتخابات بتقديم أوراق بيضاء في صناديق الاقتراع، بناء على عملية الرصد الميداني التي قامت بها لجنة الرصد التابعة للجمعيات السياسية الأربع خلاف النسبة المشاركة التي أعلنتها السلطة وهي ٥٣،٤٨ بالمائة. وعلى الرغم من هذه النسبة التي أعلنتها السلطة ألا إنها لا تقلل من نجاح المعارضة التي رفعت شعار مقاطعة الانتخابات. فإذا قارنا نسبة عدد المشاركين الذين أقروا "ميثاق العمل الوطني" ٤، ٩٨ بالمائة من أصوات الشعب البحريني. لم يشارك في انتخابات المجلس الوطني ألا ثلث هؤلاء (٣٣).

الخاتمة

على الرغم من تواجد التيار الديني السني ممثلا في "جماعة الإخوان المسلمين" في البحرين منذ أواخر الأربعينات من القرن الماضي إلا أن هذا الاتجاه كان ضعيفا نتيجة المد القومي وسيطرته على الساحة السياسية في البحرين ومهادنة "جماعة الإخوان المسلمين" للسلطة السياسية في البحرين حيث وقفت هذه الجماعة ضد التحركات الشعبية التي تزعمتها "هيئة الاتحاد الوطني" في الخمسينات من القرن الماضي، وكانت الجماعة تلعب دورا مهما للترويج لسياسات الحكومة البحرينية في تعبئة الشارع السني ضد الجمهورية الإسلامية في إيران، كذلك توظيف السلطة السياسية في البحرين هذه الجماعة ضد خصومها من المعارضين اليساريين. ولم يكن لهذه الجماعة دور يذكر في النضال الوطني ضد الاستعمار البريطاني، وعلى خلاف ذلك كان تركيز هذه الجماعة الرجعية منصبا في محاربة الحركات والجماعات اليسارية، إلا إنه في السنوات الأخيرة ومع ما يسمى الصحوة الإسلامية التي بشرت بها وتزعمتها جماعات الأخوان في المنطقة مثل الكويت التي تحولت إلى مركز ومعقل لهذه الجماعات. وبعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران برزت عناصر بين صفوف المتدينين ورجال الدين السنة معارضين للقيادات التقليدية وللفساد المستشري في أجهزة الدولة والتبعية للغرب والإمبريالية. وتعزز هذا الموقف في عام ١٩٩٢ عندما خرج من رحم "جماعة الإخوان المسلمين" تيار سني لا يسير في ركاب السلطة ممثلة بـ الدكتور عبد اللطيف المحمود وعيسى الجودر اللذين انخرطا في "الحركة الدستورية" التي تزعمت المطالبة بالعمل بدستور ١٩٧٣ وإرجاع المجلس الوطني الذي حل في عام ١٩٧٦ حلا غير دستوري. إلا أن السلطة في البحرين اتخذت عدة إجراءات تجاه هذا التيار الديني السني الذي تمرد على سياسة النظام وتعاون مع الحركات والجماعات اليسارية والشيعية، فمنع الدكتور عبد اللطيف المحمود من

التدريس في جامعة البحرين ومنع من إلقاء خطبة الجمعة، ووجه إليه تحذير من الاشتراك في الندوات المختلطة مع رجال الدين الشيعة. ومن خلال هذه الإجراءات نجحت السلطة بعــزل القيادات السنية عن المشاركة في "الحركة الدستورية" وعودة هؤلاء إلي مواقعهم القديمة المهادنة للسلطة.

هوامش الدراسة:

١ – مبارك الخاطر، الكتابات الأولى الحديثة لمثقفي البحرين، ص١١١. في تقي محمد البحارنة، نادي العروبة وخمسون عاما ١٩٣٩-١٩٨٩، المنامة: وزارة الإعلام ١٩٩٠. ص١٣ .

٢ – خالد البسام، رجال في جزائر اللؤلؤ، ص ١٢-١٣. في تقي محمد البحارنة، مرجع سابق، ص ١٣.

٣ – تقي محمد البحارنة، نادي العروبة وخمسون عاما ١٩٣٩-١٩٨٩، المنامة: وزارة الإعلام ١٩٩٠. مرجع سابق ، ص ١٢-١٣.

٤ - Fuad I. Khuri ,Tribe and State in Bahrain: The Transformation of Social and Political Authority in an Arab State. (The University of Chicago Press, Chicago and London, 1980). P.264.

٥– مبارك الخاطر، المنتدى الإسلامي حياته وآثاره، ١٩٢٨-١٩٣٦، المنامة: مركز الوثائق التاريخية، ١٩٨١، ص٢٢.

٦– تقي محمد البحارنة، مرجع سابق، ص١٥

٧– مبارك الخاطر، مرجع سابق، ص ٦٩. والمزيد من التفاصيل حول دور الشيخ عبد العزيز الرشيد في المنتدى الإسلامي أنظر: يعقوب يوسف الحجي، الشيخ عبد العزيز الرشيد: سيرة حياته، الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، ١٩٩٣.

٨ – مبارك الخاطر، مرجع سابق، ص ٢٢.

٩– خالد البسام، تلك الأيام: حكايات وصور من بدايات البحرين، المنامة : بانوراما الخليج، ١٩٨٦، ص ١٤-١٥. تقي محمد البحارنة، مرجع سابق، ص ١٥.

١٠– منيرة فخرو • المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في البحرين، بيروت: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ص ١١٦.

١١– عبد النبي العكري، الأحزاب والحركات الإسلامية في الجزيرة العربية، دراسة غير منشورة، ص ٦٢.

١٢- باقــر النجار، "المجتمع المدني في الخليج والجزيرة العربية"، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية، مركــز دراسات الوحدة العربية: بيروت،١٩٩٢، ص ٥٧٠. منيرة فخرو، مرجع سابق، ص ١١٦.

١٣- عــبد الخــالق عبد الله وآخرون، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الإمارات العربية المــتحدة، القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٥، ص ١٢٢. منيرة فخرو ، مرجع سابق، ص ١١٦.

١٤- عبد النبي العكري، مرجع سابق، ص٦٢. ص٦٢

١٥- المرجع السابق،

١٦- برنامج "جمعية الإصلاح " .

١٧- منيرة فخرو، ص ٩٦.

١٨- المرجع السابق، ص ٤٧. / Fuad Khuri, op.cit, p.276-277

١٩- .op . cit., P. 277-276

٢٠-عــبد الله أبو عزة، مع الحركة الإسلامية في الدول العربية، الكويت: دار القلم للنشر والتوزيع، ١٩٨٦، ص ١٠٥.

٢١- عبد النبي العكري، مرجع سابق، ص ٦٣.

٢٢- الجــبهة الشعبية في البحرين تطور الحركة الوطنية والمعارضة في الجزيرة والخليج، دراسة غير منشورة، مكتوبة على الآلة الكاتبة، د.ت ، ص ١٠ .

٢٣- منيرة فخرو، مرجع سابق، ص ١١٦. عبد النبي العكري، مرجع سابق، ص ٦٣.

٢٤- منيرة فخرو، مرجع السابق، ص ١١٦-١١٧.

٢٥- عبد النبي العكري، مرجع سابق، ٦٥.

٢٦- مرجع سابق، ص ١٦٥.

٢٧- مرجع سابق، ص ١٦٥.

٢٨- جريدة الرأي العام،٢٤ أكتوبر ٢٠٠٢.

٢٩- لمزيد من الإطلاع حول مواقف الجماعات السياسية في البحرين من التجنيس السياسي أنظر: جريدة الرأي العام، ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٢. جريدة السياسة، ١٧ يوليو ٢٠٠٣.

٣٠ - كلمة الشيخ على سلمان رئيس "جمعية الوفاق الوطني الإسلامية" في التجمع الشعبي في نادي العــروبة ، ٢٣ أكــتوبر ٢٠٠٢. جــريدة القبس، ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٢. بيان صادر عن حركة أحرار البحرين الإسلامية، ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٢.

٣١ - جريدة القبس، ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٢.

٣٢- بيان صادر عن الجمعيات الاربع المقاطعة للانتخابات النيابية٣١ أكتوبر ٢٠٠٢.

٣٣ - بيان صادر عن الجمعيات الاربع المقاطعة٢٤ أكتوبر ٢٠٠٢. بيان صادر عن حركة أحرار البحرين الإسلامية، ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٢.

الفصل الخامس

الحركة الدستورية

بعد انتهاء حرب الخليج الثانية شهدت الساحة السياسية في البحرين تحركات سياسية شاركت فيها جميع فصائل المعارضة. واتخذ هذا التحرك في البداية شكل تقديم عرائض للسلطة وعقد اجتماعات سياسية في الديوانيات والمساجد مثلما حدث في الكويت أثناء المطالبة الدستورية بعد حل مجلس الأمة عام ١٩٨٦[١]. وكان الهدف من هذه التحركات هو المطالبة في العمل بالدستور وإعادة المجلس النيابي المعروف بالمجلس الوطني الذي تم حله عام ١٩٧٥ [٢]. وبدأ تحرك المعارضة عام ١٩٩٢ عندما تقدمت ٣٠٠ شخصية مثلت مختلف الاتجاهات السياسية والدينية عريضة إلى أمير البحرين تطالبه بإجراء انتخابات عامة لانتخاب مجلس وطني، ولكن الأمير رفض هذه المطالب[٣]، وسبقها بتعيين مجلس شورى بدون صلاحيات تشريعية أو رقابية وحرصت السلطة بأن يكون أعضاء المجلس الثلاثون مناصفة بين الشيعة والسنة، ومعظمهم يمثلون القطاع التجاري والقطاع الخاص وجميعهم لا ينتمون إلى أي تنظيم سياسي، كذلك تم استبعاد ممثلي الاتجاهات الأصولية الدينية الشيعية والسنية[٤].

على أثر تعيين مجلس الشورى ورفض العودة إلى الديمقراطية توترت الأجواء السياسية بين السلطة والمعارضة وشكلت القوى السياسية "الحركة الدستورية" والتي ضمت نحو ثلاثين شخصية من بينها ممثلون عن القوى القومية والديمقراطية والدينية[٥]، وتمثلت مطالب "الحركة الدستورية" في التالي:[٦]

١ – تفعيل الدستور وعودة الحياة البرلمانية عبر إجراء انتخابات عامة لتشكيل مجلس تشريعي جديد ورفض المجالس المعينة.

٢– إطلاق سراح المعتقلين السياسيين والسماح للمبعدين بالعودة إلى وطنهم.

٣ – إعطاء المرأة حقوقها السياسية والمدنية.

٤ – المساواة ما بين أبناء البحرين سنة وشيعة.

٥ – إجراء إصلاحات في المجال الاقتصادي من أجل تقليل التفاوت المتزايد بين فئات المجتمع البحريني.

وقد قامت "الحركة الدستورية" بجمع توقيعات أفراد الشعب على عريضة شعبية تطالب بإعادة الديمقراطية، واستطاعت الحركة تجميع ما يقارب من ٢٥ ألف توقيع [٧].

لقد أدت المواقف المتشددة للسلطة إلى توحد القوى السياسية الرئيسية بمختلف توجهاتها السياسية والمتمثلة في "الجبهة الشعبية في البحرين" و"جبهة التحرير الوطني البحراني"، وهما تنظيمان يمثلان الاتجاه الماركسي في البحرين، و"حركة أحرار البحرين الإسلامية" و"الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين" مواقفها في مواجهتها للسلطة، وأصدرت هذه القوى بيانات مشتركة وشكلت لجان تنسيق فيما بينها ودعت السلطة للاستجابة لمطالب "الحركة الدستورية" التي تمثل الإجماع الشعبي بدلا من الالتفاف على إرادة الشعب بفرض مؤسسات غير دستورية مثل مجلس الشورى المعين وإصدار مراسيم عفو دعائية بين الحين والآخر. وأكدت أن مطالب الوطنيين والإسلاميين واضحة:[٨]

١ ـ إلغاء قانون أمن الدولة وتعليق العمل بمواد القوانين المخالفة للدستور.

٢ - إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين وعودة المنفيين .

على أثر نجاح حملة التواقيع أقدمت السلطة على اعتقال الشيخ علي سلمان، وهو عالم دين شيعي كان له دور نشط في مجال حملة جمع التواقيع على العريضة، مع أثنين من أبرز القيادات الدينية الشيعية وهما حمزة الديري وحيدر الستري. تزامنت هذه الأحداث مع خروج بعض الشباب البحريني العاطلين عن العمل ومعظمهم من القرى الشيعية على شكل تجمعات حاولت الاعتداء على مكاتب وزارة العمل [٩]، وتحولت هذه التجمعات مع بداية ديسمبر إلى مسيرات جماهيرية احتجاجية على اعتقال الشيخ علي سلمان وحمزة الديري وحيدر الستري وبعد أن أقدمت السلطة على إبعادهم بتهمة التحريض ضد السلطة، تصاعد الموقف بين المعارضة والسلطة وكانت ردة الفعل من الجانب الشيعي قوية على شكل مسيرات احتجاجية خرجت من القرى الشيعية ووجهت بعنف من قبل السلطة حيث تم اعتقال أعداد واسعة من الشيعة بلغ عددهم ما بين ٣٠٠٠ - ٥٠٠٠ مواطن وكان من بين المعتقلين نساء وأطفالاً لم تتجاوز أعمارهم عن ١٢ - ١٥ سنة، وأقدمت السلطات الأمنية على اغتيال عشرين مواطناً[١٠]. وتزامنت هذه الأحداث مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السيئة بين أبناء الطائفة الشيعية حيث تزايدت معدلات البطالة بقرابة ١٨ ألف عاطل عن العمل وتتركز الغالبية العظمى من هؤلاء بين صفوف الشيعة في بلد لا يزيد تعداد سكانه عن سبعمائة ألف نسمة في حين يشير إحصاء وزارة العمل بأن ١٨٠ ألف

أجنبي يعيشون في البحرين ويحتلون وظائف فيها بينها مالا يقل عن ٥٨ ألف وظيفة [١١].
في ظل هذه الأوضاع أقدمت السلطة على اتخاذ إجراءات قمعية ضد المعارضة وتمثلت في:

١ - اعتقال الشيخ عبدالامير الجمري عضو المجلس الوطني المنحل وقاضي المحكمة الشرعية سابقا. ويعد الشيخ الجمري من كبار رجال الدين الشيعة وله مكانة كبيرة بين أبناء الطائفة .

٢- اقتحام الحرم الجامعي والقيام باعتقالات في صفوف الطلبة وعسكرة الجامعة عندما تم تعيين وزير جديد للتربية والتعليم هو العقيد عبد العزيز الفاضل وهو من العسكريين. وتعيين العقيد الركن محمد الغتم مدير لجامعة البحرين خلفا للدكتور إبراهيم الهاشمي الذي أقيل من منصبه بسبب معارضته لاقتحام قوات الشغب حرم الجامعة.

٣ - رفض الأمير تسلم العريضة النسائية والتي وقعت عليها ٣١٠ من النساء وحاولت السلطة إرغام ٩٠ امرأة بسحب توقيعهن أو يتم فصلهن من وظائفهن.

٤ - تشكيل مجلس أعلى للشؤون الإسلامية يقوم بمهمة الإشراف ومراقبة كافة الأنشطة الدينية والإشراف على تعيين الأئمة والدعاة في المساجد والذي كان قاصرا في السابق على مساجد السنة فقط [١٢].

حاولت السلطة عبر إعلامها الرسمي أن توهم الناس وتصور لهم بأن القائمين على قيادة "الحركة الدستورية" التي تولت المبادرة بتقديم العرائض الشعبية هم من الشيعة. وهذا الإدعاء يخالف الواقع لأن معظم الإجراءات التي اتخذتها السلطة من تحقيقات واعتقالات لم تقتصر على أبناء الطائفة الشيعية إنما طالت السنة أيضا. من أبرز قيادات "الحركة الدستورية" من الطائفة السنية التي اتخذت السلطة معهم إجراءات قمعية الدكتور عبد اللطيف المحمود وهو أحد رموز التيار الديني السني وممثل الاتجاه الديني في "الحركة الدستورية"، واعتقال المحامي أحمد الشملان ممثل الاتجاه الديمقراطي في "الحركة الدستورية" وسحب جواز سفره، وتوقيف الدكتورة منيرة فخرو أستاذة علم الاجتماع في جامعة البحرين عن العمل التي تزعمت الحركة النسائية المطالبة في إعادة الحريات العامة، وفصل عزيزة البسام من عملها في وزارة الإعلام وحصة الخميري من وزارة التربية وهي من كبار الموظفين، حيث رفضتا تقديم اعتذار للجهات الرسمية أو سحب توقيعهما على العريضة النسائية[١٣]. الا ان السلطة ركزت في دعايتها وفي

حمـلات الاعـتقالات الواسعة وسط صفوف ابناء الشعب على الطائفة الشيعية وتمت التعبئة اليومية على اساس ان الحركة شيعية ومدعومة من الخارج الايراني. وفي هذا الصدد تشير الدكتورة منيرة فخرو "أن السلطة لعبت أوراقها بمهارة عندما قامت بتحييد السنة"(١٤).

فـي الحقيقـة هناك أسباب وعوامل عديدة أدت وساعدت على أتساع دائرة العنف والمعارضـة في أوساط الشيعة، من بينها الحجم العددي للشيعة كما ذكرنا سابقا بالنسبة للسنة كذلك تركز النسبة الكبرى من العاطلين عن العمل بين أبناء الطائفة الشيعية، اضافة الى سياسـة الـتمييز الطائفي التي تتبعها السلطة تجاه الشيعة، حيث انهم محرومون من العمـل فـي الكثير من المواقع الحساسة سواء الجيش او الامن، وعلى ضوء التحركات الشـعبية الاخيرة فقد فصل الكثير من الشيعة من وزارتي الدفاع والاجهزة الامنية، مما جعـل فتح الباب للعمل في هاتين الوزارتين مطلباً شعبياً في الوقت الحاضر. كما تعاني المناطق التي يقطنها الشيعة من الاهمال وتدني الخدمات العامة، وأخيرا الدور الذي يقوم بـه رجـال الدين الشيعة في التحريض ضد الحكومة ودعوتهم في خطبهم المختلفة إلى استعادة الديمقراطية (١٥).

وعـلى الـرغم من الإجراءات الصارمة التي اتخذتها السلطة لوضع حد لموجات العـنف وتحجيـم المعارضة السياسية والتي أدت إلى انعكاس سلبي بالنسبة للسلطة التي اضطرت تحت ضغط الشارع البحريني والانتقادات التي وجهت لها من منظمات حقوق الإنسـان في العالم أن تدخل في مفاوضات مع قادة "الحركة الدستورية" المعتقلين عام ١٩٩٥، وتمخضت هذه المفاوضات عن اتفاق بأن تطلق السلطة السجناء السياسيين على دفعـات وبعـد ذلك تتم مناقشة ثلاث قضايا رئيسية وهي عودة العمل بالدستور وعودة المـنفيين وإطـلاق سراح السجناء المحكومين على أن يقوم رجال الدين الشيعة المطلق سراحهم بتهدئة الأوضاع عن طريق شرح تفاصيل الاتفاق(١٦). ولكن الحكومة البحرينية تـراجعت عن التزامها بتنفيذ الاتفاق بعد إطلاق سراح عدد من قادة "الحركة الدستورية"، والذيـن اطلقوا على انفسهم تسمية (لجنة المبادرة) حيث رفضت تأكيد وجود اتفاق بينها وبيـن (لجـنة المبادرة) الذين أطلق سراحهم وبدأت بمحاكمة المعتقلين أمام محكمة أمن الدولـة وعـدم إطـلاق كافة السجناء السياسيين واستمرت السلطة في ممارسة سياستها القمعية تجاه المعارضة(١٧).

على أثر عدم تنفيذ الاتفاق أعلن قادة "لجنة المبادرة" في ٢٣ من أكتوبر ١٩٩٥ الإضراب عن الطعام احتجاجا على ممارسة السلطة المنافية لروح الاتفاق وإصرارها على سياسة القمع وحددت اللجنة مطالبها بما يلي:[١٨]

١ - الإفراج عن جميع المعتقلين غير المحكومين وتوقيف المحاكمات.

٢ - السماح للمبعدين بدخول البحرين.

٣ - الاعتراف الرسمي بالحوار.

٤ - الدخول في حوار مع الحكومة في المسائل السياسية وفي مقدمتها إطلاق سراح المعتقلين السياسيين وعودة المبعدين السياسيين وإعادة البرلمان.

وحظي الإضراب بتأييد واسع من قبل البحرينيين حيث شارك أكثر من ٧٠٠٠ مواطن من مختلف مناطق البحرين في الإضراب والاعتصام الذي شمل بعض الشخصيات السنية من قادة "الحركة الدستورية" الذين زاروا المضربين من أجل تأكيد تضامنهم معهم مثل أحمد الشملان وعلي ربيعة وإبراهيم كمال الدين ومحسن مرهون [١٩].

ردا على ادعاءات السلطة بأن القائمين على المطالبة بعودة الديمقراطية مقتصرة على الشيعة أصدرت ٤٤ شخصية ديمقراطية بيانا أكد على إعادة الحياة الديمقراطية من خلال إعادة العمل بدستور عام ١٩٧٣ وإنهاء تعليق العمل بمواده التي تنظم السلطة التشريعية وصلاحياتها والذي هو مطلب كل الشعب البحريني بجميع فئاته وطوائفه دون تمييز، وهو المطلب الذي سيبقي مرفوعا إلى أن تتحقق المشاركة الشعبية التي تمثل الدعامة الرئيسية للوحدة الوطنية والأمن الاجتماعي، وكان من بين الموقعين على هذا البيان شخصيات تمثل الشيعة والسنة مثل محمد جابر الصباح ومحسن مرهون عضوي المجلس الوطني المنحل وأحمد الشملان وسعيد العسبول وحصة الخميري وعزيزة البسام وعدد من الشعراء والأدباء والمهندسين والأطباء باسم الوطنيين الديمقراطيين[٢٠].

بعد مرور أكثر من عام على تسلم الأمير حمد بن عيسي آل خليفة مقاليد السلطة شهدت الساحة السياسية في البحرين تطورات مثيرة وغير متوقعة عندما أتخذ الأمير الجديد عدة خطوات على صعيد التغيير في النهج السياسي حيث قرر اشراك المرأة بكثافة في الحياة السياسية، سواء عبر تعيين اربعة نساء في مجلس الشورى، او تشجيع الفعاليات

النسائية، ثم اتخذ خطوات باتجاه العفو العام بإطلاق جميع المعتقلين السياسيين والسماح بعودة جميع المنفيين والمبعدين وإلغاء قانون تدابير آمن الدولة وبعد التصويت على الميثاق وعودة القيـادات السياسـية من الخارج، تم السماح بتأسيس جمعيات سياسية، واتبع سياسة تجنيس الغالبية الساحقة من المواطنين البدون.

أيـدت "الحركة الدستورية" المبادرة الإصلاحية التي أقدم عليها أمير البحرين حمد بن عيسـى آل خـليفة حيـث أكدت دعمها ومساندتها للقيادة السياسية في تنفيذ مشروع الأمير الإصلاحي الذي يدعو إلي المشروعية الدستورية وأكدت الحركة على أن العملية الإصلاحية يجـب أن تـبدأ بتفعيل دستور عام ١٩٧٣ وعودة الحياة النيابية ومن ثم يتم طرح مشروع الأمير الإصلاحي "ميثاق العمل الوطني على الاستفتاء الشعبي ووضعت "الحركة الدستورية" عددا من الشروط التي تسبق عملية الاستفتاء، من بينها:[٢١]

١ – إلغاء قانون تدابير أمن الدولة.

٢ – إعلان العفو العام عن جميع المعتقلين السياسيين والسماح لجميع المبعدين بالعودة إلي البحرين.

٣ – توضـيح طبيعة العلاقة بين المجلس المنتخب والمجلس المعين، ليكون المنتخب للتشريع والمعين للمشورة فقط.

٤– أن يـتم توزيـع القضايا المزمع التصويت عليها على عدة أسئلة تتناول كل من موضـوع مسـمى الدولة والمجلس الجديد كل على حدة حتى نتحاشى التصويت على هذه المسائل المختلفة في سؤال واحد فقط.

٥–عرض التعديلات الدستورية على السلطة التشريعية المنتخبة.

٦– المجلس المعين ليس له أية صلاحيات تشريعية وأن يبقى مجلسا للمشورة والرأي.

٧– أن الشعب هو مصدر السلطات ولا توجد أية سلطة تعلو عليه بعد التصويت على الميثاق.

بعـد المعارضة التي أبدتها "الحركة الدستورية" أكد الأمير أن المجلس الوطني سيبقى هو السلطة التشريعية وأن المجلس المعين للخبرة والمشورة فقط. ولن تتعدى سلطات الأمير تـلك الـتي منحها دستور ١٩٧٣، وأن الدستور هو في مرتبة أعلى من الميثاق [٢٢]. ولكن رغم هذه الوعود سارت الأمور بخلاف ما طالبت به "الحركة الدستورية"، حيث أقدم الأمير فـي الذكـرى الأولى على الاستفتاء على تغيير المواد الأساسية في دستور ١٩٧٣ وصدر الدسـتور بمرسوم!، وجوبهت هذه التغيرات بمعارضة من الحركات والجمعيات الاسلامية واليسارية[٢٣].

هوامش الفصل الخامس

١ – مــن أجل مزيد من التفاصيل حول أحداث "الحركة الدستورية" في الكويت أنظر: فلاح المديرس، "الحــركة الدستورية في الكويت"، شؤون اجتماعية، العدد الثاني والخمسون، السنة الثالثة عشرة، شتاء ١٩٩٦ الشارقة.

٢ – لمزيد من التفاصيل حول الأسباب التي أدت إلى حل المجلس الوطني في البحرين انظر مثلا:

– الجــبهة الشــعبية فــي البحرين، أحداث أغسطس وأزمة النظام في البحرين، (الجبهة الشعبية في البحرين:١٩٧٦) .

– حسين موسى، مرجع سابق، ص ١١٦-١٣٢ .

٣ – حــركة أحــرار الــبحرين الإسلامية، عام التضحيات والأمل: يوميات الانتفاضة الدستورية في الــبحرين ديســمبر ١٩٩٤-نوفمبر ١٩٩٥، (لندن: حركة أحرار البحرين الإسلامية، ١٩٩٦)، ص ٢ .

٤ – منيرة فخرو، مرجع سابق، ص ٥٥ .

٥ – عــلاء ســالم، "اضــطرابات الشيعة في البحرين أبعاد أزمة الدولة الوطنية في الجزيرة العربية"، مــرجع ســابق، ص ١٤٩ . حــركة أحرار البحرين الإسلامية، عام التضحيات والأمل، مرجع سابق، ص٢ .

٦ – نــص العريضــة منشورة في غسان قاسم الملا، رياح التغيير في البحرين، (ب.د)، ١٩٩٦ ص ٣١١

٧ – الشــيخ عبدالامير الجمري وعبد الوهاب حسين ممثلا الاتجاه الديني الشيعي والشيخ عبد اللطيف المحمود وعيسى الجودر ممثلا الاتجاه الديني السني ومحمد جابر صباح وأحمد الشملان وهما من الاتجاه الوطني الديمقراطي.

٨ – بيــان القوى الوطنية والإسلامية في البحرين تطالب باستعادة الدستور والحريات العامة، الجبهة الشعبية في البحرين، الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين، جبهة التحرير الوطني البحريني، حركة أحرار البحرين الإسلامية، الثاني من إبريل ١٩٩٤ .

٩ – علاء سالم مرجع سابق، ص ١٤٨ .

١٠ – منيرة فخرو، "انتفاضة شعب البحرين: الأسباب والدروس والاحتمالات"، جريدة القدس العربي، ٢٠ سبتمبر ١٩٩٥ لندن.

١١ – مجلة الجزيرة العربية، العدد ٢٤، السنة الثالثة، يناير ١٩٩٣، لندن.

١٢ – حركة أحرار البحرين الإسلامية، عام التضحيات والأمل، مرجع سابق،ص ٨١.

١٣ – "شعب البحرين يطالب بالحوار فلتفقوا معه"، حركة أحرار البحرين الإسلامية، ١٣/مايو/١٩٩٥. "استمرار محاكم أمن الدولة تحدي لمشاعر الشعب وتشكيل مجلس أعلى للشؤون الإسلامية تكريس للاستبداد"، بيان صحافي صادر عن حركة أحرار البحرين الإسلامية، ٩ أبريل ١٩٩٥. المعارضة الشيعية في البحرين، ملف الأهرام الإستراتيجي، السنة الثانية، العدد الثالث، مارس ١٩٩٦، القاهرة.

١٤ – غسان قاسم الملا، مرجع سابق، ص٢١٥ –٢١٦ .

١٥ –منيرة فخرو، "انتفاضة شعب البحرين: الأسباب والدروس والاحتمالات"، مرجع سابق.

١٦ –علاء سالم "اضطرابات الشيعة في البحرين أبعاد أزمة الدولة الوطنية في الجزيرة العربية"، مرجع سابق، ص١٤٩.

١٧ – حركة أحرار البحرين الإسلامية، عام التضحيات والأمل، مرجع سابق، ص١٥٨ .

١٨ – المرجع السابق، ص ١٧٥ – ١٧٧ .

١٩ – المرجع السابق، ص ١٨٤ –١٨٥ .

٢٠ – المرجع السابق، ص ١٨٧ – ١٨٨ .

٢١ – المرجع السابق، ص ١٧٩ ،١٨٠.

٢٢ – كلمة لجنة العريضة الشعبية في المؤتمر الصحفي ، ١٣ مارس ٢٠٠١. ١٠٧– المرجع السابق.

٢٣ – برنامج "جمعية الوفاق الوطني الإسلامية". "مجلس إدارة منتخب لجمعية الوفاق الوطني الإسلامية"، حركة أحرار البحرين الإسلامية، ٢٩ نوفمبر ٢٠٠١.

الملاحق

ملحق رقم (١)

لائحة الإصلاح التي قدمها المؤتمرون في الخامس عشر من ربيع الأول ١٣٤٢

لقد اجتمعنا وتعاهدنا على السعي في الحصول على المطالب الآتية :

أولا: استمرار الشيخ عيسى بن علي في مباشرة الأمور كما كان سابقا بدون مداخله القنصل في المحافظة في ما بيننا وبين بريطانيا العظمى من الروابط الودية بدون زيادة أو نقصان وإذا أراد الشيخ عيسى أن ينيب ابنة حمد مثلا فلنا عليه مالنا على والده.

ثانيا: أن تجري الاحكام جميعا على الشرع الاسلامي وعلى قانون المرضي الذي هو من المشروع ومطابق له.

ثالثا: انتخاب مجلس شورى من عموم أهل الوطن ينظر في مصالح البلاد.

رابعا: تشكيل محكمة من أربعة أعضاء عالميين بشؤون الغوص للنظر في جميع دعاوي الغوص.

رابعا: تشكيل محكمة من أربعة أعضاء عالميين بشؤون الغوص للنظر في جميع دعاوي الغوص.

خامسا وقوف القنصل عند نص الاتفاق الذي بين الحكومة البريطانية وحكومة البحرين فلا يتدخل في الأمور الداخلية.

سادسا: انتخبنا منا أثنى عشر شخصا وهم الشيخ عبد الوهاب الزياني والشيخ عبد للطيف بن محمود والسيد عبد الله بن ابراهيم وحسين بن علي المناعي وشاهين بن صقر الجلاهمة ومحمد بن راشد بن هنيدي وأحمد بن عبد الله الدوسري وأحمد بن راشد ابن لاحج ومهنا بن فضل ومحمد بن صباح البنعلي وجبر بن محمد المسلم.

لأجل القيام بهذا الأمر والمطالبة بتحقيقه بكل الوسائل المشروعة

ملحق رقم (٢) رسالة الهيئة التنفيذية العليا الى الحاكم

حضرة صاحب العظمة حاكم البلاد الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة المعظم .
السلام عليكم ورحمة الله :
يا صاحب العظمة

لقد مضى أكثر من ربع قرن منذ وضعت أسس الإدارة الحكومية لهذه البلاد .وإذا كانت هذه الأسس قد لبت حاجات البلاد في ذلك الطور البدائي الذي كانت فيه فإنها لم تعد بحال من الأحوال ملائمة لمتطلبات الحياة الحاضرة . لقد تطورت البلاد منذ ذلك الحين تطورا كبيرا وخطت خطوات واسعة لا سيما في الحقلين الفكري والاجتماعي بينما جمدت الإدارة على أوضاعها الأولى دون أن تحاول مسايرة هذا التطور الطبيعي فكان من نتائج هذا الجمود الإداري أن انفرجت هوة واسعة بين الشعب والحكومة نشأ عنها هذا القلق والتذمر اللذان يسودان البلاد اليوم.
يا صاحب العظمة

إن اضطراب الأحوال في البلاد ليس لمصلحة الحاكم ولا المحكوم بأي حال من الأحوال ولكي تسير الأمور في مجاريها الطبيعية لابد من تحقيق إصلاحات عامة جذرية في الجهاز الحكومي وذلك بإشراك الشعب في إدارة شؤونه ولقد أظهر الشعب مناسبات عديدة في صحافته واجتماعاته الشعبية على لسان ممثليه رغبته في تحقيق الإصلاحات التي يتوقف عليها اطمئنانه وتقدمه، والقضاء على عوامل القلق والتذمر المشار إليها فقد انتدبنا يا صاحب العظمة لنتقدم إلى عظمتكم باسم الشعب المطالب الآتية أملين أن تعملوا على تحقيقها وبذلك تسجلون صفحة ناصعة في تاريخ هذه البلاد.

١ ـ تأسيس مجلس تشريعي يمثل أهالي البلاد وتمثيلا صحيحا عن طريق الانتخابات الحرة

٢ ـ وضع قانون عام للبلاد جنائي ومدني على يد لجنة من رجال القانون يتمشى مع حاجاتها وتقاليدها المرعية على أن يعرض هذا القانون على المجلس التشريعي لإقراره وكذلك إصلاح المحاكم وتنظيمها وتعيين قضاه لها ذوي كفاءة يحملون شهادات جامعية في الحقوق ويكونون قد مارسوا القضاء في ظل القوانين المعترف بها.

٣ ـ السماح بتأليف نقابة للعمال ونقابات لأصحاب المهن الحرة تعرض قوانينها ولوائحها على المجلس التشريعي لإقرارها.

٤ ــ تأسيس محكمة عليا للنقض والإبرام مهمتها أن تفصل الخلافات التي تطرأ بين السلطة التشريعية والتنفيذية وأي خلاف يحدث بين الحكومة وأي فرد من أفراد الشعب.

يا صاحب العظمة :

نود أن نؤكد بأن مطالبة بهذه الإصلاحات لا ترمي إلى المساس بمركز حاكم البلاد كما أنها لا تتعرض مع مصالح الدول البريطانية والعلاقات الودية معها وإنما هي خطوة ضرورية لإرساء قواعد العدل والإنصاف طبقا لنظم الديمقراطية التي تستظل بظلها شعوب العالم الحر التي ننتمي إليها.

يا صاحب العظمة :

أن ما نعهده في عظمتكم من حب للإصلاح ورغبة في الرقي بالبلاد والخير لشعوبها يجعل أملنا وطيد في استجابتكم لهذه المطالب وتحقيق المطالب السابقة التي تقد بها الشعب لعظمتكم بواسطة ممثليه ووضعها موضع التنفيذ.

وفي انتظار جوابكم الكريم نرفع إلى مقام عظمتكم السامي فائق التحية والإجلال .

بدون تاريخ (لكن الاجتماع الذي اختار اعضاء الهيئة عقد في ١٣ اكتوبر ١٩٥٤)

المخلصون

إبراهيم بن أحمد بن موسى، السيد علي بن سيد إبراهيم، الحاج عبد الله أبو ذيب، محسن التاجر، عبد الرحمن الباكر، إبراهيم حسن فخرو، عبد العزيز الشملان، عبد علي عليوات.

نسخة إلى وزارة الخارجية البريطانية.

نسخة إلى فخامة المقيم السياسي صاحب الجلالة البريطانية بالبحرين.

نسخة إلى سعادة المعتمد السامي لحكومة صاحبة الجلالة البريطانية بالبحرين .

نسخة إلى فخامة مستشار حكومة البحرين.

ملحق رقم (٣) بيان مكتب الجزيرة والخليج

في هذه المرحلة الدقيقة التي تجتازها الأمة العربية، يمضي الشعب في الخليج العربي وجنوبي الجزيرة في نضاله العنيد المتواصل ضد التجزئة البغيضة والاستعمال المتكالب والرجعية وهو في ذلك إنما يستشعر في أعماقه خطورة هذه المرحلة ويؤمن إيماناً لا حد له أن الحق العربي حق واضح بين وأن النضال في سبيل هذا الحق هو نضال مجيد لن يلقى في النهاية إلا النصر الأكيد مهما كثرت العقبات ومهما ادلهمت جوانب الطريق النضالي الوعر.

إن الشعب العربي في الخليج وجنوبي الجزيرة عندما يعلن هذا الأمر يسجل حقيقة أساسية وهي أن النضال في كل بقعة من بقاع الوطن العربي هو نضال واحد. وينظر الشعب في هذه المنطقة إلى الواقع ويشهد فيه مأساة الحياة العربية تتمثل في شتى المرافق. ويرى في ذات الوقت خيوط الوحدة القومية الخالدة قد شتتها أيادي الاستعمار وغذتها مؤامرات الأعداء، ولذلك يعلن اليوم عن إيمانه العميق بأن وحدة النضال العربي ضرورة قومية ملحة يفرضها واقع العرب التاريخي الواحد وتفرضها بالتالي خطورة المرحلة الحاضرة التي تجتازها أمتنا.

إن في هذه المنطقة اليوم مشكلة واحدة لا تخرج في جوهرها عن الإطار العام للمشكلة العربية الواحدة.. هذه المشكلة هي مشكلة التقسيمات الهزيلة العديدة في الخليج وجنوبي الجزيرة تلك التي صممها الاستعمار البريطاني ودعمها بقوته لسلب الشعب وانهاك قوة تماسكه واندفاعه في وجه أعدائه الذين يغزون ذلك الجزء من الوطن العربي. وقد أثبتت هذه التجزئة في السنوات الماضية عن خطورة كبيرة في أضغاف المقاومة العربية للغزو الأجنبي كما أثبتت أنها خير ركيزة يعتمدها الاستعمار في تثبيت بقائه وامتصاصه لخيرات وطننا.

وهذه المشكلة الواحدة في الخليج العربي وجنوبي الجزيرة هي أيضاً مشكلة الاستعمار الذي يقف حجر عثرة في وجه كل تقدم والذي يمتص دماء الأمة ويستولي على نفطها ومعادنها وعلى كل مقدراتها وخيراتها ولا يكتفي بذلك بل يستعمل أراضي هذه المنطقة أيضاً كقاعدة عسكرية ضخمة يقيم فيها المطارات والموانئ في سبيل بناء أحلافه العسكرية لتثبيت أطماعه في الوطن العربي جميعه.

ولا تقف المشكلة في المنطقة عند حد التجزئة والاستعمار بل تتمثل بالإضافة إلى هذا بحكم رجعي مظلم يسود في ظل "حكم العصا" والجهل والفقر وتنطمس بواسطته القيم الإنسانية البديهية قيم حرية التكلم وحرية التفكير وحرية العمل وحرية التطلع إلى الآفاق الرحبة، كل هذا مطموس في هذه المنطقة في ظل حكم فردي رجعي وفي ظل أوضاع اجتماعية قاسية.

هذه هي المشكلة الواحدة في هذه المناطق العربية، وهي بالتأكيد لا تخرج عن الإطار العام للمشكلة العربية الواحدة.

وعلى هذين الأساسين، وحدة المشكلة وضرورة وحدة النضال العربي يعلن الشعب العربي في الخليج العربي وجنوبي الجزيرة عن قيام جبهة قومية موحدة تضم جميع الحركات النضالية في المنطقة كخطورة أولى في طريق توحيد النضال العربي كله. والشعب إذ يعلن ذلك يؤكد مجدداً أن هذه الخطوة منبثقة عن إيمانه بأن وحدة النضال العرب هي السبيل المضمون لتحقيق الأهداف العربية.

إن الأهداف التي تناضل الجبهة القومية من أجلها هي أهداف محددة منبثقة عن أماني الأمة العربية وعن طبيعة المشكلة التي تعانيها.

إن هدف الجبهة هو دمج الجنوب العربي وإمارات الخليج في الكيان العربي وتحرير الشعب العربي في هذه المناطق من الاستعمار وتمكينه من نيل سيادته. فالجبهة تؤمن بأن نضالها ضد الاستعمار يسير جنباً إلى جنب مع نضالها في سبيل تحقيق الوحدة. فالنضال من أجل تحقيق الوحدة هو النضال الأصيل من أجل طرد الاستعمار.

وتهدف الجبهة كذلك إلى النضال كي يمثل الشعب في الحكم تمثيلاً صادقاً. هذه الأهداف التي تناضل الجبهة من تحقيقها وسيكون أسلوبها

في تحقيق هذه الأهداف أسلوباً شعبياً يعتمد على وعي الشعب لأهدافه وتكتله حولها، وعلى تكتله وتنظيمه في تيار نضالي شعبي واحد.

والجبهة تؤكد عزمها على التعاون في هذا السبيل مع جميع الهيئات والأحزاب القومية التي تقوم على أساس الإيمان بالقومية العربية.

وإن الشعب العربي في هذه المناطق يؤكد عزمه وتصميمه على السير في هذا السبيل على أن يكون خطوة أولى تتبعها خطوات في سبيل توحيد النضال العربي في جميع أجزاء الوطن الكبير.

وعلى هذا الأساس العقائدي المؤمن سيمضي الشعب العربي في الخليج وجنوبي الجزيرة في نضاله المتواصل لتحقيق أماني الأمة العربية.

مكتب الخليج العربي وجنوبي الجزيرة / دمشق

٢٠ صفر ١٣٧٦ الموافق ١٩٥٦/٩/٢٥

ملحق رقم (٤)

البرنامج الوطني لجبهة التحرير الوطني البحراني الصادر عام ١٩٦٢

١ ـ تناضل من أجل البحرين دولة ديمقراطية ذات سيادة مستقلة استقلالا حقيقيا وذلك بإلغاء الحماية الاستعمارية ومعاهداتها الإسترقاقية غير المتكافئة وذيولها المفروضة على شعبنا

٢ ـ تصفية قواعد الحرب العسكرية العدوانية البريطانية والأمريكية وجلاء قواتها الأجنبية عن بلادنا

٣ ـ تناضل الجبهة من أجل إيجاد حكومة وطنية ديمقراطية تعمل لمصلحة الشعب البحراني وتظهر جهاز الإدارة الاستعمارية من الإداريين الإنكليز وتقييم نظام الإدارة وطني ديمقراطي بإقامة مؤسسات ديمقراطية تكفل الحريات الديمقراطية لمجموع الشعب البحراني برلمان ومجالس إدارة وبلدية ينتخبها الشعب وتمثله حقا وضع دستور بحرانيا يقوم على أساس ديمقراطي يأخذ بعين الاعتبار الظروف الموضوعية لوطننا

٤ ـ تنمية اقتصادنا الوطني بإقامة صناعة وطنية لاستثمار مواردنا وثرواتنا الطبيعية لغرض سعادتنا ورفاه شعبنا وإقامة نظام ضرائبي يحمي الصناعة الوطنية وتخفيف الضرائب غير المباشرة عن كاهل الشعب وإعفاء الحرفيين وذوي الدخل الصغير من رسوم البلدية والمسجل التجاري.

٥ ـ تطوير الإنتاج الزراعي ومحاربة العوامل التي تؤخر تطور الزراعة وذلك بإقامة إصلاح زراعي يكفل المصالح الحقيقية للفلاحين البحرانيين وتخليص شعبنا من الإقطاع وذلك بإرجاع الأراضي إلى الفلاحين والملاكين الصغار المنهوبة من قبل أعوان الاستعمار والمحافظة على حقوق التبعة المقاصة وإيقاف نهب الأراضي من قبل الشيوخ وأعوانهم ومن توزيع الأراضي الزراعية على الفلاحين البحرانيين مباشرة وبدون بدل ومن أجل مساعدة الفلاحين وتخليصهم من نهب الشيوخ والوكلاء ويمنحهم القروض الحكومية من نقدية وبذور ومكائن زراعية.

٦ ـ تخليص شعبنا من شركات الاحتكار الأجنبية وبنوكها ضد سيطرتها الاحتكارية على تجارتنا الخارجية وحل مشكلة التموين بالضرب على أيدي المضربين والمحتكرين لقوت الشعب وتمكين الشعب من شراء قوته بأثمان تناسب دخله.

٧ ـــ الدفاع عن مصالح العمال الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والصحية والثقافية وفي سبيل تنظيم نقابي ومن أجل ضمان اجتماعي يقيهم عوز المرض والبطالة والشيخوخة وتناضل الجبهة ضد تعسف الشركات وأصحاب الأعمال وضد تعسف السلطات بهم .

٨ ـــ تطوير التعليم ورفع مستواه وإقامته على أسس وطنية تستلهم تراث الشعب البحراني ولكلا الجنسين بدون تمييز وتناضل من أجل ترقية الحياة الاجتماعية والرياضية عند الشعب.

٩ ـــ إنشاء جيش وطني للدفاع عن مكتسبات الشعب.

١٠ ـــ رفع مستوى الشعب الصحي وذلك بتأمين خدمات صحية لكافة أفراد الشعب وتطهير الوطن من الأوطان المستوطنة.

١١ ـــ مساواة المرأة البحرانية بالرجل في كافة الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية

١٢ ـــ إيجاد مساواة حقيقية في الحقوق لجميع المواطنين.

١٣ ـــ النضال تحت راية النضال المشترك لحرمة التحرر العربي من أجل تحرير جميع الأقطار العربية التي لا تزال ترزح تحت نير الاستعمار سواء في الخليج أو في الجنوب ومن أجل استقلالها وسيادتها الوطنية وحرياتها الديمقراطية ومن أجل انتصارات جديدة لحركة التحرر العربي ضد الاستعمار وحليفته الصهيونية وضد الاعتداءات والمؤامرات الاستعمارية وضد تثبيت مواقع الاستعمار سواء عن طريق الكتل الحربية العدوانية أو الضغط الاقتصادي.

١٤ ـــ تقوية التضامن بين الشعوب العربية وبين منظمات الشعبية للعمال والطلاب والمثقفين في البلاد العربية ومن أجل التنظيمات الشعبية وتوحيد جهودها من أجل رفع مستوى الشعب الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والصحي وضد المفاهيم والدعايات الاستعمارية المغرضة وضد أساليب الحكم الاستبدادية اللاديمقراطية.

١٥ ـــ التعاون الاقتصادي بين الأقطار العربية من أجل المحافظة على ثروات بلادنا وتنميتها واستخدامها لرفع مستوى البلاد العربية الزراعي والصناعي .

ملحق رقم (٥) بيان جبهة القوى القومية ١٩٦٥

يا جماهير شعبنا ،

يوشك الشهر الثاني من انتفاضتنا الجبارة على نهايته ولا يزال شعبنا البطل ماضيا في نضاله مصمما على انتزاع حقوقه ولقد جرب الاستعمار وعملاؤه كل ما لديهم من وسائل وحشية للنيل من زعمائنا والقضاء على ثورتنا فوجدنا أصلب عودا مما تصور وأقوى على مجابهة الطغيان مما قدر لقد ملئوا المعتقلات بآلاف المناضلين فما لانت قناة وصبغوا ميادين والطرقات بدماء الأحرار من شبابنا فما ازددنا غي استهانة في الموت وحصدوا نسائنا وأطفالنا برصاصهم الغادر فقدمنا المزيد منهم وقودا للثورة وسلطوا علينا الغازات الخانقة التي تحرمها كل الشرائع الإنسانية ففتحنا لها صدورنا واليوم قد أعيت الاستعمار وعملائه الحيل وضقت بهم السبل لجئوا إلى وسيلة جديدة فألبسوا شرطتهم المرتزقة ملابس مدنية ونشروهم في الأحياء فأخذوا يتصلون تلفونيا بالمواطنين في أوقات مزعجة مهددين ومنذرين باسم (الجبهة القومية) وقاموا بحرق بعض السيارات والاعتداء على بعض المواطنين الآمنين ناسبين ذلك وغيره من الأفعال إلى الفدائيين وذلك لكي يشوهوا نضالنا ويسموا حركتنا بالغوغائية ويحدثوا بيننا وبين المواطنين شقا ينفذوا منه لضرب انتفاضتنا والإجهاز عليها .

أيها المواطنون الأحرار أننا ندعوكم إلى الحذر من هؤلاء ونناشدكم بأن تضربوا على أيديهم وتكشفوا محاولاتهم الدنيئة وأننا لهم بالمرصاد .

عاش شعب البحرين وعاشت الأمة العربية المجيدة.

جبهة القوى القومية

ملحق رقم (٦) بيان انبثاق الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي

أصدرت الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي بيانا سياسياً في مطلع العام ١٩٦٩ وتم نشره في مجلة الحرية البيروتية، هذا نصه:

في وسط جريان الإحداث المتسارعة في منطقتنا تبدو على السطح القوى الرجعية والإمبريالية وكأنها تحتل المسرح لوحدها، وهي تنفذ مخططاتها في راحة تامة وبحرية كاملة مستفيدة من الأوضاع الصعبة التي تقاتل من خلالها حركة التحرر الوطني في المنطقة العربية والمعضلات الصعبة التي تحكم تركيـــبها وترسم الجزء الأكبر من سياسات القوى الرسمية منها أو تشل قدرات القوى الطليعية الجماهيرية منها بحكم التراث الطويل من مسيرتها السابقة والتي تتمثل في بنيتها الطبقية والسياسية والتنظيمية.

إن القوى الرجعية والاستغلالية والإمبريالية تتحرك تحت مظلة كثيفة من الدعاية محاولة التزييف لتفتيت حركة الجماهير وتمييع وعيها السياسي والطبقي وتطويق قواها المنظمة ومطاردتها وتصفيتها وتعميق عملية عزلها عن الجماهير. أما من الجهة المقابلة فإن الحركة الثورية في منطقتنا بدورها تعيش وضعا دقيقا تحتاج فيه إلى الكثير من النقد الذاتي والتحليل العلمي العميق لتجاوز المواقع الدقيقة، لكي تتمكن من أن ترسي نضالها على أسس متينة وانطلاقا من الاعتماد على الجماهير وتنظيمها ومصارحتها والارتفاع بوعيها النضالي والسياسي بالعمل اليومي الدائب والنضال المستمر ضد جميع الصنائع الاستعمارية(....)

أن حركتنا باعتبارها احدى الفصائل الوطنية في منطقة الخليج وعمان لتقف وقفة نقدية صارمة تجاه أوضاعها الذاتية ومسيرتها السابقة.. وقفة نقدية ذاتية مفتوحة امام الجماهير إذ لا حاجة للحركات الثورية إلى القرارات السرية المغلقة والصراعات التي لا ترتبط بالصراع الدائر على ارض الواقع في مواجهة القوى الاستعمارية والطبقية المتسلطة .. ولذا فان التناقض الكبير الذي كانت تعيش في ظله هذه الفصيلة الوطنية التي نحن منها والتطورات المتلاحقة التي جرت في صفوفها والتي حسمته وقفتنا الأخيرة وخاصة مؤتمرنا الأخير وما رافقه من قرارات وترتيبات عملية وتنظيمية ونضالية

جعلت من فصيلتنا مطالبة حتى ضمن حركة القوميين العرب أن تحسم في الكثير من المواقف، وأن تحدد هويتها وموقفها من ارتباطاتها وعلاقاتها السابقة بهذه الحركة، ضمن التناقضات التي تحتويها.

ان هذا الموقف الذي تعلنه فصيلتنا مع ما يرافقه من ترتيبات وقرارات تمت في الواقع بناء على وقفة نقدية تحليلية على ضوء المنهج الاشتراكي العلمي تجاه الامور التالية:

١ ـ اوضاع حركة التحرر الوطني في المنطقة العربية، وأوضاع حركة القوميين العرب كفصيلة منها.

٢ ـ أوضاع فصيلتنا في هذه الساحة بعد تطوراتها، وتطور أوضاع حركة القوميين العرب اجمالا وموقفنا من مجمل التراث السابق والعلاقات السائدة.

٣- خطنا الإيديولوجي والطبقي والاستراتيجي وتحليلنا لأوضاع المنطقة ورؤيتنا لمسيرة النضال الثوري فيها.

إنه بات واضحا ومتبني من قبل جميع كوادرنا ذلك التحليل العلمي للموضوع الأول والذي نلتقي فيه مع معظم القوى اليسارية في الوطن العربي والذي يستند إلى الاستقراء العلمي الموضوعي لواقع نضال المنطقة في شتى مراحله منذ سيادة القيادات البرجوازية وحتى الإقطاعية التي سقطت معظمها خاصة بعد مرحلة تحقيق الاستقلالات الشكلية للبلدان العربية، ثم سيادة قيادة البرجوازية الصغيرة والبرجوازية البيروقراطية الإدارية سواء على شكل دول وحكومات انبثقت عن انقلابات عسكرية أو منظمات وتشكيلات حزبية كان من بينها حركة القوميين العرب التي نحن فصلية انحدرت من أصولها الفكرية والتنظيمية والطبقية السابقة.

بات من اليسير الان وبعد ما يربو على العام والنصف من هزيمة حزيران اكتشاف جميع أبعاد إفلاس الطبقة البرجوازية الصغيرة، وعجزها عن التصدي لإنجاز مهمات مرحلة التحرر الوطني خاصة بعد تحقيق الاستقلال السياسي ودخول الصراع مع الاستعمار مرحلة الصراع من أجل تصفية جميع احتكاراته ومصالحه ونفوذه الاقتصادي والطبقات المضطهدة- بفتح الهاء- التي تحملت القسط الأكبر من الاضطهاد والفقر والاستغلال وكذلك قدمت القسط الأساسي من التضحيات والبطولات والدماء والدموع في مقارعة الاستعمار وحلفائه المحليين من الاقطاعيين والبرجوازيين.

إن القضية الأساسية بالنسبة لمسيرة حركة التحرر الوطني العربية في هذه الحقبة أنها كانت تحت قيادة الطبقة البرجوازية الصغيرة، وبنمط عقليتها، وتحت قيادة إيديولوجيتها الخاصة المثالية الغامضة الشفافة، والتي كانت تحول دون نمو وتصاعد شروط بناء الحركة الثورية الشعبية، وسيادة أكثر الأيدلوجيات الثورية وتعبيرا عن مطالع الطبقات الفقيرة وتضع كافة العراقيل والعقبات أمام تبلور إدارتها وإطاراتها المنظمة.

إن الأزمة التي تعيشها حركة التحرر الوطني الآن هي أزمة افتقادها لدور الجماهير المنظمة المؤطرة في حركة سياسية قوية وتمتلك دليلا نظريا يوجه نضالها الطبقي ويقودها لتحقيق مهمات

هذه المرحلة من النضال بقيادة أكثر الطبقات ثورية، وإيديولوجيتها، إيديولوجية الطبقة العاملة الصاعدة "الاشتراكية العلمية". إن الحركة الثورية في منطقتنا ليست مقطوعة الجذور عن هذا التراث وهذه المسيرة، بل أن معظم فصائلها قد واكبها وكان امتداداً أو انعكاسا لبعضها.

ولعل الجانب الإيجابي في ذلك أنها تمتلك التجربة الفعلية الملموسة لها والدروس التي أعطتها، وما يفتح أمام حركتنا الثورية إمكانية القدرة على اختيار طريقها بوضوح كامل لإرساء معركة التحرر الوطني منذ البداية على طريق يولد حركة جماهيرية متينة تفرز باستمرار قياداتها السياسية والطبقية الصلبة المتماسكة وكادراتها القيادية المنظمة وفق أرقى الإشكال التنظيمية والنظرية.

ضمن هذه الوضعية كانت فصليتنا في منطقة الخليج وعمان تعيش طلية الفترة الماضية الأمر الذي دعا القوى اليسارية الشابة في تنظيمنا إلى الوقفة الجادة تجاه كل الأوضاع التي تعيشها.

إننا لم نجابه الأمر على طريقة الانشقاقات الحزبية غير المفهومة ولا المبررة والتي تتخلص في الأخير بمجرد عملية انشقاقات تنظيمية، لذا فقد مارست فصليتنا وقفة نقدية حول أوضاعها الذاتية في المنطقة وعلاقاتها وكيفية تعزيز تحولاتها الإيديولوجية والتنظيمية من خلال الممارسة والمواقف السياسية، وعملية مراجعة ونقد شاملة لكل المسيرة والممارسات السابقة والتي أدينت فيها القيادات البرجوازية خاصة لمنطقتنا، المتمثلة في حينها في قيادة الكويت التي كانت بمثابة المركز القيادي لكل المنطقة، وسيادة الفكر البرجوازي الصغير المثالي في كل المنطقة كما أدينت خاصة الممارسات السياسية الإصلاحية الخنوعة والبرجوازية وغير المعتمدة على الجماهير لفرع الكويت الامر الذي أدى الى اتخاذ قرار توقيف مجمل الفرع في الكويت عن العمل وعن انتمائه إلى تنظيمنا وإدانة قيادته بشكل خاص، ورفضها من صفوفنا وقطع كل صلة بها.

إن ذلك علمنا درسا جديدا هو أنه لا يكفي فقط الإدانة النظرية، وإنما الأهمية الأساسية في الأخير، تكمن في التركيب الطبقي والمواقع الطبقية التي تفرض على أي فرد نمط ونوعية السلوك الذي لا يستطيع أن يتخطاه مهما صادق أو أكثر على بعض الادانات ليعود ثانية ليمارس عكسها وهذا ما أتضح طيلة فترة قصيرة من التصادم مع خطنا الإيديولوجي والاستراتيجي الملتزم به. لقد التزمت فصليتنا بالقضايا التالية عززتها وبلورتها نهائيا في المؤتمر الأخير:

١ ــ على الصعيد الإيديولوجي، تلتزم فصليتنا بالمنهج الاشتراكي العلمي كدليل نظري، وذلك تجسيداً لأحدى النتائج التي بلورتها وأغنتها التجربة الثورية لنضال جميع الشعوب التي سارت بنجاح في طريق التحرر وبناء المجتمع الاشتراكي وتصفية جميع أنواع الاستعباد، وأكدتها مسيرة النضال في منطقتنا العربية بشكل ملموس حي وقريب من فهمنا... تلك النتيجة التي تتخلص في أنه لا نضال ثوري بدون حزب ثوري، يمتلك نظرية ثورية واضحة ويضعها يوميا في حيز الممارسة وباقتناع تام. أن موضوع النظرية ليس من المواضيع التي يمكن الاستغناء عنه أو تجاهله، ومعاملته كشي، كمالي زائد، إنه بدون موقف إيديولوجي نظري واضح يحدد أسس محاكمة أوضاع المجتمع

وأوضاع القوى الفاعلة من قوى طبقية أو مؤسسات اقتصادية وسياسية ويرسم للثورة طريقها. عن إرادة من تنبثق الثورة؟ ولمصلحة من؟ وضد من؟ وشروط نموها وتصاعدها. أي الشروط الموضوعية وما الذي يلعبه العامل الذاتي فيها، وما الذي ليس بامكانه أن يلعبه وغير ذلك من الاسس التي لا تستطيع أية فصلية ثورية أن تفتقده، وتبقى في نفس الوقت قادرة على لعب الدور الذي تطمح له.

ان المنهج الاشتراكي العلمي هو المنهج الثوري الوحيد الذي وجه ولا يزال يوجه النضال الثوري في العالم، ذلك لأنه المنهج الذي يستند الى افضل ما اعطته العبقرية الانسانية في شتى مجالات العلم والقادر على تفسير أوضاع المجتمع. والأهم رسم الطريق لتغييرها وليس فقط تفسيرها أو تبريرها كما تفعل الايديولوجيا المثالية والاستغلالية، وكذلك انه المنهج الذي يستند الى القوى الطبقية الرئيسية والقادرة على التغيير والتي من مصلحتها ذلك التغيير الثوري، الطبقة العاملة وحلفائها من الفلاحين الفقراء وجميع القوى المضطهدة ــ بفتح الهاء ــ والمظلومة في المجتمع.

إننا اذا نسجل هذا الالتزام ، فاننا نفعل ذلك بكامل الوعي في أن نفس هذا المنهج يفرض ارتباطه بالقدرة على التجسيد والممارسة، وأنه لا يأخذ مدلوله الحقيقي الا على الصعيد النضالي ومن ذلك المواقف اليومية التي توجه نضال جماهيرنا وتحوله الى سلاح فعلي بيد الجماهير صانعة الثورة ولمصلحتها.

ب ــ تبني استراتيجيتنا على الأسس التالية وفق تحليلنا النظري والتزامنا:

١ ــ تشكل منطقة عمان والخليج احدى الحلقات الاساسية للقوى الاحتكارية والامبريالية في العالم، إن للاستعمار مصالح ومرتكزات ضخمة من بترولية واستثمارات، وقد عشعشت هذه المصالح في منطقتنا منذ القرن الماضي، وهي تقوم على نهب ثروات منطقتنا الطبيعية وابقائها منطقة متخلفة وسوقاً تابعاً للراسمالية العالمية، وخاصة الاميركية التي بدأت تحتل المركز المرموق فيها وخاصة في الفترة الأخيرة. إن بلادنا تتحول يوماً بعد يوم الى مركز للاحتكارات المالية وسوقاً للتصريف بالتعاون مع طبقة ممتازة من البرجوازيين الكومبرادور (التجاريين) على حساب جماهيرنا المحرومة في المنطقة وضد مستقبل وسلامة منطقتنا.

٢ ــ إن التحالف القائم بين الاستعمار والقوى الاقطاعية الحاكمة تحالف وثيق وعلى ارتباط مصلحي متين ودائم بين واقع التخلف والاستغلال والمستفيدين منه محلياً وبين الاستعمار. وفي الواقع فان الوضع السياسي الحديث لمنطقتنا ظل يرسم ويخطط له باستمرار من قبل الاستعمار والتبعية المطلقة من قبل جميع القوى المحمية بحراب المستعمر والمرتبطة بمشاريعه واحلافه لتأمين المصلحة المشتركة المبنية على استغلال جماهير بلادنا وابقائها في فقر مدقع والتخلف والبؤس ولابقاء بلادنا مزرعة للمستعمرين وقاعدة في صراعهم ضد آمال ومصالح الشعوب في التحرر والاشتراكية.

ج ــ ان السياسة الاستعمارية ترسم وتنفذ في منطقتنا ككل وتوزع فيها الادوار لجميع القوى المحلية، ولا يمكن استبعاد المخططات المطروحة ابتداءاً من اتحاد الامارات المزيف مروراً بخطة المملكة العمانية الدستورية وادواتها طارق، واستمراراً بالخطة المبيتة واداتها احمد محمد الحارثي او خطة الائمة في عمان الذين لا يزالون يعاودون العمل كل مرة باسم جديد وخطة جديدة.

ان كل هذه المخططات ماهي الا محاولات ارضاء ومصالحة بين جميع القوى الاستعمارية والرجعيات العربية والايرانية، وإننا نشجب بشكل خاص الاتحاد المزيف بين الامارات باعتباره قد خرج الى حيز الممارسة وبانت جميع عوراته.. إن النشاط المحموم الذي تبذله الرجعيات المحلية من تكالب على زيارة شاه ايران، والتدخلات السافرة من قبل السعودية وما يطرح من مشاريع احلاف وتنسيق... الخ لتكشف بشكل نهائي لجماهيرنا أي مصير يرسم لها.. وهل جماهيرنا من الذكاء بحيث تكشف هذا الدجل الذي يمارس باسم حماية عروبة المنطقة والدفاع عنها.. والسؤال البسيط اذن الدفاع ضد من ؟ حين تتفق جميع هذه الاطراف الرجعية والاستعمارية ولم يبق الا الجواب الذي لا مفر من الاعتراف به، وهو حمايتها من المد التحرري الثوري، وحماية المصالح الامبريالية والرجعية على حساب المصالح الحقيقية للجماهير وأمنها وتقدمها.

د ــ من خلال تحليل وضع المنطقة وجدنا ان منطقتنا تمر مرحلة النضال من اجل تحررها الوطني، وذلك باقتلاع حكم الرجعيات المحلية وانهاء وجود الاستعمار بشتى اشكاله القديم والحديث.

هـــ ــ لقد مرت منطقتنا بمرحلة طويلة من النضال، والمخططات المقابلة من قوى الثورة المضادة بحيث أصبحت تطل بأكملها على أعتاب مرحلة جديدة من نضالها التحرري يرتبط بخط استراتيجي مترابط على طول المنطقة وعرضها وتحكمه خطة استراتيجية واحدة يضعها كلها في معمعان معركة التحرر الوطني.

و ــ كما أن انجاز مهام التحرر الوطني في منطقتنا اصبح يعني بالضرورة المرور بمرحلة الثورة الوطنية الشعبية، أي عبر تنظيم الجماهير المضطهدة للرد على عنف الاستعمار والطبقات الرجعية المستغلة ــ بكسر الغين ــ المنظم، والذي يهدف الى فرض استمرار وضع الاضطهاد والاستعمار والتخلف على الجماهير.

ان الاستعمار وأدواته الرجعية المستغلة تمارس شتى أنواع العنف لتفتت طموح جماهيرنا في الانعتاق مستخدمة أجهزة القمع والقهر المادية للحفاظ على عملية الاستغلال الشرسة القائمة على مطاردة كل صوت وطني مخلص، زاجة في السجون بخيرة ابناء شعبنا، وكذلك جميع اجهزة القهر النفسية والدعاوية، ولذلك فان تحقيق اهداف الجماهير في التحرر والانعتاق والخلاص من الاستغلال لا يمكن أن يتم الا عبر العنف المنظم وبالثورة الجماهيرية الشاملة.

وأمام هذا التحديد العام لرؤيتنا لمسيرة العمل الثوري ولخطنا الايديولوجي والاستراتيجي مارست فصيلتنا تحركها على هدي قرارات وتوصيات مؤتمرنا الأخير، وهي مطالبة باعادة النظر

في مواقفها وفق هذه الاسس، وكذلك علاقاتها مع القوى الوطنية الاخرى في منطقتنا وفي المنطقة العربية ككل.

ان تحليلنا يتضمن ان حركة القوميين العرب في كل الوطن العربي تمر بمرحلة جديدة جعلتها في الفترة الماضية تعيش أوضاعاً متفاوتة، وأمام أوضاع موضوعية متفاوته، على كل فصيلة فيها أن تحسم مواقعها وخطها الثوري وشكل ممارساتها وكذلك علاقاتها مع مجمل القوى الوطنية، وهذا ما فعلته فصيلتنا طيلة الفترة الماضية حيث كانت العلاقات المركزية ضمن حركة القوميين العرب اما مفقودة وغائبة أو هي في وضع لا يؤهلها للحسم في جميع القضايا دونما تعارض أو تصادم.

إننا اذا نرسم خطنا الايديولوجي واستراتيجتنا الخاصة وتحليلنا النابع عنها لمجمل مسيرة حركة التحرر الوطني العربية، فإننا ننتهج خطاً مستقلاً عن أي ارث سابق أو علاقات سياسية سابقة معارضة لهذا الخط. كما أننا نرسم علاقاتنا مع جميع القوى الوطنية في المنطقة من مواقعنا هذه رافضين نهج الكثير منها، متقبلين الآخر بغض النظر عن صلاتنا السابقة به. وأن ذلك لينطبق على جميع القوى الوطنية في المنطقة بقدر ما ينطبق على حركة القويين العرب في كافة المناطق... اذ أننا في الوقت الذي نشجب فيه ممارسات ومواقع الكثير من فصائلها، فاننا في نفس الوقت نرحب وعلى استعداد للدخول في علاقات ثورية حميمية مع جميع الفصائل التي تتبنى موقفاً ايديولوجياً ملتقياً معنا وتمارس نضالاً سليماً نابعاً من التحليل الايديولوجي لحركة التحرر الوطني العربية ومهماتها وممارساتها الثورية، وإن إنهاء علاقاتنا بقيادة الحركة في فرع الكويت سابقاً، لأول خطوة عملية في تطبيق نقدنا الذاتي وتجسيد مواقفنا هذه، هذا بالاضافة الى تطبيق ذلك على قوانا الذاتية في جميع منطقة عمان والخليج.

إن تنظيمنا اليوم وصاعداً سيلتزم بكل صلابة بجميع هذه الخطوط والقضايا وسيعمل على ضوئها وباستقلالية كاملة، متخذاً لنفسه اسم (الحركة الثورية الشعبية) ليتوج تلك الخطوط والسياسات متحملاً مسؤولية الممارسة التي ننتهجها من قبل الجماهير والقوى الوطنية كافة.

نحو المزيد من النضال والعمل على طريق تحرير عمان والخليج.

المكتب السياسي

للحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي

ملحق (٧) المذكرة النخبوية التي رفعت الى الامير

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير دولة البحرين وفقه الله لما يحبه ويرضاه

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد، لقد صدقتم يا صاحب السمو وأصدرتم في لحظة تاريخية دستور دولة البحرين بتاريخ ١٣٩٢/١١/١٢هـ الموافق ١٩٧٢/١٢/٦م. بعد أن ناقشه وأقره المجلس التأسيسي الذي دعوتم إلى تكوينه بالمرسوم بقانون رقم ١٩٧٢/١٢ بتاريخ ٩/٥/ ١٣٩٢هـ الموافق ١٩٧٢/١٢/٦م. في الوقت الذي تستعيدون فيه ماضي البحرين في رحاب العروبة والاسلام، وتتطلعون بإيمان وعزم إلى مستقبل قائم على الشورى والعدل، حافل بالمشاركة في مسئوليات الحكم والإدارة، كافل للحرية والمساواة، وموطد للإخاء والتضامن الإجتماعي، كما جاء في مقدمة الدستور، فرسخ هذا الدستور أسس المشاركة الشعبية في الحقوق والواجبات العامة على نهج قويم من أحكام وأصول الشورى المستمدة من ديننا الإسلامي الحنيف، ومن مبادئ العدل والحرية والمساواة التي كانت دوماً مبادئ راسخة في الحضارة الإسلامية والإنسانية.

وما كان ذلك الأمر إلا تغييراً رائداً سعى إليه سموكم لإرساء نظام حديث يحكم دولة البحرين، وإنجازاً حضارياً سيذكره التاريخ لسموكم.

وإذا كان حل المجلس الوطني يوم ٢٦ /٨/ ١٩٧٥م بالمرسوم الأميري رقم ١٩٧٥/٤ بموجب الصلاحية التي تمنحها المادة ٦٥ لسموكم فان المادة نفسها تؤكد على إعادة الانتخابات للمجلس الجديد في ميعاد لا يتجاوز شهرين من تاريخ الحل والا استرد المجلس المنحل كامل صلاحياته الدستورية، علماً بأن المادة ١٠٨ من الدستور قد قررت عدم جواز تعطيل أي حكم من أحكامه إلا أثناء قيام الأحكام العرفية في الحدود التي يبينها القانون، ولم يكن حل المجلس في حالة قيام هذه الأحكام.

وبناء على ما ذكر وبناء على المتغيرات المحلية والاقليمية والدولية خلال السنوات الماضية وما تتجه إليه الإرادة الدولية لخلق نظام عالمي جديد، فإن الأمر يستدعي ــ إن لم يتم الأخذ بالمادة رقم ٦٥ من الدستور ــ الدعوة إلى انتخاب مجلس وطني جديد يعتمد على الإنتخاب الحر المباشر حسب ما يقرره الدستور من أجل ممارسة الدولة نظامها الديمقراطي، الذي نصت عليه

المادة (١) فقرة(د) القاضية بأن: " الحكم في البحرين ديمقراطي، السيادة فيه للشعب مصدر السلطات جميعاً، وتكون ممارسة السيادة على الوجه المبين في الدستور". ومن أجل إرساء الثقة والإحترام المتبادل بين الدولة والمواطنين، وحرصاً على تضافر جهود جميع أفراد هذا الشعب حكاماً ومحكومين في تقدم وازدهار هذا البلد، ومن أجل إطلاق طاقات كل مواطن للمشاركة في عملية البناء والتنمية الاجتماعية والاقتصادية طبقاً لنص المادة (١) فقرة (هـ) من الدستور والتي تنص على أن: "للمواطنين حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية، بدءاً بحق الانتخاب، وذلك وفقاً لهذا الدستور وللشروط والأوضاع التي يبينها القانون".

إننا الموقعين أدناه نرفع الى سموكم هذا الخطاب انطلاقاً من مسئوليتنا كمسلمين ومواطنين، ومن حقوقنا المشروعة كمحكومين واستناداً إلى نص المادة (٢٩) من الدستور التي تقضي بأن : " لكل فرد أن يخاطب السلطات العامة كتابة وبتوقيعه." وباعتبار سموكم رأس الدولة وطبقاً لنص المادة (٢٣) فقرة (أ) من الدستور مطالبين سموكم بإصدار الأمر لإجراء الانتخابات للمجلس الوطني عملاً بما ورد من تنظيم له في الفصل الثاني من الباب الرابع من الدستور.

إن المجلس الوطني كمجلس تشريعي لا يتعارض مع ما ذكر مؤخراً عن عزم الحكومة لإنشاء مجلس استشاري لتوسيع دائرة استشاراتها فيما تريد القيام به. ولا يحل المجلس الاستشاري محل المجلس الوطني كسلطة تشريعية دستورية.

نتمنى ان تجد هذه الرغبة الشعبية استجابة من سموكم، لما فيه خير الجميع.

وتقبلوا فائق شكرنا وتقديرنا

الموقعون

الشيخ عبد الامير الجمري: عضو المجلس الوطني // المحامي حميد صنقور

الاستاذ عبد الوهاب حسين // الدكتور عبد اللطيف المحمود،

الاستاذ محمد جابر الصباح، عضو المجلس الوطني // الشيخ عيسى الجودر

قدمت الى الامير بتاريخ ١٥ نوفمبر ١٩٩٢

ملحق (٨) العريضة الشعبية لعام ١٩٩٤

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة الفاضل/ صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير دولة البحرين حفظه الله ورعاه

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد

لقد كانت خطوتكم التاريخية الموفقة في ارساء دعائم دولة البحرين الحديثة بعد الاستقلال بمصادقتكم على الدستور في ٦ ديسمبر ١٩٧٣ وإجراء الانتخابات التشريعية علامة بارزة في تاريخ دولة البحرين الحديث وتاريخ المنطقة تؤكد ايمانكم بأهمية المشاركة الشعبية على اساس من الشورى والعدل، لمواجهة متطلبات مستقبل التطور الحضاري لدولتنا الحديثة وتوطيد مؤسساتها بعزم وثقة لا حدود لهما بأبنائها وبأهليتهم لتحمل مسؤلياتهم في تنمية البلاد وتوطيد الأمن والاستقرار فيها على أساس من الإخاء والتضامن والتكافل الاجتماعي.

وإذا كان وطننا قد عانى الكثير بعد حل المجلس الوطني منذ يوم ١٩٧٥/٨/٢٦ وحتى يومنا هذا وتراكمت من جراء ذلك العديد من الرواسب نتيجة تعطيل المسيرة الديمقراطية الرائدة التي اقتحمتموها بافتتاحكم أول فصل تشريعي للمجلس الوطني المنتخب، وكان شعبكم حريصاً على توفير فرص التفكير المتروي لسموكم الكريم من التجربة التي مرت بها دولة البحرين ونتائجها بعد افتتاح المجلس الوطني وبعد حله بموجب المرسوم الأميري رقم ١٩٧٥/٤، فإن أملنا كان كبيراً في فتح باب التحاور مع سموكم الكريم حول مستقبل هذا الوطن، عندما تقدمت نخبة من أبناء وطنكم بالعريضة التي قدمت لسموكم في ١٩٩٢/١١/١٥ والتي لخصت مطالبها في عودة المجلس الوطني وفقاً للدستور.

وكما تعلمون سموكم، فإن مجلس الشورى الذي ارتأيتم بإرادة أميرية لا يسد الفراغ الدستوري الموجود بسبب تعطل أهم مؤسسة تشريعية عن العمل.

والحقيقة التي تظهر أمامنا كمواطنين ومسلمين هي أننا سنكون مقصرين في تحملنا المسؤولية مالم نصارحكم ونصارح فيكم القيادة الحكيمة المؤمنة بما نلمسه من أوضاع غير سوية يمر بها بلدنا في ظروف من المتغيرات الدولية والاقليمية في ظل تعطيل المؤسسة الدستورية، والتي لو انتهي عطلها لكانت خير معين على ايقاف التراكمات السلبية التي تكاد تسد مجرى حياتنا

كمواطنين نعيش معاناة متعددة الأوجه في محدودية فرص العمل وتضخم البطالة وغلاء المعيشة وتضرر القطاع التجاري ومشاكل الجنسية والتجنس ومنع العديد من ابنائنا من العودة إلى وطنهم، يرافق كل ذلك القوانين التي صدرت منذ غياب السلطة التشريعية التي تحد من حرية المواطنين وتتناقض مع الدستور، وما رافقها من انعدام حرية التعبير وخضوع الصحافة للسلطة التنفيذية خضوعاً مباشراً الى جانب الإعلام الموجه من قبلها. وهذه الأمور مجتمعة يا صاحب السمو الكريم هي التي تستحثنا كمواطنين الى المطالبة بعودة المجلس الوطني للعمل مع النظر في اشراك المرأة في العملية الديمقراطية، وذلك بإجراء انتخابات حرة ان ارتأيتم عدم دعوة المجلس الوطني الى الانعقاد وطبقاً للمادة ٦٥ من الدستور التي نصها:

(للامير أن يحل المجلس الوطني بمرسوم يبين فيه اسباب الحل، ولا يجوز حل المجلس لذات الأسباب مرة أخرى. وإذا حل المجلس وجب إجراء الانتخابات للمجلس الجديد في ميعاد لا يتجاوز شهرين من تاريخ الحل.

فان لم تجر الانتخابات خلال تلك الفترة يسترد المجلس المنحل كامل سلطته الدستورية ويجتمع فوراً كأن الحل لم يكن. ويستمر في أعماله الى أن ينتجب المجلس الجديد).

وإننا على أمل وثقة في رؤيتكم لعدالة مطالب هذه العريضة التي قصدنا منها الحث على استكمال هيكل دولتنا الفتية. وتقديم العون لقيادتكم الحكيمة على أساس العدل والشورى والإيمان بما ارساه ديننا الإسلامي الحنيف من دعائم متينة اعتمدتها حكمتكم السامية في دستور وطننا الغالي.

أدامكم الله وأدام لكم موفور الصحة والعزيمة. ووفقنا الله وإياكم لما فيه خير وعزة وطننا.

الموقعون

الدكتور عبد اللطيف المحمود//الشيخ عبد الامير الجمري: عضو المجلس الوطني ورجل دين // الاستاذ محمد جابر الصباح، عضو المجلس الوطني // الشيخ عيسى الجودر // المحامي احمد عيسى الشملان // الاستاذ عبد الوهاب حسين، مشرف اجتماعي// علي قاسم ربيعة، مدير عام وعضو المجلس الوطني // المهندس هشام عبدالملك الشهابي // د. عبدالعزيز حسن ابل، مدير شؤون ادارية // ابراهيم السيد علي كمال الدين ،مسؤول تسويق // د. منيرة أحمد فخرو، استاذة جامعة // المهندس سعيد عبد الله العسبول // الصحفي عبدالله محمد صالح العباسي // عبد الله محمد راشد ، موظف

ملحق (٩) العريضة النسائية

حضرة صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة الموقر

أمير دولة البحرين

تحية من نساء البحرين

انطلاقاً من ثقتنا الراسخة بسعة صدر سموكم، ومن إيماننا العميق بأهمية إيصال آرائنا إليكم عن طريق الحوار الديمقراطي الذي أكدتم تمسككم به مرات عديدة، يشرفنا أن نتقدم إلى سموكم بهذا الخطاب للتعبير عن بالغ قلقنا تجاه الأوضاع التي يمر بها وطننا الحبيب البحرين.

لقد هالنا كمواطنات بحرينيات التصاعد الأخير للأحداث واستخدام العنف بدلاً من لغة الحوار لمواجهة الحدث وحل الخلاف بحيث لم نعد قادرات على تجاهل ما يدور حولنا يومياً خاصة مع إدراكنا بأن استمرار العنف لا يعني حلاً للقضية وإنما يفاقمها. إن استمرار العنف وانتشاره سوف يطال الجميع آجلاً أو عاجلاً. إن تجارب الشعوب قد اثبتت أن دائرة العنف هي حلقة مفرغة لا نهاية لها، تولد الضغينة وتعمق الكراهية وتكرس العنف. وفي نهاية الأمر سنكون جميعاً خاسرين وسيثخن بلدنا بجراح لن تندمل لفترة طويلة.

إننا إذ نؤكد قناعتنا التامة بأن التخريب والتدمير للمنشآت العامة أمر غير مقبول إطلاقاً، إلا أننا نتفهم كذلك أنه قد يكون تعبيراً عن غياب قنوات الحوار وانعكاساً لعمق وحجم التراكمات الهائلة من المعاناة ومن تدني الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لدى شريحة واسعة من أبناء البحرين خصوصاً العاطلين منهم. هذه الأوضاع التي باتت تتطلب حلولاً عاجلة لمواجهة التطورات الراهنة.

لقد هالنا كذلك بوصفنا مواطنات وأمهات ممارسات قوى الأمن والشغب مع المواطنين من أهل القرى، تلك الممارسات التي تراوحت بين الإهانات والضرب المبرح للشباب والنساء والأطفال إلى قتل العزل بالرصاص بما فيهم طلبة المدارس والجامعات.

إننا مع تأكيدنا القاطع على رفض أعمال التخريب إلا أننا لا نراها مبرراً كافياً لاستخدام الرصاص من قبل قوات الأمن، خصوصاً مع الأطفال والمواطنين العزل. إننا على ثقة بأن حكومة البحرين الموقرة لن تعدم وسائل الحوار والتعامل مع المتظاهرين كي تلجأ للتفاهم معهم بالرصاص خاصة أن جملة ما نسب للمتظاهرين ارتكابه من أعمال تخريب لا تصل عقوبته القانونية حد القتل.

إننا نؤمن ياصاحب السمو بأنه لن يغيب عن حكمتكم بأن المضي في التعامل مع التطورات يتطلب كسر دائرة العنف، ولن يستطيع ذلك إلا الطرف الأقوى بحكمته وعقلانيته وليس بسلاحه. وإننا على ثقة تامة بقدرتكم على إخراج بلادنا من هذه المحنة العصيبة للحفاظ على الوحدة الوطنية.

بناء على ذلك فإننا نتقدم الى سموكم بهذا الخطاب راجين تدخل سموكم شخصياً لكسر دائرة العنف وفتح باب الحوار للنظر في كيفية معالجة الوضع بحكمتكم المعهودة والتي يجب أن تتحقق عبر الوسائل التالية:

١ ـ وقف استخدام الرصاص لتفريق المتظاهرين ووقف عمليات المداهمات غير القانونية والاعتقالات الجماعية.

٢ ـ التعامل مع الموقوفين وفقاً لأحكام القانون بكل ما يتضمنه من ضمانات للمتهمين طوال فترتي التحقيق والمحاكمة مع سرعة تقديم المتهمين للمحاكمة وإطلاق سراح بقية المعتقلين فوراً وإرجاع المبعدين.

٣ ـ توفير فرص العمل لكل المواطنين وتحقيق الحد الأدنى لمتطلبات معيشتهم وايجاد حل حاسم لتزايد العمالة الأجنبية.

٤ ـ فتح باب الحوار الوطني بهدف الوصول الى الحل المناسب.

٥ ـ تفعيل دستور دولة البحرين والدعوة لانتخابات المجلس الوطني وإتاحة المجال للحريات العامة وحرية التعبير.

٦ ـ مشاركة المرأة البحرينية في صنع القرار السياسي والاستفادة من طاقاتها الخلاقة في جميع المجالات لخدمة وطننا البحرين.

وكلنا أمل بأن سموكم بروحكم الأبوية المعهودة وبحكمتكم البالغة مدركون حساسية الموقف وقادرون على اتخاذ القرار الصحيح والكفيل بوضع حد لإراقة الدماء وإنقاذ الأمة من هذا المنعطف الخطير في تاريخ بلدنا العزيز.

هذا وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام لسموكم الكريم

الموقعون:

عزيزة البسام ـ معدة برنامج في اذاعة البحرين//د. خولة محمد مطر صحفية //د. منيرة احمد فخرو استاذة جامعة // عائشة خليفة مطر ـ مديرة الصناعات الحرفية الحديثة // د. فضيلة طاهر المحروس ـ طبيبة أطفال // جليلة السيد أحمد ـ محامية // وداد محمد المسقطي ـ موظفة// فوزية السندي ـ موظفة // د. سبيكة محمد النجار ـ موظفة// سوسن ابراهيم الخياط ـ موظفة // حصة الخميري ـ رئيسة التعليم المستمر // مريم عبدالله فخرو ـ موظفة // خديجة علي مسعود ـ موظفة // شيخة مبارك حمد ـ موظفة // نادية المسقطي ـ محاسبة // كوكب عبدالله ابو ادريس ـ موظفة // ليلى علي ـ موظفة // منى عباس منصور ـ موظفة

(إضافة الى ٣٠٠ امرأة أخرى)

ملحق (١٠) موقف لجنة العريضة الشعبية
لتجنب أي أزمة سياسية بحرينية في المستقبل
الآلية الدستورية هي السبيل الوحيد لأدخال التعديلات الدستورية

باديء ذي بدء لا بد أن نحيي صاحب السمو أمير البلاد الشيخ حمد بن عيسي آل خليفة على خطواته الاصلاحية ونؤكد على ثقتنا بالعهد الجديد وما يحمله هذا العهد من صدق النوايا في تجاوز ما مرت به البحرين من مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية وأن نعبر عن مساندتنا لسموه في دفع عجلة الاصلاح الى الأمام .

ومن منطق الحرص على أمن واستقرار وطننا العزيز فاننا ما برحنا نزن ونقيس كل عملية اصلاحية من خلال مطابقتها لنصوص الدستور وعدم انتهاك أي حكم من احكامه .

وفي هذا السياق جاءت تأكيدات وزير العدل بأن الدستور سوف لن يمس وأن السلطة التشريعية سيمثلها المجلس الوطني المنتخب وأن دور المجلس المعين سيقتصر على المشورة وابداء الرأي جاءت هذه التأكيدات لتبعث الطمائنية في نفوس المعارضة السياسية بأن التعديلات سوف لن تخرج عن هذا الاطار القانوني وأنها ستلزم بأحكام الدستور الأمر الذي أقنع المعارضة بالتصويت بنعم للميثاق . وجاء صدور المرسوم الأميري رقم (٥) بتشكيل لجنة لاعداد مشروع تعديل بعض احكام الدستور بما يتفق مع التوجيهات الدستورية التى تضمنها ميثاق العمل العمل الوطني وكذلك وكذلك المرسوم رقم (٦) لسنة ٢٠٠١ بانشاء لجنة تفعيل ميثاق العمل الوطني ليبعثا الأمل بقرب ميعاد تفعيل الدستور وعودة الحياة النيابية .

وقد نصت المادة الرابعة على أن يرفع رئيس اللجنة مشروع التعديل الى سمو الأمير مشفوعا بمذكرة تفسيرية للمشروع مرفقا معها كافة الدراسات والآراء القانونية المختلفة . ونحن نختلف مع أولئك الذين عبروا عن اعتراضهم على اختيار أعضاء اللجنة ذلك أن اختيار اللجنة هو من اختصاص السلطة التنفيذية وأن ما ستنجزه اللجنة سيتم رفعة الى سمو الأمير الذي سيقوم بدورة بعرضة على المجلس الوطني لاقراره .

فالدستور أعطي حق اقتراح التعديل لكل من سمو الأمير والسلطة التشريعية بموجب المادة رقم (٣٥) ومن حق الأمير أن يمارس هذا الحق الذي كفله الدستور وبالطريقة التى يراها تخدم

المصلحة العامة على أن يتم عرض هذه التعديلات على المجلس الوطني حسب ما نصت على ذلك المادة (١٠٤) من الدستور .

وبما أن التعديل الخاص بتحويل الأمارة الى ملكية وكذلك اضافة مجلس معين للمشورة والرأي فقط هي اضافات لا تتعارض وأحكام الدستور وبالتالي فليس هناك ما يبرر اعتراض المجلس الوطني على اضافة مجلس جديد لا يتمتع بأية صلاحيات تشريعية أو رقابية . لا شك أن تطبيق هذه القنوات الدستورية في ادخال التعديلات المزمع ادخالها سيجنب البحرين الدخول في مشاكل وأزمات دستورية جديدة . وفي هذه الأجواء الصحية التى يعيشها المواطن بعد رحلة الميثاق لا أعتقد أن هناك من أعضاء المجلس الوطني القادم من سيعترض على تحويل الاماره الى مملكة ولا على اضافة مجلس الخبرة والمشورة المعين فهذه كلها تعديلات لا تنهك الدستور ولا تؤثر بأي حال من الأحوال على توازن السلطات الثلاث وعلى استقلالها . ومن الجدير بالذكر أن المجلس الوطني سيقوم حال تسلمه هذه التعديلات بعرضها على اللجنة القانونية التابعة للمجلس للتأكد من دستورية التعديلات وصياغتها القانونية ومن ثم يتم عرضها على السلطة التشريعية للتصويت عليها وتصبح موادا دستوريا بحصولها على أغلبية ثلثي أعضاء المجلس . ومن مصلحة البحرين سياسيا واقتصاديا بعد أن تجاوزت محنتها السياسية وقطعت شوطا كبيرا في تحسين صورتها وسمعتها دوليا وبهذه السرعة المذهلة أن تحافظ على هذه المكاسب السياسية التى ولا شك ستنعكس ايجابا على حركة الاستثمار.

ولأن بالشيء يذكر فانى أود التطرق الى الأزمة الدستورية التى عاشتها أوكرانيا في الربع الأول من العام الماضي وهي شبيهة الى حد ما بأزمتنا الدستورية حيث اجرى الرئيس كوجما استفتاء تناول عدة مواضيع منها خلق مجلس أضافي الى جانب السلطة التشريعية والحد من الحصانة التى يتمتع بها أعضاء البرلمان وتخفيض عددهم من ٤٥٠ الى ٣٠٠ عضو واعطاء الرئيس حق تعطيل سلطات البرلمان اذا ما فشل البرلمان في تشكيل أغلبية فعالة ودائمة أو اذا ما فشل في اقرار ميزانية الدولة خلال ثلاثة اشهر من تاريخ تقديمها من الحكومة ولأن أوكرانيا عضو في مجلس أوربا فقد اعتبر المجلس عدم صحة هذا الاستفتاء لسببين رئيسيين :

أن هذا الاستفتاء يتعارض والدستور الذي لا يمكن تعديلة الا بمشاركة البرلمان .

أن هذه التعديلات جاءت لتقوية سلطة الرئيس على حساب السلطة التشريعية .

عدم وضوح شكل الاستفتاء وشروطه وطريقة تنظيمه .

وفي ختام تقرير اللجنة الأوروبية المكلفة بدراسة هذه القضية أكدت اللجنة على أن الدستور الحالي المعمول به منذ عام ١٩٩٦ يتضمن الأداة القانونية الأساسية التى على قاعدتها يمكن للدولة أن تطور وتبني الديمقراطية الحقيقية ولذا فهي تصر على الاحترام التام لأحكام الدستور . وفي

نهاية التقرير أوصت اللجنة بتعليق عضوية أوكرانيا في مجلس أوروبا اذا ما تم تنفيذ نتيجة الاستفتاء .

ولقد قطع شعب البحرين وحكومته الطريق أمام أي تدخل أجنبي بدء من عرض مسودة الميثاق وما حوته من انتهاكات فاضحة للدستور مرورا بالتعديلات وانتهاء بالتصويت واقرار الميثاق بأغلبية ساحقة . ونحن واثقون كل الثقة في أن القيادة الرشيدة سوف تتقيد بالدستور وأحكامه فتلتزم بتطبيق الآلية الدستورية في ادخال التعديلات لأنه يهمها بالدرجة الأولى أن تأتى تعديلاتها مطابقة ومتلائمة مع روح الدستور .

ولاننا بصدد موضوع التعديلات الدستورية فلا مناص من أن نتطرق الى موضوع خطير جدا ألا وهو قضية تعطيل الحياة النيابية .

أن ما حدث في البحرين من تعطيل دام ٢٦ عاما يعد انتهاكا للدستور خاصة وأن أسباب الحل في المرسوم الأميري رقم (٤) لعام ١٩٧٥ جاءت لتتحدث عن عدم تعاون السلطة التشريعية مع السلطة الحكومية. وحسب المادة ٦٥ من الدستور فانة وجب اجراء انتخابات جديدة للمجيء بمجلس جديد لولا أن الأمر الأميري رقم (٤) بتأجيل الانتخابات الى ما بعد صدور قانون انتخاب جديد أوقف في مادته الثانية العمل بالمادة (٦٥) من الدستور .

ومن هنا فأن أولى مهام المجلس الجديد تمكن في معالجة هذه الثغرة الدستورية وذلك بادخال التعديلات اللازمة التى توفر الضمانات الدستورية والقانونية الكفيلة بمنع تكرار عملية الحل الغير دستوري حتى نتجنب الدخول في أية أزمة دستورية وسياسية في المستقبل .

علي قاسم ربيعة

عضو المجلس الوطني وعضو لجنة العريضة الشعبية

٢٠٠١/٢/٢٨

نشرت في جريدة القدس العربي ـ عدد ٣٦٧٤ ـ ٧ مارس ٢٠٠١

ملحق رقم (١١)

مقتطفات من البرنامج العام لجمعية العمل الوطني الديمقراطي

إن جمعية العمل الوطني الديمقراطي تعلن عن برنامجها السياسي العام ليمثل ويعبر عن ضرورة موضوعية وذاتية، فرضها منطق التطور والنمو في الحركة الوطنية الديمقراطية. هذا الإعلان الذي يأتي كخطوة استراتيجية ملحة، تفرض مهمة تجميع وتنظيم الصفوف والجهود والطاقات المؤمنة بالديمقراطية على مختلف تلاوينها، في مبادئ وخطة عمل شاملة تشكل منهجنا الجديد ورؤيتنا الفكرية والسياسية لكل ما يتصل بالقضايا والمسائل الأساسية المحيطة بنا، معتقدين أيضاً بأنها متوافقة مع مجتمعنا ومشكلاته، وذلك على النحو التالي:

أولاً: في الهوية

١ ـــ لقد تركت التحولات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وغيرها التي رافقت أوضاعنا المحلية وشهدها العالم، تركت نتائجها المؤثرة على مرجعيات الفكر والاقتصاد والسياسة وعمقت من مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وخلقت تفكيراً جديداً في صفوف التيار الاجتماعي الديمقراطي من ذوي الأصول القومية واليسارية والليبرالية من المدافعين عن الحق والعدالة والمساواة والحرية والمؤمنين باعتماد الديمقراطية نظاماً للحكم وأسلوبا للحياة.

٢ ـــ وفي زخم كل تلك التحولات والتطورات فان جمعية العمل الوطني الديمقراطي قد حددت هويتها المتمثلة في كونها منظمة سياسية وطنية ديمقراطية تؤمن بأن البحرين جزء من الوطن العربي والعالم الإسلامي، وأبناءها هم نتاج الحضارة العربية الإسلامية في هويتهم الوطنية، وكيانهم الثقافي، واللغوي.

٣ ـــ وتستند جمعية العمل الوطني الديمقراطي في رصد ودراسة وتحليل الواقع، بكل تحولاته ومعطياته ونتائجه، على الأساليب والطرق العلمية والمنهجية المعتمدة على العلوم بمختلف فروعها، وما تنتهي إليه من اكتشافات ونتائج مثمرة تسهم في مزيد من الفهم والمعرفة بقضايا وظواهر ومشكلات الحياة الإنسانية.

٤ ـــ تتمسك جمعية العمل الوطني الديمقراطي بالأفكار والقيم والمبادئ الإنسانية المتمثلة في احترام حقوق الإنسان، وحريات المواطنين، وبناء المجتمع المدني ومؤسساته، وحرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية، وحرية الرأي والتعددية الفكرية والتنوع الثقافي، وتنمية قيم التسامح

الاجتماعية والدينية والعلم والعمل، وإشاعة العدل والمساواة بين أبناء المجتمع، بعيداً عن أي شكل من أشكال التمييز والتفرقة، وفقاً للمواثيق والإعلانات الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها في هذا الشأن وعملاً بمبدأ الوطن ملك لجميع المواطنين.

٥ ـ تتمسك جمعية العمل الوطني الديمقراطي بالتعددية السياسية وبأهمية وجود المعارضة السياسية كحق ديمقراطي ومصدر قوة للدولة والمجتمع وضمان لاستقراره وتقدمه وعامل تطوير هام للإدارة العامة وكشف النواقص والفساد وتقويم البرامج والسياسات.

٦ ـ تتوجه جمعية العمل الوطني الديمقراطي في مبادئها وبرنامجها إلى القوى الاجتماعية التي تشكل الأساس في نهضة البلاد وتنميتها، من العمال والمستخدمين، وأصحاب المهن الحرة، والمثقفين، والأكاديميين، والفنيين، والمعلمين، والطلبة، ورجال الأعمال، نساءً ورجالاً، وتتبنى مطالب وطموحات مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية ذات الدخل المحدود والمتوسط، وتدافع عن مطالب كل الفئات الاجتماعية التي لها المصلحة الرئيسية في تنمية اجتماعية عادلة، تحقق السلم الاجتماعي والأمن للجميع.

٧ ـ تسعى جمعية العمل الوطني الديمقراطي إلى تكريس العمل بمبدأ المواطنة المتساوية، الذي يؤكد في جوهره على أن الاختلاف في المذهب أو العقيدة الدينية أو الجنس أو الأصل لا يحول دون الانتساب لمواطنية مشتركة، وإن الإقرار العملي بمبدأ المواطنة الكاملة غير المنقوصة هو الذي سوف يوفر الأرضية الواقعية لعملية الاندماج الوطني وإرساء أسس عصرية عادلة للوحدة والمصالحة الوطنية. كما تعارض كل أشكال التمييز بين المواطنين والتأسيس الطائفي والعرقي والقبلي في البناء الهيكلي لكافة أجهزتها داخل الدولة والمجتمع.

٨ ـ تسعى جمعية العمل الوطني الديمقراطي إلى تحقيق الديمقراطية التي توفر للمواطن الحريات العامة دون أن تفرط بقضية المساواة، وتحقق للناس المساواة دون أن تسلبهم الحرية. لهذا تؤمن الجمعية إيمانا مطلقا بالمبادئ العامة والمشتركة التي يلاحظ وجودها في كل ممارسة ديمقراطية مستقرة وهي خمسة مبادئ: مبدأ لا سيادة لفرد ولا لقلة على الشعب، ومبدأ سيطرة أحكام القانون، ومبدأ عدم الجمع بين السلطات، ومبدأ ضمان الحقوق والحريات العامة وأخيرا مَبدأ تداول السلطة.

ثانياً: في المسالة السياسية

الحريات العامة:

١ ـ تؤمن جمعية العمل الوطني الديمقراطي بحق المواطن في المطالبة بحقوقه المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، وتدعم حرية الرأي والتعبير والتنظيم وإقامة التجمعات والاحتجاجات السلمية، وترفض جميع أشكال الانتهاكات لحرية الفكر والضمير والدين والمعتقد، كما تقف ضد كل أشكال التعصب الفكري والمذهبي والعزل والتكفير والإقصاء بحق أي

مواطن أو مجموعة من المواطنين يمارسون حقهم في الرأي والفكر والتجمع والتنظيم وغيرها من الحقوق والحريات.

٢ ـ تدافع جمعية العمل الوطني الديمقراطي عن الحريات الاجتماعية والشخصية، وتعمل على الحفاظ عليها وتعزيزها وعدم التعرض لها، وذلك باعتبارها حقوقاً مكتسبة بالفطرة لكافة أفراد المجتمع البحريني.

٣ ـ تؤمن جمعية العمل الوطني الديمقراطي بحرية العمل السياسي، وبحق المواطنين في تشكيل الأحزاب السياسية على أسس وطنية، بعيداً عن الأسس الطائفية أو الاثنية أو القبلية. كما أنها تؤكد على حق العمال والمجموعات المهنية في تشكيل نقاباتها واتحاداتها وجمعياتها ومؤسساتها المهنية المتخصصة.

تؤمن الجمعية بحق المواطنين في التجمع وحرية إبداء آرائهم ونشرها وحقهم في الحصول على تراخيص لإصدار الصحف والمجلات بدون عوائق وشروط تعجيزية وبحرية الصحافة، وتعتبر وسائل الإعلام الحكومية المكتوبة والمرئية والمسموعة ملكاً للمجتمع وينبغي أن تكون محايدة ومستقلة في سياستها عن سياسة الحكومة.

التشريع وفصل السلطات:

تؤكد جمعية العمل الوطني الديمقراطي على إيمانها وتمسكها بمبدأ الفصل بين السلطات الثلاث - القضائية والتشريعية والتنفيذية - وضمان استقلاليتها وتعاونها، واحترام الحقوق الأساسية للمواطن التي نص عليها الدستور والميثاق ومواثيق الأمم المتحدة، بحيث يتم ذلك بإعادة النظر في كافة القوانين والتشريعات المقيدة للحريات والتي لا تتماشى مع التطور الحضاري الذي حققته بلادنا من جهة، وتخالف الدستور نصاً وروحاً من جهة أخرى، وبما يتلاءم مع مبادئ حقوق الإنسان ومواثيقها الدولية والعربية من جهة ثالثة.

لذا يجب العمل على إعداد قوانين جديدة وتعديل أو إلغاء جميع القوانين التي تتعارض مع نصوص أو روح الدستور وميثاق العمل الوطني، وعلى الأخص القوانين التالية :

١ ـ تعديل المرسوم بإصدار قانون العقوبات بما يكفل حرية الدفاع المشروع عن المتهم، والحريات السياسية للقوى السياسية في البلاد.

٢ ـ فصل الادعاء العام عن وزارة الداخلية وإنشاء نيابة عامة تتبع السلطة القضائية.

٣ ـ تعديل المرسوم بإصدار قانون مباشرة الحقوق السياسية بما يضمن حرية التجمع والتنظيم والتعددية السياسية وإنشاء الأحزاب.

٤ ــ تعديل المرسوم بقانون ديوان الرقابة المالية بما يكفل توسيع صلاحياته والاستقلالية التامة عن الجهاز التنفيذي ويكون ملحقاً بالمجلس النيابي.

٥ ــ تعديل المرسوم بقانون التأمين الاجتماعي ليشمل جميع البحرينيين العاملين في القطاع الخاص في البحرين وكذلك البحرينيين العاملين خارج المملكة.

٦ ــ تعديل المرسوم بإصدار قانون الجنسية بما يضمن حق المواطنة والجنسية لأولئك الذين ولدوا وعاشوا في البحرين، وأولئك الذين أقاموا في البحرين من الأخوة العرب، ومن غيرهم، وإلغاء التمييز في قانون الجنسية وذلك وفقاً لمعايير وطنية وإنسانية.

٧ ــ تعديل المرسوم بقانون تنظيم الصحافة والطباعة والنشر بما يكفل حرية الصحافة، وحرية النشر والتعبير والفكر والثقافة. وبما يتماشى ومع الثورة المعلوماتية الراهنة وحق الأجيال الصاعدة بالاستفادة القصوى منها.

٨ ــ تعديل المرسوم بقانون الجمعيات والأندية بما يكفل ويعزز حرية واستقلالية العمل التطوعي وجمعياته.

٩ ــ إيجاد قانون إداري يبين المسؤوليات في الحقوق والواجبات بين الدولة وأجهزتها من جهة والمواطنين والمقيمين في المجتمع من جهة أخرى.

١٠ ــ إصدار قانون لإدارة السجون يتلاءم مع المعايير الدولية وفصل إدارة السجون عن وزارة الداخلية.

١١ ــ إعداد مشروع قانون عصري للأحوال الشخصية ينظم علاقات ومسائل العائلة من زواج وطلاق وبنوة وولاية ووصاية والارث والوقف وما إليها.

١٢ ــ إعداد مشروع قانون بشأن حق المواطن في الحصول على المعلومات بحرية من أجهزة الدولة.

١٣ ــ إعداد مشروع قانون يجرم التمييز بين المواطنين على أساس طائفي أو قبلي أو أثني أو على أساس الجنس أو غيره، وذلك بهدف تحقيق مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين.

تؤكد جمعية العمل الوطني الديمقراطي على أن استقلال القضاء من أهم الضمانات التي تعزز وتدعم سيادة وحكم القانون والمؤسسات في المجتمع البحريني، وهو ما يوجب بالضرورة قيام سلطة قضائية مستقلة مكتملة البنيان وإنشاء جميع المؤسسات القضائية الدستورية العليا والنيابة العامة وبجميع صلاحياتها الدستورية وذلك وفقاً لمبادئ ومعايير تحقيق المصلحة العليا للمجتمع

التي تقضي استقلالها عن وزارتي العدل والداخلية أو أية أجهزة تنفيذية أخرى وإبعاد أية توجيهات ورقابة إدارية عليها.

تؤمن جمعية العمل الوطني الديمقراطي بضرورة إشراك السلطة التشريعية في تحديد الجهة القضائية التي تختص بالفصل في دستورية القوانين، حيث أناط الدستور الجديد الذي صدر بإرادة منفردة لجلالة الملك سلطة تعيين أعضاء المحكمة الدستورية المكلفة بالفصل في مدى دستورية القوانين، وأغفل أي دور للسلطة التشريعية أو السلطة القضائية أسوة بما هو معمول به في الأنظمة الديمقراطية، وترى الجمعية ضرورة العمل على إعادة التوازن بحيث تكون الجهة القضائية المناط بها الفصل في المنازعات مستقلة وليست خاضعة لأي من السلطات الثلاث. وفي هذا الشأن تؤكد الجمعية على ضمان استقلالية وكفاءة المجلس الأعلى للقضاء، واهمية تعزيز وتطوير الكادر القضائي الوطني للوصول إلى بحرنة القضاء مستقبلا، مع دعم ومساندة نقابة المحامين وإعطائها صلاحيات ومسؤوليات تتماشى مع الأعراف السائدة في هذا الشان في المجتمعات الديمقراطية العريقة.

المسألة الدستورية والمشاركة في انتخابات المجلس النيابي:

تؤمن جمعية العمل الوطني الديمقراطي بأن ميثاق العمل الوطني كان مدخلا للانفتاح ومعالجة الاحتقان السياسي الناتج عن غياب السلطة التشريعية والرقابة الشعبية على الأجهزة التنفيذية، وهو وثيقة سياسية وتوجيهية للعهد الجديد لجلالة الملك استناداً لأحكام الدستور النافذ، لذا فإن الميثاق لا يشكل دستوراً جديداً لا من حيث الشكل ولا المواضيع ولا الصياغة ولا يمكن أن يعدل الدستور. إلا أن الجمعية وفي ضوء ما سبق تؤكد على قبولها لفكرة التعديل الجزئي والمحدود للدستور الذي ورد في الميثاق مقترحاته، بحيث ينحصر في مسألتين هما:

المسألة الأولـــى: تغيير اسم الدولة الى مملكة وتحويل نظام الحكم من أميري وراثي ديمقراطي الى ملكي وراثي ديمقراطي وفقاً لما يتفق عليه الملك وشعبه.

المسألة الثانية: إدخال نظام المجلسين (لتكون السلطة التشريعية من مجلسين، مجلس منتخب انتخابا حرا مباشرا يتولى المهام التشريعية والرقابية، إلى جانب مجلس معين يضم أصحاب الخبرة والاختصاص للاستعانة بآرائهم فيما تتطلبه الشورى من علم وتجربة) كما جاء في الميثاق. وبهذا الخصوص تؤكد الجمعية على التالي:

* أن آلية إجراء التعديل الذي تضمنه الميثاق للدستور هي آلية ثابتة وقاطعة كما هي منصوص عليها في المادة (١٠٤) منه والتي نصها: (يشترط لتعديل أي حكم من أحكام هذا الدستور أن تتم الموافقة على التعديل بأغلبية ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس، وأن يصدق الأمير على التعديل وذلك استثناء من حكم المادة ٣٥ من هذا الدستور).

* تؤكد جمعية العمل الوطني الديمقراطي على ما هو محل إجماع في الفقه الدستوري من أن أي تعديل مشروع على الدستور في الأنظمة الديمقراطية يجب أن لا يقلص حقوق الشعب المكتسبة بموجب الدستور النافذ وأن أي تعديل للدستور لكي ينال المشروعية ينبغي أن يزيد من صلاحيات وسلطات الشعب في المشاركة، وعليه لا يجوز المساس بحقوق الشعب المكتسبة في ممارسته لسلطة التشريع عبر نوابه بموجب الدستور النافذ من خلال إشراك مجلس آخر معين في سلطة التشريع.

* أن جمعية العمل الوطني الديمقراطي إذ تشدد على تمسكها بمكتسبات دستور ١٩٧٣ وما جاء به ميثاق العمل الوطني فإنها تؤكد على الأخذ بنظام المجلسين بما ينسجم ومبدأ فصل السلطات وفقاً للنظم المعمول بها في دول الديمقراطيات العريقة، وترى أن يكون المجلس الأول مجلساً منتخباً انتخاباً مباشراً، له كامل الصلاحيات التشريعية والرقابية المقررة في الدستور، وأن يكون المجلس الثاني معيناً من جلالة الملك من ذوي الخبرة والاختصاص على أن تكون مهامه مقتصرة على إعطاء المشورة والرأي فقط دون أن تكون له أية صلاحيات تشريعية.

إن جمعية العمل الوطني الديمقراطي، وفي ضوء كل ما سبق، عارضت "التعديلات" الدستورية التي أصدرها جلالة الملك بتاريخ ١٤ فبراير ٢٠٠٢، وما تلتها من قوانين مقيدة لبعض الحريات ومقوضة لدور المجلس النيابي. وقد اعتبرت الجمعية بأن "التعديلات" الدستورية، وخاصة تلك المتعلقة بإضافة مجلس معين (مجلس الشورى) مساو في العدد للمجلس المنتخب (مجلس النواب) ومشارك له في التشريع بالإضافة للتعديلات الأخرى التي قلصت من صلاحيات المجلس المنتخب في التشريع والرقابة، تعد مخالفة صريحة لنص وروح دستور ١٩٧٣ وميثاق العمل الوطني لعام ٢٠٠١. لذلك فقد امتنعت الجمعية عن المشاركة في الانتخابات النيابية التي جرت في ٢٤ و ٣١ أكتوبر ٢٠٠٢ لانتخاب نصف أعضاء المجلس الوطني وأكدت إنها ستعمل مع بقية الجمعيات السياسية المتماثلة معها في الرؤية والتحليل في قراءة الواقع ومعطياته ومع كافة الشخصيات الوطنية والديمقراطية والإسلامية على النحو التالي:

١ ـــ عدم المشاركة في المجلس المنتخب أو المعين، على أرضية التمسك بروح دستور ١٩٧٣ وما نص عليه ميثاق العمل الوطني، من تغيير مسمى البلاد، وإدخال نظام المجلسين،

بحيث يكون المجلس المنتخب هو صاحب السلطة التشريعية ويكون المجلس المعين للمشورة والاستعانة بآراء أصحاب الخبرة فقط.

٢ ـ اعتبار المسألة الدستورية، بما يضمن عودة الحقوق المكتسبة للشعب، شعار المرحلة القادمة لعملنا السياسي، وحشد كل المؤيدين له من الجمعيات السياسية والشخصيات الوطنية ومؤسسات المجتمع المدني، وكسب المزيد من المؤيدين له خارج البلاد، من أحزاب وبرلمانيين ومنظمات حقوق الإنسان.

٣ ـ العمل على أن يصبح مجلس الشورى مجلسا استشاريا للملك لا يملك سلطة التشريع والرقابة، وأن يكون أعضاءه من ذوي الخبرة والكفاءة والنزاهة واستقلالية الرأي وأن يمثل فيه المجتمع المدني والأهلي.

٤ ـ التركيز على الأهمية البالغة للإصلاح الإداري والمالي ومحاربة الفساد، بما يتضمن تغييراً جذرياً في تشكيلة السلطات التنفيذية تعبر عن التوجه الجدي لتطبيق الإصلاح السياسي والاقتصادي الشامل في البلاد، ومحاسبة كافة المسؤولين الذين يثبت فسادهم الإداري والمالي، وتعزيز مبدأ النزاهة المالية لمسؤولي الحكومة.

٥ ـ العمل على إعادة توزيع الدوائر الانتخابية بما يتناسب والكثافة السكانية لكل منطقة عملا بمبدأ المساواة التامة بين أصوات المواطنين.

اقر البرنامج مؤتمر الجمعية الذي انعقد في نهاية يناير ٢٠٠٣

ملحق رقم (١٢) حول مقاطعة الجمعيات الاربع للانتخابات النيابية

بسم الله الرحمن الرحيم
بيان سياسي حول الموقف من الانتخابات النيابية

لقد استبشرت الجمعيات السياسية خيراً، ودعم رموزها وأعضاؤها التوجهات الإصلاحية والانفتاحية بدعوة المواطنين للتصويت على ميثاق العمل الوطني، بل واستمر تفاعلها مع الحكم رغم صدور دستور ٢٠٠٢ بإرادة ملكية، دون إقرار نصوصه من نواب الشعب المنتخبين، وعملت الجمعيات الأربع على التحاور وإيصال مرئياتها إلى صاحب العظمة، والمسؤولين بشأن العديد من المراسيم بقوانين ، وشاركت في الانتخابات البلدية، رغم ملاحظاتها على مرسوم بقانون البلديات، ومرسوم بقانون الانتخابات الخاص بها وتوزيع الدوائر الانتخابية، من أجل تعزيز الثقة وإقناع المواطنين بتجاوز الإحباط، إلا أن المسؤولين لم يبدوا أي تجاوب مع محاولات الجمعيات لخلق حوار بشأن العديد من المسائل وتجاوز العديد من الإشكاليات الهامة، وعلى رأسها الإشكالية الدستورية التي كانت محور اهتمامات الجمعيات وخطاباتها إلى صاحب العظمة، والتي كان آخرها الخطاب الذي ضمنته اقتراحها القاضي بتحديد فترة زمنية مدتها ستة شهور يتولى خلالها المجلس المنتخب مناقشة وإقرار دستور ٢٠٠٢ ، كما تضمن طلبنا بإلغاء النص الخاص في المرسوم بقانون مجلسي الشورى والنواب والقاضي بمنع الجمعيات من المشاركة في الحملة الانتخابية وتأكيد حقها في تقديم البرامج ودعم مرشحيها والإقرار بحق الجمعيات السياسية في العمل السياسي إيماناً بالتعددية كأساس لبناء النظام الديمقراطي .

ولمعالجة مستجدات الوضع الدستوري والسياسي في البلاد ، منذ إصدار دستور ٢٠٠٢، وما تلاه من مراسيم بقوانين حتى تاريخه ، فقد عقدت الجمعيات السياسية الموقعة على هذا البيان العديد من الاجتماعات واللقاءات مع أعضائها وتداولت الأمر فيما بينها ومع العديد من الشخصيات القانونية والوطنية والإسلامية ، وتدارست معهم الآثار المترتبة على المشاركة في الانتخابات النيابية القادمة المقرر إجراؤها في ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٢، وانعكاسها وأثرها على شكل المجلس الجديد وطبيعته وصلاحياته، وعلى جوهر الحقوق الدستورية المقررة في دستور ١٩٧٣، ومدى فعالية المجلس المنتخب في التشريع، والرقابة على أعمال الحكومة، وقابلية نصوص دستور المملكة للتطوير والتحديث، من خلال المشاركة والاستفادة من المساحة التي يسمح بها

دستور ٢٠٠٢ لتعديله، أو تعديل المراسيم بقوانين الصادرة قبل اجتماعات المجلس النيابي، من أجل متابعة السير نحو المملكة الدستورية التي يترسخ فيها احترام مبدأ سيادة القانون.

إلا أن الجمعيات السياسية لم تلق أي تجاوب مع مطالبها المشروعة والمذكورة أعلاه، ونظراً لانتقاص نصوص دستور ٢٠٠٢ للعديد من الحقوق المقررة في دستور ١٩٧٣، بل ومخالفتها لبعض مبادئ ميثاق العمل الوطني ونصوصه، فضلاً عن أن الدستور الجديد قد ألغى وحذف الكثير من الأحكام الجوهرية المقررة بموجب الدستور النافذ وقت التصويت على الميثاق، وخالف المبادئ والتوافق العام الذي نتج عنه ميثاق العمل الوطني، الذي نص على حصر التعديل في مسألتين هما مسمى الدولة وإنشاء مجلس معين للاستعانة بآراء أعضـائه فيما تتطلـبه الشورى من علم وتجربة ، مع وجود مجلس منتخب يتولى المهام التشريعية ، حيث جاء الدستور الجديد بمجلس معين مساوٍ في العدد للمجلس المنتخب يشارك معه في تولي مهام التشريع مناصفة مما أدى إلى الانتقاص من سلطة الشعب في التشريع والرقابة وأدى إلى إفراغ نظامنا الدستوري من أهم مبادئه الديمقراطية وهو أن السيادة للشعب وهو مصدر السلطات جميعاً ، ومبدأ الفصل بين السلطات الثلاث .

وبناءً على ما تقدم فإن الجمعيات الموقعة على هذا البيان اتخذت قرارها بعدم المشاركة في الانتخابات النيابية في ظل تلك الإشكالية الدستورية لتمنع تفسير المشاركة على أنها إقرار من جانبها بالأحكام الدستورية التي لا أساس لها في الميثاق أو تفسيرها بأنها موافقة على ما تم سلبه من حقوق شعبية أصيلة، وما تلاها من قوانين حدت من مساحة العمل الديمقراطي.

ورغم قرار الجمعيات الموقعة على هذا البيان بعدم المشاركة في الانتخابات النيابية المقبلة فأنها تؤكد على ما يلي :-

أولاً: التمسك بالنظام السياسي القائم وتعاونها معه، والعمل الدؤوب على تعزيز الوحدة الوطنية.

ثانياً : التمسك بميثاق العمل الوطني وما تضمنه من مبادئ ونصوص كإطار عام لتطوير وزيادة الحقوق المقررة بدستور ١٩٧٣، ودعم مسيرة الإصلاح في البلاد بقيادة صاحب العظمة، وتأييد التحول إلى مملكة دستورية، والحفاظ على أجواء الانفتاح السياسي العام في البلاد، والمساهمة الايجابية في كل ما يخدم الوطن والمواطن .

ثالثاً : التحفظ على آلية ومضمون التعديلات التي أدخلت على دستور ١٩٧٣ والتأكيد على حق الشعب والجمعيات السياسية في مطالبتها إعادة النظر في هذه التعديلات عبر الحوار مع المسؤولين وبالأساليب السلمية والديمقراطية والقانونية.

رابعاً: المطالبة بإلغاء القوانين غير الدستورية وغير العادلة التي كرست التمييز وعدم المساواة بين المواطنين، وذلك بالحوار بين قوى الشعب والحكم، وصولاً إلى زيادة التلاحم بين

القيادة والشعب، وحث الخطى نحو تعزيز مفهوم المملكة الدستورية المتقدمة أسوة بالديمقراطيات العريقة.

خامساً: التأكيد على حق المواطن في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية كحقوق ديمقراطية أصيلة، ومن بينها الحق في المشاركة أو عدم المشاركة في الانتخابات وفقاً لإرادة حرة بعيدة عن الإكراه من أي نوع ومن أية جهة كانت، دون الإخلال بسائر الحقوق والواجبات المترتبة عليه.

سادساً: الدعوة لنبذ أي شكل من أشكال العنف، أو العنف المضاد، وإدارة الاختلاف في وجهات النظر بأسلوب حضاري وسلمي بعيداً عن المهاترات والاتهامات المتبادلة ، بما يضمن وحدة وطنية وطيدة ويصون الاستقرار والسلم الاجتماعي والتنمية الشاملة التي نحرص عليها جميعاً .

وفي ضوء كل ذلك فإن الجمعيات الموقعة على هذا البيان إذ تعرب عن أسفها لعدم المشاركة في الانتخابات النيابية، تؤكد استعدادها لمراجعة موقفها إذا ما تمت الاستجابة للمطالب الشعبية المشروعة .

٣ سبتمبر ٢٠٠٢

جمعية الوفاق الوطني الإسلامية

جمعية العمل الوطني الديمقراطي

جمعية التجمع القومي الديمقراطي

جمعية العمل الإسلامي (تحت التأسيس)

مصادر الدراسة

١- المصادر العربية

أولا : الكتب

١ - إبــراهيم خــلف العبيدي، الحركة الوطنية في البحرين ١٩١٤ - ١٩٧١، بغداد : جامعة بغداد، ١٩٧٦ .

٢- إبراهيم غلوم، القصة القصيرة في الخليج العربي :الكويت والبحرين،ط ١، (بغداد : مطبعة الإرشاد، ١٩٨١).

٣ - أميــن الــريحاني، مــلوك العرب، المجلد الأول، الجزء الثاني، ط ١، (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٠).

٤ ـــ أحمــد حسين، الحركة الإسلامية واليسار في البحرين : لنصحح مسيرة الحوار، لندن : دار الصــفا للنشــر والــتوزيع، ١٩٨٩ .أحمد حسين، الحركة الإسلامية واليسار في البحرين : لنصــحح مســيرة الحــوار، لندن : دار الصفا للنشر والتوزيع، ١٩٨٩. أربع أوراق أمام الوطنيين والديمقراطيين في الجزيرة والخليج، منشورات ٥ مارس، (د.م د . ت) .

٥ - الأرضــية السياســية المشــتركة بين جبهة التحرير الوطني البحرانية والجبهة الشعبية في البحرين، يناير ١٩٨١ .

٦ - باقــر النجار، "المجتمع لمدني في الخليج والجزيرة العربية"، في المجتمع المدني في الوطن العــربي ودوره فــي تحقيق الديمقراطية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت،١٩٩٢.

٧ - بــرنامج الجبهة الشعبية الديمقراطية العمانية، ١٩٩٢ . - البرنامج التثقيفي، لـــ "الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي"، (ب . ت).

٨ – تقـي محمد البحارنة، نادي العروبة وخمسون عاما ١٩٣٩-١٩٨٩، المنامة: وزارة الإعلام ١٩٩٠.

٩ – الجـبهة الشـعبية لـتحرير عمان، مشروع الميثاق الوطني لجبهة شرقي الجزيرة العربية المحتل، :دراسات ٩يونيو، (د.م د.ت).

١٠ – الجـبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي، وثائق النضال الوطني ١٩٦٥ - ١٩٧٤، بيروت : دار الطليعة للطبعة والنشر، ١٩٧٤ .

١١ – الجبهة الشعبية في البحرين، الحركة الوطنية أمام مجلس التعاون الخليجي، بيروت: الجبهة الشـعبية في البحرين، ١٩٨١. / – الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل، تطور الحركة الوطنية والعمالية في الخليج العربي المحتل، عدن: مطبعة الحظ، (د . ت).

١٢ ـــ – الجبهة الشعبية في البحرين، البرنامج السياسي، بيروت: دار الأبحاث والفكر، ١٩٨٠.

١٣ – الجـبهة الشـعبية في البحرين، أحداث أغسطس وأزمة النظام في البحرين، منشورات الجبهة الشعبية في البحرين، ١٩٧٦ ، (د.م) .

١٤ –الجبهة الشعبية في البحرين، أوضاع ومهمات الحركة العمالية في البحرين، بيروت : دار الكاتب العربي، ١٩٨١ .

١٥ – الجـبهة الشـعبية في البحرين، تطورات الوضع الراهن في البحرين، منشورات الجبهة الشعبية في البحرين : ١٩٧٥ ، (د.م).

١٦ – الجبهة الشعبية في البحرين، في الوحدة الوطنية البحرانية، بيروت : دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٧٩ .

١٧ – الجـبهة الشـعبية في البحرين، الصراع على الخليج العربي : دراسة اقتصادية – سياسية لمشروع الأمن الخليجي، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٨٧ .

١٨ – جـبهة الـتحرير الوطـني البحرانية، البحرين نظام في أزمة، منشورات جبهة التحرير الوطني البحرانية، (د.م د . ت) .

١٩ – جـبهة التحرير الوطني البحرانية، وثائق نضال جبهة التحرير الوطني البحرانية : قضايا ومواقف، منشورات جبهة التحرير الوطني البحرانية(د.م د.ت) .

٢٠ – الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجبهة وقضية الانشقاق، بيروت: لجنة الإعلام المركزية، ١٩٧٠.

٢١ – الجـبهة الشـعبية فـي البحرين، بونفور من النضال حتى الشهادة، منشورات ٥ مارس، (د.م.د.ت) .

٢٢ – الجـبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي، برنامج العمل الديمقراطي (د.م. د. ت . د.ن).

٢٣ – الجـبهة الشعبية في البحرين، الطبقة العاملة البحرانية ستفشل قانون أمن الدولة الرجعي، منشورات الجبهة الشعبية في البحرين، (د . ت) .
٢٤ – الجـبهة الشـعبية في البحرين، انتفاضة ١٩٥٦ في البحرين : أسبابها وعوامل انتكاستها، منشورات ٥ مارس : ١٩٧٨، (د.م) .
٢٥ – الجـبهة الشـعبية في البحرين، تطور الحركة الوطنية والمعارضة في الجزيرة والخليج، دراسة غير منشورة مكتوبة على الآلة الكاتبة، (د.م .د.ن. ب.ت).
٢٦ – الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي، الترقيعات الإمبريالية في البحرين، مؤسسة صوت العمال للطباعة والنشر، عدن ، (ب.ت).
٢٧ – حركة القوميين العرب، الوحدة طريقنا، بغداد : ١٩٥٨ .
٢٨ – حركة القوميين العرب، أيها الشيوعيون أين إيمانكم بالوحدة، بغداد: ١٩٥٨ .
٢٩ – حركة القوميين العرب، الوحدة ثورة ومسئولية، بيروت : ١٩٥٩ .
٣٠ – حركة القوميين العرب، لنتحد لتحطيم الخطر الشيوعي، بغداد : ١٩٥٩ .
٣١ – حركة القوميين العرب، العراق وأعداء الوحدة، بغداد : ١٩٥٩ .
٣٢ – حركة القوميين العرب، دعونا نناضل ضد الشيوعية، (د.ت).
٣٣ – حركة القوميين العرب، موقفكم المعروف خلال الأزمة السوفيتية الناصرية في ١٩٥٩ .
٣٤ – حـركة أحرار البحرين الإسلامية، عام التضحيات والأمل: يوميات الانتفاضة الدستورية فـي الـبحرين ديسمبر ١٩٩٤ نوفمبر ١٩٩٥، لندن :حركة أحرار البحرين الإسلامية، ١٩٩٦
٣٥ – حسـين موسـى، البحرين النضال الوطني والديمقراطي ١٩٢٠ – ١٩٨١، الحقيقة برس: ١٩٨٧، (د.م) .
٣٦ – سـعيد الشـهابي، البحرين ١٩٢٠-١٩٧١ : قراءة في الوثائق البريطانية، بيروت : دار الكنوز الأدبية، ١٩٩٦ .
٣٧ – سـهير سلطي التل، حركة القوميين العرب وانعطافاتها الفكرية، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦.
٣٨ – سـيف بن على، قضايا التحرر والديمقراطية في البحرين والخليج، بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٠ .
٣٩ – عبد الرحمن الباكر، من البحرين إلى المنفى، بيروت : دار مطبعة الحياة، ١٩٦٥.
٤٠ – عـبد الرحمن الباكر، الأوضاع السياسية في البحرين والأحداث الأخيرة فيها، القاهرة : دار الكتاب العربي، (د . ت) .
٤١ – عـبدالرحمن النعيمي، البحرين: موضوعات في الإصلاح السياسي، بيروت : دار الكنوز الأدبية ، ٢٠٠٢.

٤٢ -عـبدالرحمن الـنعيمي، البحرين : جمعية العمل الوطني الديمقراطي، بيروت : دار الكنوز الأدبية، ٢٠٠٢.

٤٣ -عـبد الله أبـو عـزة، مـع الحركة الإسلامية في الدول العربية، الكويت: دار القلم للنشر والتوزيع، ١٩٨٦

٤٤ - عـبد الخالق عبد الله وآخرون، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الإمارات العربية المتحدة، القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٥،

٤٥ - عـبد الفـتاح إسماعيل، حول الثورة الوطنية الديمقراطية وآفاقها الاشتراكية، بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٩.

٤٦ - عـبد الله جابر، اللجنة التأسيسية في مسار الحركة العمالية في البحرين، ١٩٧٢، (د.م. د.ن) .

٤٧ -عـبد الـنبي العكـري، الأحـزاب والحركات الإسلامية في الجزيرة العربية، دراسة غير منشورة.

٤٨ - عـبد الـنبي العكـري، التـنظيمات والحركات اليسارية في الخليج العربي، دراسة غير منشورة.

٤٩ -عبدالنـبي العكري، قراءة في مشروع الإصلاح الديمقراطي، بيروت: دار الكنوز الأدبية، ٢٠٠٣.

٥٠ - غسان قاسم الملا، رياح التغيير في البحرين، (د.م . د.ن. د.ت).

٥١ - فـلاح عـبد الله المديرس، التجمعات السياسية الكويتية: مرحلة ما بعد التحرير، مطابع المنار: الكويت، ١٩٩٦ .

٥٢ - فيصـل مرهون، البحرين قضايا السلطة والمجتمع، لندن : دار الصفا للنشر والتوزيع، ١٩٨٨ .

٥٣ - كـريم المحـروس، البحرين : الأصالة ومظاهر التغيير السياسي، لندن : مؤسسة الرافد للنشر والتوزيع،١٩٩٧ .

٥٤ - محسن إبراهيم، لماذا منظمة الاشتراكيين اللبنانيين؟ حركة القوميين العرب من الفاشية إلى الناصرية: تحليل ونقد، بيروت : دار الطليعة، ١٩٧٠ .

٥٥ - محمد جمال باروت، حركة القوميين العرب: النشأة - التطور المصائر، دمشق : المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٧.

٥٦ - مـنيرة احمد فخرو، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في البحرين، القاهرة : مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٥ .

٥٧ – نــايف حواتمــة، أزمــة الثورة في الجنوب اليمني : تحليل ونقد، بيروت : دار الطليعة، ١٩٦٨٥٨ – لجنة مناصرة الثورة العمانية في ديترويت، البحرين انتفاضة مارس ١٩٦٥، ديترويت : دراسات ٥ مارس، ١٩٧٨ .

٥٩ – لجــنة التنسيق بين النقابات واللجان العمالية في البحرين، شيء من تاريخ الطبقة العاملة الــبحرانية، منشــورات لجنة التنسيق بين النقابات واللجان العمالية في البحرين: ١٩٧٨، (د.م).

٦٠ – لجــان مناصرة الشعب البحريني، وثائق أحداث نوفمبر – ديسمبر ١٩٧٦ في البحرين لجان مناصرة الشعب البحراني في الولايات المتحدة، (د.م د . ت) .

٦١ – اللجنة التأسيسية لاتحاد عمال البحرين، تطور الأوضاع العمالية في البحرين ١٩٣٢ – ١٩٧٦، منشورات اللجنة التأسيسية لاتحاد عمال البحرين : ١٩٧٧ ، (د.م) .

٦٢ – اللجنة التأسيسية لاتحاد عمال البحرين، صفحات من مسيرة الحركة العمالية، جزءان، منشورات جبهة التحرير الوطني البحرانية (د.م د. ت) .

٦٣ – اللجــنة التأسيســية لاتحــاد عمال البحرين، حقيقة اللجان العمالية المشتركة المؤقتة في البحرين، منشورات جبهة التحرير الوطني البحرانية : ١٩٨٠ ، (د.م) .

٦٤ – اللجــنة التأسيسية لاتحاد عمال البحرين، برنامج اللجنة التأسيسية لاتحاد عمال البحرين، (د.م . د.ن . د . ت) .

٦٥ – اللجــنة التنظيمية للجبهة القومية، كيف نفهم تجربة اليمن الجنوبية، بيروت : دار الطليعة، ١٩٦٨ .

٦٦ – الجــبهة الشعبية في البحرين، البحرين انتفاضة مارس ١٩٦٥ ديترويت: لجنة مناصرة الثورة العمانية في ديترويت، ١٩٧٨.

٦٧ – الجبهة الشعبية في البحرين، أوضاع ومهمات الحركة العمالية في البحرين، بيروت، دار الكاتب العربي، ١٩٨١ .

٦٨ – خــالد سليمان العدساني، نصف عام للحكم النيابي في الكويت، بيروت : مطبعة الكاشف، ١٩٤٧ .

٦٩ – خــالد ســليمان العدســاني، سكرتير مجلس الأمة الأول والثاني، مذكرات غير منشورة ومطبوعة على الآلة الكاتبة، (د. ت).

٧٠ – سيف بن علي، قضايا التحرر والديمقراطية في البحرين والخليج، بيروت : دار الفارابي، ١٩٨٠ .

٧١ – اللجــنة التأسيسية لاتحاد عمال البحرين، تطور الأوضاع العمالية في البحرين ١٩٣٢ – ١٩٧٦، منشورات اللجنة التأسيسية لاتحاد عمال البحرين، ١٩٧٧.

٧٢ - اللجـنة التأسيسية لاتحاد عمال البحرين، صفحات من مسيرة الحركة العمالية، منشورات اللجنة التأسيسية لاتحاد عمال البحرين، (د. ت .).
٧٣ - نجـاة عـبد القادر الجاسم، التطور السياسي والاقتصادي للكويت بين الحربين ١٩٣٩ - ١٩٤١، القاهرة : ١٩٧٣ .
٧٤ - الهيـئة التنفيذية للاتحاد الوطني لطلبة الكويت، ماذا يجري في خليجنا العربي، بيروت : دار برادي للطباعة، ١٩٦٧ .
٧٥ - الهيئة التنفيذية للاتحاد الوطني لطلبة الكويت، الخليج وفلسطين ثانية، بيروت : دار البيان ١٩٦٩ .
٧٦ - واصف كنعان، عروبة البحرين، عمان : مكتبة الشركة الصناعية للوراقة والقرطاسية، ١٩٥٨ .
٧٧ - يوسف الفلكي، قضية البحرين بين الماضي والحاضر، القاهرة: ١٩٥٣.
٧٨ -الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين، جهاد واستقامة،(ب.ن ، ب. ت).
٧٩ - حسين موسى، مسيرة القمع في البحرين، د.م ، د،ن ، ١٩٨٤.
٨٠ - خـــالد البسام، تلك الأيام: حكايات وصور من بدايات البحرين، المنامة : بانوراما الخليج، ١٩٨٦.
٨١ - راشد حمادة، عاصفة فوق مياه الخليج : قصة أول انقلاب عسكري في البحرين، لندن : الصفا للنشر والتوزيع، ١٩٩٠ .
٨٢ - عمر رضا كحالة، جغرافية جزيرة العرب، دمشق، المطبعة الهاشمية : ١٩٤٤ .
٨٣ - حركة أحرار البحرين الإسلامية، "موجز حول الحركة الإسلامية البحرينية، مايو ١٩٩٩.
٨٤ - لورانـــت شـــابري وآني شابري، سياسة وأقليات في الشرق الأوسط : الأسباب المؤدية للانفجار، القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩١ .
٨٥ - ماجد الحبيب، تعاليم على طريق الثورة، الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين:١٩٨٢.
٨٦ ـــ يعقــوب يوسف الحجي، الشيخ عبد العزيز الرشيد: سيرة حياته، الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، ١٩٩٣.
٨٧ - مبارك الخاطر، المنتدى الإسلامي حياته وآثاره، ١٩٢٨-١٩٣٦، المنامة: مركز الوثائق التاريخية، ١٩٨١ .
٨٨ - مـبارك الخاطـر، الكـتابات الأولى الحديثة لمثقفي البحرين، ص١١١. في تقي محمد البحارنة، نادي العروبة وخمسون عاما ١٩٣٩-١٩٨٩، المنامة: وزارة الإعلام ١٩٩٠.

ثانيا : الدوريات

- علاء سالم، "اضطرابات الشيعة في البحرين أبعاد أزمة الدولة الوطنية في الجزيرة العربية"، السياسة الدولية، العدد١٢٦، اكتوبر ١٩٩٦، القاهرة.
- فلاح المديرس، "الحركة الدستورية في الكويت"، شؤون اجتماعية، العدد الثاني والخمسون، السنة الثالثة عشرة، شتاء ١٩٩٦ الشارقة.
- فلاح المديرس، "جماعة الأخوان المسلمين في الكويت"(١٩٤٧-١٩٩٢) الباحث، السنة الثالثة عشر، العدد٦٣، تشرين أول-كانون اول١٩٩٤، بيروت.
- المعارضة الشيعية في البحرين، ملف الأهرام الإستراتيجي، السنة الثانية، العدد الثالث، مارس ١٩٩٦ القاهرة.
- يوسف الحسن، "موقفنا تجاه الحركات الدينية في البحرين"، النهج، السنة الرابعة، العدد الخامس عشر، ١٩٧٨، قبرص.
- روزماري سعيد زحلان، "الخليج العربي والمشكلة الفلسطينية"، المستقبل العربي، العدد ٢٦، أبريل ١٩٨١، بيروت.
- محمد الرميحي، "حركة ١٩٣٨ الإصلاحية في الكويت والبحرين ودبي"، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد الرابع، أكتوبر ١٩٧٥، الكويت .
- "بلاغ عن اللقاء العالمي للأحزاب الشيوعية والعمالية"، موسكو، نيسان ١٩٩٧، منشور في مجلة النهج، العدد الثاني عشر، صيف ١٩٩٧ .
- الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي، "الترقيعات الإمبريالية الأخيرة في البحرين"، الشرارة، العدد ١٢، ١٩٧٢ .
- الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي "المجلس القادم موقعة من المخطط الإمبريالي"، الشرارة، العدد ١٨، ١٩٧٢ .
- حسين عبد لله، "البدايات الأولى لتكوين الحركة العمالية في البحرين"، مجلة النهج،العدد ١٤، السنة الرابعة، ١٩٨٧ .
- حمزة الحسن ، المعارضة في السعودية التأرجح بين الهوى الإقليمي والوطنية الجامعة"، مجلة الجزيرة العربية" السنة الثانية، العدد الثامن عشر ، يوليو ١٩٩٢ .
- سعد سالم، "حول ظروف دخول الأفكار الماركسية إلى البحرين" ، مجلة النهج، السنة الأولى، العدد الثاني، تشرين الثاني ١٩٨٣ .
- عبد الله خالد، "حول ملابسات قيام أول تنظيم نقابي في الخليج : اتحاد عمال البحرين"، مجلة الطريق، العدد السادس، ديسمبر ، ١٩٧٩ .
- فلاح عبد الله المديرس، "الشيعة في المجتمع البحريني والاحتجاج السياسي"، السياسة الدولية، العدد ١٣٠، أكتوبر ١٩٩٧.
- محمد الحسين، "تطور العلاقات بين القوى المعارضة والأنظمة الحاكمة في الخليج"، الجزيرة العربية، السنة الثانية، العدد٢٠، سبتمبر ١٩٩٢.
- محمد علي، "العمل بين المثقفين"، مجلة النهج، السنة الخامسة، العدد عشرين ، ١٩٨٨ .

- "المعارضة في عمان من الكفاح المسلح إلى النضال السلمي"، مجلة الجزيرة العربية، السنة الثانية العدد ٢٠، سبتمبر ١٩٩٢ .
- المؤتمـــر الرابع للحزب الشيوعي الروسي، "التقرير السياسي اللجنة المركزية"، مجلة النهج، العدد الثاني عشر، صيف ١٩٩٧.
- " رفاق يستعيدون بعض صفحات تاريخ مشرق"، مجلة النضال، العدد الثامن، أكتوبر ١٩٨٠
- "تجاحات الأحزاب الاشتراكية وعودتها للحكم"، رسالة العراق، العدد الثاني، أغسطس ١٩٩٦ .

ثالثا : تعاميم وبيانات

- الاتحاد الوطني لطلبة البحرين، الحركة النقابية في البحرين، (د . ت .).
- الاتحـــاد الوطني لطلبة البحرين، وثائق المؤتمر التأسيسي للاتحاد الوطني لطلبة البحرين، فبراير ١٩٧٢، دمشق.
- الاتحاد الوطني لطلبة البحرين فرع الكويت، وثائق دورة التثقيف النقابي، ١٩٧٦.
- بيان صادر عن "الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين"، يناير ٢٠٠١.
- بيان صادر عن المكتب السياسي لحركة القوميين العرب في الخليج العربي، مارس ١٩٦٨ .
- بيان صادر عن القوى السياسية في البحرين تطالب باستعادة الدستور والحريات العامة موقع من الجبهة الشعبية في البحرين، الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين، جبهة التحرير الوطني البحرينية وحركة أحرار البحرين الإسلامية، ٢ أبريل ١٩٩٤ .
- بيـــان صــــادر عن "مكتب الخليج العربي وجنوب الجزيرة"، بشأن قيام جبهة قومية موحدة تضم جميع الحركات النضالية في المنطقة، ٢٥ سبتمبر ١٩٥٦، دمشق.
- بيان صادر عن حركة أحرار البحرين الإسلامية،٢٤ يناير ٢٠٠١.
- بيان صادر عن حركة أحرار البحرين الإسلامية، ٨ فبراير ٢٠٠١.
-"فـــي ذكـــرى الميثاق: الانقلاب الخطير على دستور ٧٣"، حركة أحرار البحرين الإسلامية، ١٤ فبراير ٢٠٠٢.
- بيـــان للقوى الوطنية الخليجية حول التدخل العراقي في الكويت، ٥ أغسطس ١٩٩٠، منشور في نشرة ٥ مارس ، العدد ١٧٤، سبتمبر ١٩٩٠.
- "لا للغزو الأمريكي للجزيرة والخليج نعم لمقاومة شعبية عربية شاملة للصليبيين الجدد"، ٥ مارس ، العدد ١٧٤، سبتمبر ١٩٩٠.
- بيـــان صــــادر عـــن "جبهة التحرير الوطني البحرانية" حول الأحداث الخطيرة في الخليج ، ٢١ أغسطس١٩٩٠.

- بيـــان "حـــول الاجتياح العراقي للكويت، وخطر العدوان الإمبريالي" ، ٥ مارس ، العدد ١٧٤، سبتمبر ١٩٩٠.
- "كلمة أخيرة عشية الخطاب الأميري"، حركة أحرار البحرين الإسلامية، ١٣ فبراير ٢٠٠١
-خطاب علي سلمان، في جامع الحياك، ١٢ فبراير ٢٠٠٢. "إعادة العمل بدستور ٧٣ يحدد مستقبل الإصلاحات"، حركة أحرار البحرين الإسلامية، فبراير ٢٠٠٢.
- بـــرنامج جمعيـــة الوفـــاق الوطـــني الإســـلامية. "مجلس إدارة منتخب لجمعية الوفاق الوطني الإسلامية"، حركة أحرار البحرين الإسلامية، ٢٩ نوفمبر ٢٠٠١.
- بيان صادر عن "جمعية الوفاق الوطني الإسلامية"، ١٠ فبراير،٢٠٠٢. جمعية – بيان صادر عن "جمعية لوفاق الوطني الإسلامية"، ٢٨ فبراير ٢٠٠٢.
- بيـــان صـــادر عن الجمعيات والمنظمات الشعبية في البحرين، جمعية الوفاق الوطني الإسلامية، جمعيـــة العمل الوطني الديمقراطي، جمعية الإصلاح، جمعية التوعية الإسلامية، جمعية المنبر الديمقراطي التقدمي، الجمعية الإسلامية، جمعية الوسط العربي الإسلامي، ٣١ أكتوبر ٢٠٠١.
- بيان صحافي صادر عن حركة أحرار البحرين الإسلامية، ١٤مارس، ٢٠٠١ . – وزارة العمل والشـــئون الاجـــتماعية، قـــرار رقـــم ١ لسنة ٢٠٠١ بشأن الترخيص بتسجيل جمعية المنبر الديمقراطي التقدمي.
- النظام الأساسي لجمعية المنبر الديمقراطي التقدمي.
- محضـــر اللجـــنة التحضيرية "لمكتب الخليج العربي وجنوب الجزيرة العربية، ٣ فبراير ١٩٥٨، مكتوب بخط اليد.
- الحركة الطلابية البحرينية تاريخ ومهمات، ١٩٨٠ .
- ســـيف بـــن عـــلي، "الحركة الوطنية في الخليج العربي" محاضرة ألقاها مندوب جبهة التحرير الوطني البحرينية، بيروت، ١٩٧٣.
- إعلان المبادئ الصادر عن المؤتمر التأسيسي للمنبر الديمقراطي الكويتي، ديسمبر ١٩٩١ .
- بيـــان صحفي عن أعمال المؤتمر التأسيسي ل "المنبر الديمقراطي الكويتي"، الكويت، ١٠ ديسمبر ١٩٩١.
- بيـــان المنـــبر الديمقـــراطي الكويتي حول الحالة الراهنة والمهمات الوطنية، الكويت، ٢ مارس ١٩٩١.
- بيان جبهة القوى القومية رقم ١، ١٨ مارس ١٩٦٥
- بيان جبهة القوى القومية رقم ٢، ٢٩ مارس ١٩٦٥.
بيان للشعب البحريني، صادر عن جبهة التحرير الوطني البحرانية،
- الحركة العربية الواحدة، اتحاد العمال البحريني، اتحاد الطلبة البحريني، الشباب القومي البحريني، حركة القوميين العرب، ١٩٦٥/٣/١٥، البحرين.

- البيان السياسي لـــ "الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي"، صادر عن المؤتمر التأسيسي للجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي، أهليش المنطقة المحررة، ٨ ديسمبر ١٩٧١ .
- بيان الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي-إقليم البحرين، ٢٩ نوفمبر ١٩٧٢ .
- بيان المطالب التي رفعها علماء الدين الشيعة باسم الشعب البحريني، ٧ يوليو ١٩٧٩ .
- الـــبيان التأسيسي "للحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي"، منشور في مجلة الحرية، يناير ١٩٦٩، بيروت.
- بيـــان القوى الوطنية والإسلامية في البحرين تطالب باستعادة الدستور والحريات العامة، وقع هذا الـــبيان كل من: الجبهة الشعبية في البحرين، الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين، حركة أحرار البحرين الإسلامية، جبهة التحرير الوطني البحرانية، الثاني من إبريل ١٩٩٤ .
- برنامج "جمعية الإصلاح" في البحرين.
- تعميم هام حول الخط السياسي واستراتيجيتنا النضالية، اللجنة التنفيذية لـــ "الحركة الثورية الشعبية فـــي عمان والخليج العربي"، أواخر يناير ١٩٧٣، أرشيف حزبي سري، مطبوع على الآلة الكاتبة.
- تعميـــم إلى كافة الأعضاء صادر عن المؤتمر الأول لفروع "حركة القوميين العرب" في الجزيرة والخليج العربي المنعقد في ١٩٦٧/١٢/٣١ -١٩٦٨/١/٢، أواخر كانون الثاني عام ١٩٦٨، أرشيف حزبي سري، مطبوع على الآلة الكاتبة.
- الـــتقرير الختامي لأعمال المؤتمر الوطني العام الرابع "للحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي"، يوليو ١٩٧٤، أرشيف حزبي، سري، مطبوع على الآلة الكاتبة.
- تقريـــر عـــن أعمال المؤتمر القطري الاستثنائي المنعقد في الفترة ما بين ١٩-٢١ يوليو ١٩٦٨، أرشيف حزبي سري، مطبوع على الآلة الكاتبة .
- الـــتقرير السياسي المقدم من المكتب السياسي للمؤتمر الحزبي الثالث لـــ "الحركة الثورية الشعبية فـــي عمان والخليج العربي"، النصف الثاني من عام ١٩٧٠، أرشيف حزبي سري، مطبوع على الآلة الكاتبة .
- الجـــبهة الشعبية في البحرين، تقرير حول التجربة التنظيمية حتى ١٩٧٥، أرشيف حزبي سري، مطبوع على الآلة الكاتبة، (د. م . د.ت).
- الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي، برنامج العمل الوطني الديمقراطي المقر في المؤتمر التأسيسي للجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي، ٨ ديسمبر ١٩٧١.
- حركة القوميين العرب، "بيان اللجنة التنفيذية لحركة القوميين العرب بكافة فروعها"، يونيو١٩٦٧.
- حـــزب اتحـــاد الشعب في الكويت، مسودة مشروع "البديل الديمقراطي طريق الكويت إلى التقدم والديمقراطية"، الكويت الأول من يونيو ١٩٩٠ .

- "استمرار محاكم أمن الدولة تحدي لمشاعر الشعب وتشكيل مجلس أعلي للشؤون الإسلامية تكريس للاستبداد"، بيان صحافي صادر عن حركة أحرار البحرين الإسلامية، ٩ إبريل ١٩٩٥ .
- "شعب البحرين يطالب بالحوار فلتقفوا معه"، حركة أحرار البحرين الإسلامية، ١٣ مايو ١٩٩٥ .
- المبادئ والبرنامج السياسي العام "للتجمع الوطني الديمقراطي " تحت (التأسيس)، مارس ٢٠٠١.

رابعا : جرائد ومجلات ونشرات

- مجلة المشاهد السياسي.
- مجلة الطليعة.
- مجلة الحرية.
- مجلة ٩ يونيو (الناطقة بلسان الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي).
- نشرة الجماهير (الناطقة بلسان جبهة التحرير الوطني البحرانية).
- نشرة الفجر(ناطقة بلسان جبهة التحرير الوطني البحرانية)
- نشرة الأمل(نشرة لجنة التنسيق بين الجبهتين الشعبية والتحرير في البحرين).
- نشرة صوت البحرين.
- جريدة الميزان.
- جريدة البحرين.
- الثورة الرسالية (الناطقة بلسان الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين).
- الجزيرة العربية (الناطقة بلسان منظمة الثورة الاسلامية في الجزيرةالعربية)
- مجلة الشهيد.
- صوت البحرين.
- جريدة القدس العربي.
- جريدة كيهان العربي.
- مجلة النصر.
- نشرة ٥ مارس (الناطقة بلسان الجبهة الشعبية في البحرين).

٢ - المصادر الأجنبية

Charles, Personnal Column, (Hutchinson & Co. Ltd.,London , 1960).
- Belgrave Charles , The Pirate Coast , G . Bell , London , 1966 .
- Konstantin Matveev , Bahrain The Drive for Democracy , Prittle Brook Publishers , UK , 1997 .
- Tariq Ismael , The Arab Left , New York . Sercuse University Press , 1976 .
- Walid Kazziha, Revolutionary Transformation in The Arab World : Habash and his Comrades from Nationalism to Marxism , London , Charles Knight , 1975 .
- Basil AL- Kubaisi , R., The Arab Nationalists Movement 1951 - 1971 : From Pressure Group to Socialist Party , Ph D. thesis, American University, Washington D . C. , 1971 .
-Fuad I. Khuri , Tribe and State in Bahrain : The Transformation of Social and Political Authority in an Arab State . (The University of Chicago Press, Chicago and London, 1980).
- M. G . AL- Rumaihi , Bahrain A Study on Social and Political Changes Since the First World War, (Kuwait, University of Kuwait ,1975).
- Fred H. Lawson, Opposition Movements and US Policy Towards the Arab Gulf States, (New york :Council of Foreign Relations Press, 1992).
- Fred H. Lawson, The Modernization of Autocracy, (London : Westview Press , 1989).
- Fuad I. Khuri, Tribe and State in Bahrain, :The Transformation of Social and Political Authority in an Arab State,(UniversityofChicagoPress:1980).
- Joseph Kostiner, Shi'i Unrest in the Gulf' in : Martin Kramer, ed, Shi'ism, Resistance, and Revolution, (London: Westview Press,1987).
- Lorimer, J. G. , Gazetteer of the Persian Gulf, Oman and CentralArabia,(Calcutta,1908).
- -Mahdi Abdalla AL-tajir, Bahrain 1920-1949, Britain, the Shaikh and the Administration, (Croom Helm : London, 1987).

-R. K. Ramazani, Shi'ism in the Persian Gulf' in : Juan R. I. Cole and Nikki R.Keddie, ed., Shi'ism and Social Protest (New Haven and London Yale University Press, 1986).

-The Independent , 28 February 1996 .
Guardian, 24 March 1965.
-The Economist, 28 March 1965.
- The Observer, 28 March 1965.
-The Independent, 28 February 1996.